بنك البحرين للتنمية ش.م.ب
BAHRAIN DEVELOPMENT BANK B.S.C

التقرير السنوي ٢٠٢٠

نرعى النمو

2030
البحرين
BAHRAIN

المحتويات

٢ ٣١ ٣٧

التقرير الاستراتيجي

٢ نبذة عن البنك
٤ الملخص المالي
٥ مؤشرات رئيسية
٦ الاستعراض المالي
١٠ أعضاء مجلس الإدارة
١٣ هيئة الرقابة الشرعية
١٤ كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٨ الإدارة التنفيذية
٢٢ كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
٢٦ تقرير الإدارة
٣٠ الهيكل التنظيمي

تقرير الحوكمة

٣١ تقرير الحوكمة

البيانات المالية

٣٧ معلومات عن الشركة
٣٨ تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٤٠ القائمة الموحدة للمركز المالي
٤١ القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٤٢ القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
٤٣ القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
٤٤ القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٤٥ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٩١ إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال

بنك البحرين للتنمية ش. م. ب. (م)
بناية بنك البحرين للتنمية، المنطقة الدبلوماسية
صندوق بريد ٢٠٥٠١، المنامة
مملكة البحرين
هاتف: ٥١١١١١ ١٧ (٩٧٣+)، فاكس: ٥٣٤٠٠٥ ١٧ (٩٧٣+)
البريد الإلكتروني: info@bdb-bh.com

www.bdb-bh.com

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان
بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

نبذة عن البنك

يقدم بنك البحرين للتنمية مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات المالية المصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

بدأ بنك البحرين للتنمية عملياته في عام ١٩٩٢ كمؤسسة مالية وتنموية متخصصة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين. وذلك بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة للبحرينيين وتشجيع ودعم أنشطة ريادة الأعمال.

ومن خلال العمل المتواكب مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، يحفز بنك البحرين للتنمية أنشطة ريادة الأعمال من خلال تبني استراتيجيات ديناميكية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتماشى هذه الاستراتيجية مع رسالة البنك المتمثلة في كونه شريكاً فاعلاً في الاستراتيجية الوطنية الخاصة بدعم هذا القطاع الذي بات يلعب دوراً متزايداً في عملية التنمية الاقتصادية.

يتبنى بنك البحرين للتنمية استراتيجية ديناميكية وفعالة لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال.

الرؤية

دعم المشاريع ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المجزية.

الرسالة

نشر وتحفيز ريادة الأعمال والابتكار في مملكة البحرين من خلال تشجيع الكوادر البحرينية المتخصصة ورواد الأعمال والمرأة والشباب على تأسيس وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم خدمات التمويل والاستشارات.

الملخص المالي

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
ملخص بيان الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)					
صافي دخل التمويل الإسلامي والفوائد	٧,٣٢٣	٦,٦٤٦	٦,٣٩٨	٦,٧٠١	٧,٩٩٦
إيرادات أخرى	١,٣٧٠	١,٩٦٩	٣,٧٨٨	٣,١١٥	٢,٢٠١
المصروفات التشغيلية	٨,٠٧٠	٧,٦٤٢	٧,٥٥١	٩,٣٣٥	٩,٢٧٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة / مخصصات / الاضمحلال	١١٢	(١)	٤,٠٧٤	٨,١٥٢	١,٩٧١
صافي الربح (الخسائر)	٥٦٣	١,٠٣٧	(١,٣٢٦)	(٧,٦٧١)	(١,٠٥٣)
العائد (بالنسبة المئوية)	-	-	-	-	-
ملخص الميزانية العمومية (بآلاف الدنانير البحرينية)					
مجموع الموجودات	٢٢٦,٤٨٣	١٥١,٢٦٠	١٥٨,٢٠٥	١٧٦,١٧٠	٢١١,٣٣٣
التمويلات الإسلامية والقروض للعملاء	١٤٦,٦٣٠	٧٦,٧٣١	٨٥,٨٦٦	١١٤,٥٣٥	١٣٩,٢٢١
الاستثمارات (أوراق مالية، عقارية، شركات زميلة)	٦٧,٨٠٩	٥٣,٢٩٦	٤٣,٤٠٣	٢٧,٥٩٥	٢٦,٩٠٣
مجموع الودائع	١١٨,٠٣٠	٣٤,٩١٨	٣٥,٠٠١	٤٦,٤٤٠	٦٩,٢١٦
ودائع العملاء	١١٨,٠٣٠	٢٩,٤٥١	٣٥,٠٠١	٣٥,٠٨٤	٥٨,٥٤١
مجموع حقوق الملكية	٦٨,٧٠٥	٦٩,٣٢٦	٦٧,٤٩١	٧٢,٦٨٥	٨٠,٣٦١
الربحية					
العائد على متوسط الحقوق	٠,٨٢٪	١,٥٢٪	-١,٨٩٪	-١٠,٠٢٪	-١,٣٠٪
العائد على متوسط الموجودات	٠,٣٠٪	٠,٦٧٪	-٠,٧٩٪	-٣,٩٦٪	-٠,٥١٪
العائد (الخسارة) على السهم (فلس)	٩	١٦	-٢٠	-١١٨	-١٦
نسبة المصروفات التشغيلية / مجموع الإيرادات	٩٣٪	٨٩٪	٧٤٪	٩٥٪	٩١٪
رأس المـال					
حقوق الملكية / مجموع الموجودات	٣٠٪	٤٦٪	٤٣٪	٤١٪	٣٨٪
مجموع الودائع / حقوق الملكية (مرات)	١,٧٢	٠,٥٠	٠,٥٢	٠,٦٤	٠,٨٦
ملاءة رأس المال	٦٣,٨٤٪	٥٢,٥١٪	٤٦,٥٦٪	٣٩,٨٠٪	٣٨,٦١٪
مؤشرات الأداء					
التمويلات الإسلامية والقروض للعملاء / مجموع الموجودات	٦٥٪	٥١٪	٥٤٪	٦٥٪	٦٦٪
الاستثمارات / مجموع الموجودات	٣٠٪	٣٥٪	٢٧٪	١٦٪	١٣٪
التمويلات الإسلامية والقروض للعملاء / ودائع العملاء	١,٢٤	٢,٦١	٢,٤٥	٣,٢٦	٢,٣٨
عـدد الموظفين	١٦٢	١٥٧	١٦٦	١٨٢	١٨٨

مؤشرات رئيسية

صافي دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد (بآلاف الدنانير البحرينية)

٧,٣٢٣

٢٠٢٠	٧,٣٢٣
٢٠١٩	٦,٦٤٦
٢٠١٨	٦,٣٩٨
٢٠١٧	٦,٧٠١
٢٠١٦	٧,٩٩٦

مجموع الموجودات
(بآلاف الدنانير البحرينية)

٢٢٦,٤٨٣

٢٠٢٠	٢٢٦,٤٨٣
٢٠١٩	١٥١,٢٦٠
٢٠١٨	١٥٨,٢٠٥
٢٠١٧	١٧٦,١٧٠
٢٠١٦	٢١١,٣٣٣

مجموع حقوق الملكية
(بآلاف الدنانير البحرينية)

٦٨,٧٠٥

٢٠٢٠	٦٨,٧٠٥
٢٠١٩	٦٩,٣٢٦
٢٠١٨	٦٧,٤٩١
٢٠١٧	٧٢,٦٨٥
٢٠١٦	٨٠,٣٦١

صافي الربح (الخسائر)
(بآلاف الدنانير البحرينية)

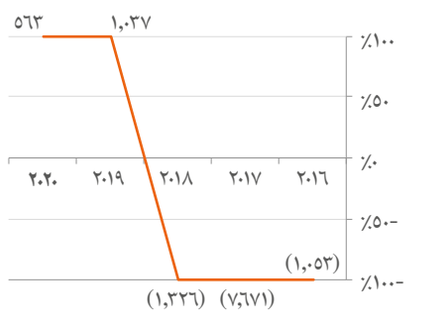

صافي دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد
(بملايين الدنانير البحرينية)
نسبة التكلفة للدخل

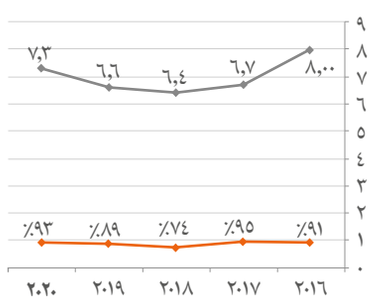

التمويل الإسلامي والقروض للعملاء
(بآلاف الدنانير البحرينية)

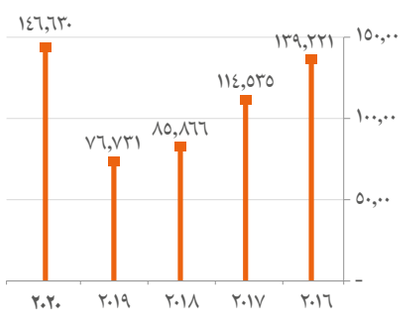

استمر البنك في عملية تحقيق الأرباح التي بدأها العام الماضي، حيث حقق البنك خلال العام ٢٠٢٠ ربحاً صافياً بلغ ٠,٥٦٣ مليون دينار بحريني. في حين حقق العام السابق ربحاً صافياً بلغ ١,٠٤ مليون دينار بحريني.

نظرة عامة

على الرغم من الصعوبات الكبيرة في ظروف التشغيل الناتجة عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩، والامتيازات الجوهرية التي قدمها البنك لعملائه؛ إلا أن البنك تمكّن من الاستمرار في تحقيق الأرباح بناءً على العام السابق. حيث حقق البنك صافي ربح بقيمة ٠,٥٦٣ مليون دينار بحريني (مقارنة بصافي ربح بلغ ١,٠٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩).

ويأتي تحقيق هذه الأرباح نظراً لارتفاع حجم التمويل الذي تم صرفه خلال العام، واعتماد استراتيجيات جديدة لمواجهة التحديات، وإجراء المزيد من التحسينات في معايير مراقبة محفظة الأصول، والتركيز على اشتقاق القيمة من المحفظة منخفضة القيمة، والتحكم في التكاليف، وكذلك الاستغلال الأمثل للفوائض المتوفرة.

وفي نهاية عام ٢٠٢٠، بلغ حجم قائمة المركز المالي ٢٢٦,٤٨ مليون دينار بحريني مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة ٤٩,٧٣٪ (١٥١,٢٦ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩) ويعزى هذا الارتفاع بشكلٍ أساسي إلى الزيادة في حجم التمويلات الممنوحة.

١.

صافي التمويل الإسلامي وإيرادات الفوائد

بلغ صافي التمويل الإسلامي وإيرادات الفوائد ٧,٣٢ مليون دينار بحريني، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة ١٠,٠٨٪ (٦,٦٥ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩) وذلك نتيجةً لزيادة التمويل الإسلامي وإيرادات الفوائد، وكذلك انخفاض عبء الفائدة.

٢.

الإيرادات الأخرى

انخفض إجمالي الإيرادات الأخرى المحصلة خلال العام ليصل إلى ١,٣٧ مليون دينار مقارنةً بإيرادات بلغت ١,٩٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩. ويرجع السبب في هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض عائدات الإيجارات المحصلة للشركات التابعة بسبب الإعفاءات المقدمة للمستأجرين ضمن الإجراءات المتخذة للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩.

٣.

مصروفات التشغيل

ارتفعت مصروفات التشغيل إلى ٨,٠٧ مليون دينار بحريني وذلك بنسبة ٥,٦٣٪ عن السنة المالية السابقة (٧,٦٤ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩). وتعزى هذه الزيادة لارتفاع تكلفة الموظفين الناتجة عن التعيينات الجديدة والتي شملت - بشكل أساسي - شغل الوظائف الشاغرة في الإدارة العليا، إضافةً إلى الترقيات أو الزيادات.

٤.

خسائر/خسائر ائتمانية متوقعة

نظراً للتدابير المتخذة لمواجهة التأثيرات المستقبلية المحتملة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩، فقد قام البنك بزيادة المبالغ المخصصة للخسائر الائتمانية المتوقعة إلى ١١٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ألف (١) دينار بحريني).

٥.

حقوق الملكية

بلغت حقوق مساهمي البنك ٦٨,٧٢ مليون دينار بحريني، حيث شكلت أقل من نظيرتها في العام المالي السابق، (٦٩,٣٣ مليون دينار بحريني للعام ٢٠١٩) وذلك نتيجةً لتسجيل خسائر تعديل الأقساط المؤجلة (ضمن التدابير التي تم السماح بها للعملاء المستحقين بهدف التخفيف من آثار الضغوط الاقتصادية الناتجة عن جائحة (كوفيد-١٩). وقد تم تسجيل صافي الامتيازات المستلمة من الحكومة ضمن حقوق الملكية حسب توجيهات مصرف البحرين المركزي والتي تم معادلة أثرها من خلال الأرباح المحققة.

٦.

نسبة ملاءة رأس المال

مقابل الحد الأدنى لنسبة رأس المال المحددة بواسطة مصرف البحرين المركزي والبالغة ١٢,٥٪، بلغت نسبة ملاءة البنك ٦٣,٨٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٠، (٥٢,٥١٪ للعام ٢٠١٩).

يتم تحديد هذه النسبة بناء على إرشادات مصرف البحرين المركزي والمتوافقة مع النسب الخاصة بلجنة بازل للإشراف المصرفي والتي تقيس رأس المال الكلي المستوفى للشروط المملوك للمؤسسة مقارنة بالأصول المرجحة على أساس المخاطر. ويعزى التحسن في نسبة ملاءة رأس المال إلى التغير في ملف المخاطر لمحفظة الأصول.

تعزيز النمو من خلال العمل بروح الفريق

نحن نعمل كفريق واحد، لنواصل البناء على الأساس الذي يحقق أداءً أفضل وأقوى وأكثر كفاءة بمرور الوقت. إن التحول التشغيلي والرقمي المستمر قد جعلنا أكثر قدرة على تحقيق النمو المستدام.

تنمية موظفينا

تماشياً مع الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي.

استقطاب المواهب

لاستكمال الانطلاقة القوية نحو النمو والتحول والابتكار.

حوكمة قوية

لتوجيه الإدارة والموظفين نحو تبنّي أفضل الممارسات.

أعضاء مجلس الإدارة

خالـد الرميحـي
رئيس مجلس الإدارة

صباح خليل المؤيد
عضو

طارق جليل الصفار
عضو

مروان خالد طبارة
عضو

تالا عبدالرحمن فخرو
عضو

غسان غالب عبدالعال
عضو

مريم عدنان الأنصاري
عضو

مروة خالد السعد
عضو

خالد الرميحي

رئيس مجلس الإدارة

منذ مارس ٢٠١٦

الخبرة العملية

تم تعيين السيد خالد الرميحي في منصب الرئيس التنفيذي لممتلكات في سبتمبر ٢٠١٩. وقبيل انضمامه إلى ممتلكات شغل الرميحي منصب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية لمدة خمس سنوات، حيث كان مسؤولاً عن جذب الاستثمارات إلى المملكة، ولا يزال يلعب دوراً فعالاً من خلال عضويته في مجلس الإدارة أيضاً.

كما عمل الرميحي - قبل ترؤسه مجلس التنمية الاقتصادية - عضواً منتدباً في إنفستكورب لمدة ١٠ سنوات، إضافةً إلى كونه عضواً في لجنة الإدارة ورئيساً لفريق التوظيف المؤسسي والذي يغطي عملاء إنفستكورب في منطقة الخليج العربي. علاوةً على ذلك فقد سبق له العمل مدة تسع سنوات كرئيس لمجموعة العملاء الخاصة لدى "جي بي مورغان" في منطقة الخليج.

مناصب إدارية أخرى

رئيس مجلس إدارة: شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة).

عضو مجلس إدارة: شركة ممتلكات القابضة، مجموعة ماكلارين، الهيئة الوطنية للنفط والغاز والشركة القابضة للنفط والغاز.

المؤهلات

درجة الماجستير في السياسة العامة، تخصص تنمية اقتصادية من جامعة هارفارد وشهادة بكالوريوس علوم في المهمات الدبلوماسية الخارجية من جامعة جورج تاون.

صباح خليل المؤيد

عضو مجلس الإدارة

منذ مارس ٢٠١٦

الخبرة العملية

الشريك الإداري لشركة "إنتلكت ريسورسز منجمنت" ذ.م.م.

شغلت السيدة صباح المؤيد - سابقاً - منصب الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان - البحرين وعضو مجلس إدارة تنفيذي في البنك أيضاً. كما شغلت منصب الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد - البحرين، ومنصب مساعد المدير العام للخدمات المصرفية للشركات والتمويل التجاري في بنك البحرين الوطني، ونائب رئيس قسم الاستثمار - الخدمات المالية والمصرفية في بنك الخليج المتحد البحرين. إضافةً إلى منصب مدير في سيتي بنك البحرين مع خبرة واسعة في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الأفراد والشركات.

مناصب إدارية أخرى

رئيس مجلس الإدارة: فلات ٦ لابز البحرين ذ.م.م

عضو مجلس الإدارة: شركة لازوردي للمجوهرات (رئيسة لجنة التدقيق)، إنفستكورب للخدمات المالية (عضو لجنة التدقيق)، مجلس التعليم العالي- البحرين (عضو مجلس الأمناء ورئيس اللجنة المالية والإدارية).

المؤهلات

درجة الماجستير في إدارة الأعمال المالية من جامعة "ديبول" - شيكاغو، وشهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان.

كما حضرت برامج الإدارة التنفيذية المتقدمة في مدرسة وارتون- بنسلفانيا، وكلية داردن بمرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

طارق جليل الصفار

عضو مجلس الإدارة

منذ مارس ٢٠١٦

الخبرة العملية

ينتمي طارق الصفار إلى عائلة تجارية يتركز نشاطها في قطاع المنتجات والسلع الاستهلاكية وتوزيع المواد الغذائية. عمل بشكل وثيق مع شركات متعددة الجنسيات مثل شركة بروكتر وغامبل (P & G) - كلوركس، جيليت، وشركة كلوقز، وغيرها.

يمتلك الصفار أكثر من ٢٤ عامًا من الخبرة العملية اكتسبها من خلال عمله مع العديد من الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات في مجال الاتصالات. كما أنه من ذوي الخبرة في مجال المشاريع الناشئة وإدارة الشركات في مجال التكنولوجيا والرعاية الصحية والتوزيع.

مناصب إدارية اخرى

رئيس مجلس إدارة: عيادة KKT البحرين، KKT مينا القابضة ش.م.ب. (م)، مرفأ الاستثمارات القابضة، الشركة العربية لسيارات الأجرة ش.م.ب.(م)، شركة بيمنت انترناشونال انتربرايز ش.م.ب.(م).

المؤهلات

درجة البكالوريوس بامتياز في إدارة الأعمال والتسويق وريادة الأعمال من جامعة "إديث كوان"- بيرث، أستراليا.

مروان خالد طبارة

عضو مجلس الإدارة

منذ مارس ٢٠١٦

الخبرة العملية

شريك مؤسس وشريك إداري لشركة "ستراتم للاستشارات الإدارية" ومقرها مملكة البحرين، ويمتلك خبرة متميزة في مجال الاستشارات الاستراتيجية والمالية تزيد عن ٢٠ عام. ساهم طبارة في تقديم الاستشارات لعدة مشاريع على المستوى الإقليمي والدولي، كما ساهم في دعم تطور ونمو العديد من الأعمال. إضافةً إلى ذلك عمل في مجموعة "سيتي جروب" في نيويورك ولندن والبحرين.

مناصب إدارية أخرى

رئيس مجلس إدارة: شركة البحرين لمطاحن الدقيق ش.م.ب. (المطاحن).

عضو مجلس إدارة: بنك البحرين الإسلامي، (رئيس لجنة المخاطر).

المؤهلات

درجة الماجستير في الإدارة الهندسية، ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية والاقتصاد من جامعة ديوك.

تالا عبد الرحمن فخرو

عضو مجلس الإدارة

منذ مارس ٢٠١٦

الخبرة العملية

تتمتع فخرو بخبرة إدارية في مجال إدارة المشاريع الحكومية المرحلية، كما أنها متخصصة في منتجات الدخل الثابت وخبيرة قانونية أيضاً. إلى جانب خبرتها الواسعة في عمليات الهيكلة وإدارة المحافظ في كل من "مورجان ستانلي" في لندن، وبنك الخليج الدولي والبنك الأهلي التجاري السعودي والأهلي كابيتال - البحرين. تشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي للمشاريع في مجلس التنمية الاقتصادية.

مناصب إدارية أخرى

عضو مجلس إدارة: "بنفت" ش.م. ب (م)، "سيكو" ش. م.ب (م).

المؤهلات

الشهادة المهنية الأولى في القانون (J.D) من مركز القانون بجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأميركية. إضافةً إلى درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية سميث في نورثامبتون. كما اجتازت فخرو اختبار نقابة المحامين بنيويورك.

غسان غالب عبدالعال

عضو مجلس الإدارة

منذ مارس ٢٠١٦

الخبرة العملية

رئيس العمليات الدولية ضمن فريق إدارة علاقات المستثمرين في إنفستكورب، حيث عاد للالتحاق بإنفستكورب في العام ٢٠١٢ بعد أن عمل فيه لمدة ست سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٩).

وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، شغل عبد العال منصب مدير الاستثمار في شركة ممتلكات البحرين القابضة. وقبل انضمامه إلى إنفستكورب عام ٢٠٠٣، عمل في شركة "كي بي إم جي" للاستشارات وذلك كمستشار في مجموعة تحسين أداء الأعمال.

المؤهلات

درجة الماجستير في التحليل والتصميم وإدارة نظم المعلومات من كلية لندن للاقتصاد، ودرجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة والتمويل من جامعة كينت في كانتربري بالمملكة المتحدة.

مريم عدنان الأنصاري

عضو مجلس الإدارة

منذ مارس ٢٠١٦

الخبرة العملية

تشغل منصب الوكيل المساعد للمتابعة والتنسيق في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وهي مسؤولة عن مراقبة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية التي يتم تحديدها في إطار الأولويات الحكومية. وقبل ذلك شغلت بعض المناصب في مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حيث كانت مسؤولة عن مشاريع الإسكان والبنية التحتية الاستراتيجية. كما عملت في مجلس التنمية الاقتصادية ضمن إدارة المشاريع الإصلاحية، حيث ساهمت في مراجعة الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، وعملت بشكل وثيق مع وزارة الإسكان ووزارة المواصلات والاتصالات في العديد من المشاريع الاستراتيجية.

المؤهلات

درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكجيل.

مروة خالد السعد

عضو مجلس الإدارة

منذ نوفمبر ٢٠١٩

الخبرة العملية

نائب رئيس الموارد البشرية في شركة ممتلكات البحرين القابضة. تمتلك السعد خبرة عملية تزيد عن ١٠ سنوات في إدارة الموارد البشرية في مجال إدارة الأداء والتطوير التنظيمي والفعّالية. كما تمتلك أيضاً خبرة دولية ومحلية من خلال عملها في شركات رائدة مثل: جينيرال ميلز، كيومنس باور جينيريشن، كي بي ام جي، شركة تطوير للبترول، وشركة يوسف بن أحمد كانو القابضة، حيث كانت ترأس قسم الموارد البشرية للمجموعة في دول مجلس التعاون.

كما ترأست لجنة الترشيحات والمكافآت بشركة أكسا الخليج.

المؤهلات

درجة الماجستير من جامعة بوردو، كلية كرانيرت للإدارة - تخصص الموارد البشرية- من الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم - تخصص القيادة التنظيمية والإشراف - من جامعة بوردو - الولايات المتحدة الأمريكية.

هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ عبدالناصر آل محمود

يمتلك آل محمود إلماماً واسعاً في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية مع خبرة عملية تصل إلى أكثر من ٢٨ عامًا. يعمل رئيساً بقسم التنسيق والتنفيذ الشرعي في المصرف الخليجي التجاري. وقبل انضمامه إلى المصرف، كان يشغل منصب مدير أول في إدارة التدقيق الشرعي في إرنست ويونغ - البحرين. كما عمل رئيسًا لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك البحرين الإسلامي وكذلك عضوًا في هيئة الرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمؤسسات الإسلامية.

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليج، ودرجة البكالوريوس في الشريعة والدراسات الإسلامية من جامعة قطر، والدبلوم المتقدم في التجارة الإسلامية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، ومستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، ودبلوم مشارك في الرقابة الشرعية من جامعة كامبريدج للتدريب معتمد من المجلس الثقافي البريطاني، وهو أيضاً مدرب معتمد من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

الدكتور عمر عبد العزيز العاني

عمل الدكتور عمر عبد العزيز العاني في تدريس الاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات في كلٍ من العراق وروسيا واليمن والبحرين. كما شارك في العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة في هذا المجال.

عمل في التدريس الأكاديمي بجامعة البحرين منذ عام ٢٠٠٠ في تخصصات مختلفة مثل المعاملات الإسلامية والتأمين وأصول الفقه الإسلامي. وتقاعد في عام ٢٠١٨.

حصل العاني على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي الكلي من جامعة بغداد في العام ١٩٩٧، ودرجة الماجستير عام ١٩٩٣ ودرجة البكالوريوس عام ١٩٨٤.

الدكتور محمد برهان أربونا

يعتبر أربونا أحد الخبراء في مجال التمويل الإسلامي، ويمتلك خبرة عملية تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الصيرفة الإسلامية. يشغل حالياً منصب رئيس قسم الامتثال الشرعي في مصرف السلام. وقبل انضمامه إلى مصرف السلام - البحرين، عمل رئيساً للرقابة الشرعية وعضواً في الهيئة الشرعية في بعض المؤسسات الإسلامية الأخرى.

كما عمل الدكتور أربونا أيضاً كباحث ومستشار شرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- (AAOIFI) وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجالي الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إلى جانب تقديمه استشارات لبرامج مهنية لعدد من المعاهد المتخصصة.

ويشغل أربونا أيضاً عضوية اللجنة التحريرية بالمجلس المالي الإسلامي الدولي (IFSB). كما كان عضواً في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية.

حاصل على درجة الدكتوراه في القانون من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ودرجة الماجستير في القانون المقارن. إضافةً إلى درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حافظت المجموعة على أداء متسارع في مجال رحلة التحول الرقمي، حيث تم نقل العديد من البرامج إلى نظام الحوسبة السحابية (Cloud).

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدّم لكم التقرير السنوي لمجموعة بنك البحرين للتنمية (البنك والمؤسسات التابعة) متضمناً البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والذي شكل عاماً آخر من النمو وتحقيق الأرباح.

لقد شهد عام ٢٠٢٠ العديد من التحديات على مستوى الاقتصاد العالمي وذلك نتيجةً لجائحة (كوفيد-١٩) حيث امتدت هذه التحديات إلى كافة مجالات العمل، بما في ذلك المجالات التشغيلية والمالية. وعلى الرغم من هذه الصعوبات والتحديات؛ إلا أن بنك البحرين للتنمية نجح في تحقيق تقدم جوهري على صعيد تعزيز مهمته الأساسية التي تتركز في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على الحد من الآثار السلبية الناتجة عن هذه الجائحة ودعم استمرارية عملها أيضاً.

وتماشياً مع استراتيجيتنا، قام البنك خلال هذا العام بزيادة نسبة التمويلات الممنوحة بنسبة ١٧٩٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٩، في حين كانت نسبة الزيادة ٤٣٪ للعام ٢٠١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨. وقد تحقق ذلك من خلال عاملين رئيسيين؛ تمثل العامل الأول في استمرارية تقديم التمويل عبر صندوق السيولة الذي طرحته حكومة البحرين في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، فيما تمثل العامل الثاني في الجهود الدؤوبة التي بذلها البنك لضمان عمليات داخلية أكثر سرعة وسلاسة وأقوى أداءً. فضلاً عن تعزيز الهيكل التنظيمي للبنك.

وعلى الرغم من الاضطرابات العالمية والأزمات المالية التي سادت في العام ٢٠٢٠، إلا أن تمويلات بنك البحرين للتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفعت بنسبة ١٠٦٪، حيث بلغ إجمالي هذه التمويلات ٤٨,١ مليون دينار بحريني مقارنة بـ ٢٣,٤ في العام ٢٠١٩. الأمر الذي يشكل نجاحاً مهماً خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نحو ٥٠٪ من الموظفين استمروا في العمل من منازلهم لمعظم العام وذلك كإجراء احترازي في ظل انتشار (كوفيد-١٩).

التمويلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٤٨٫١ مليون دينار بحريني

على الرغم من الاضطرابات العالمية والأزمات المالية التي سادت في العام ٢٠٢٠ إلاّ أن تمويلات البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفعت بنسبة ١٠٦٪، وبمبلغ إجمالي قدره ٤٨,١ مليون دينار بحريني.

مشاريع قيد الاحتضان

١٥٥

استفاد ١٥٥ مشروعاً من خدمات مراكز الاحتضان التابعة للمجموعة والتي تشمل مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة ومركز ريادات وسوق المزارعين.

كما يسعدني أيضاً؛ أن أشير إلى أن عدد المشاريع المستفيدة من خدمات الاحتضان التي تقدمها مجموعة بنك البحرين للتنمية بلغت خلال هذا العام ١٥٥ مشروعاً في كلٍ من مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة ومركز ريادات وسوق المزارعين. كما حصلت هذه المشاريع على مبادرات وخدمات دعم أخرى لمساعدتها على مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الجائحة.

إنّ التحسن الملحوظ في التمويل والإيرادات، وتطبيق عمليات ائتمانية وإجراءات تحصيل فعالة، إلى جانب التحكم الصارم في التكلفة؛ بدأ يظهر بوضوح في البيانات المالية لعام ٢٠١٩، حيث حقق البنك صافي أرباح لكامل العام وذلك لأول مرة منذ ٦ سنوات. وقد حافظ البنك على هذا التوجه الايجابي خلال العام ٢٠٢٠ على الرغم من البيئة الاقتصادية والائتمانية غير المستقرة التي شهدها هذا العام.

وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية لمجموعة بنك البحرين للتنمية نحو التحول الرقمي وتعزيز فريق الإدارة التنفيذية؛ انضم أربعة أعضاء رئيسيون إلى المجموعة في الربع الأخير من العام ٢٠٢٠ لدعم مبادرات البنك في مختلف المجالات. حيث تضمنت التعيينات الجديدة تعيين رئيساً لتطوير الأعمال ورئيساً لتقنية المعلومات ورئيساً للموارد البشرية ورئيساً لإدارة الائتمان أيضاً.

هذا وقد حافظت المجموعة على أداءٍ متسارعٍ في مجال رحلة التحول الرقمي؛ حيث تم نقل العديد من البرامج إلى نظام الحوسبة السحابية (Cloud). إضافةً إلى ذلك تم إطلاق مشروع تحديث وتطوير نظام الخدمات المصرفية والذي سيجعل من بنك البحرين للتنمية من أوائل البنوك في المملكة التي تجري عملياتها التشغيلية عبر نظام مصرفي متطور ومتكامل على نظام الحوسبة السحابية. كما ستجعل هذه المبادرات - إلى جانب قرب تدشين الواجهة الرقمية التفاعلية الجديدة للخدمات المصرفية (تجارة) - من بنك البحرين للتنمية شريكاً مصرفياً رقمياً، وداعماً قوياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في مملكة البحرين.

وإلى جانب تركيز البنك على تطوير خدماته الرقمية القائمة على التكنولوجيا على المستوى الداخلي، لم يدخر البنك جهداً في تعزيز دوره الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني. وقد تم التأكيد على ذلك من خلال الجهود المستمرة لدعم المشاريع الوطنية بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهناها خلال هذا العام، إلا أنّ مجموعة بنك البحرين للتنمية - في ظل القيادة الرشيدة - نجحت في تخطي هذه التحديات محققةً بذلك عاماً آخر من النمو والنجاح، الأمر الذي يعزز من قدرة البنك على خدمة عملائه بشكلٍ أفضل خلال السنوات القادمة.

وفي الختام؛ يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على توجيهاتهما السديدة ودعمهما المتواصل. والشكر موصول - أيضاً - إلى جميع الجهات والمؤسسات الحكومية.

كما أود أن أعبّر عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع الشركاء والموظفين.

متطلعين إلى مستقبلٍ حافلٍ بالشراكات الناجحة، لتحقيق الهدف المشترك نحو بناء اقتصاد مستدام لمملكة البحرين.

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

تعزيز النمو من خلال الفرص

يظل بنك البحرين للتنمية ملتزماً بدوره في دعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، حيث يعمل البنك على دعم الدور الجوهري لهذه المؤسسات إلى جانب التعاون البنّاء مع جهات ومؤسسات رئيسية في القطاع العام والقطاع الخاص. ويقوم هذا التعاون على تطوير نظام بيئي قوي ومستقر وآمن لرواد الأعمال وفق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

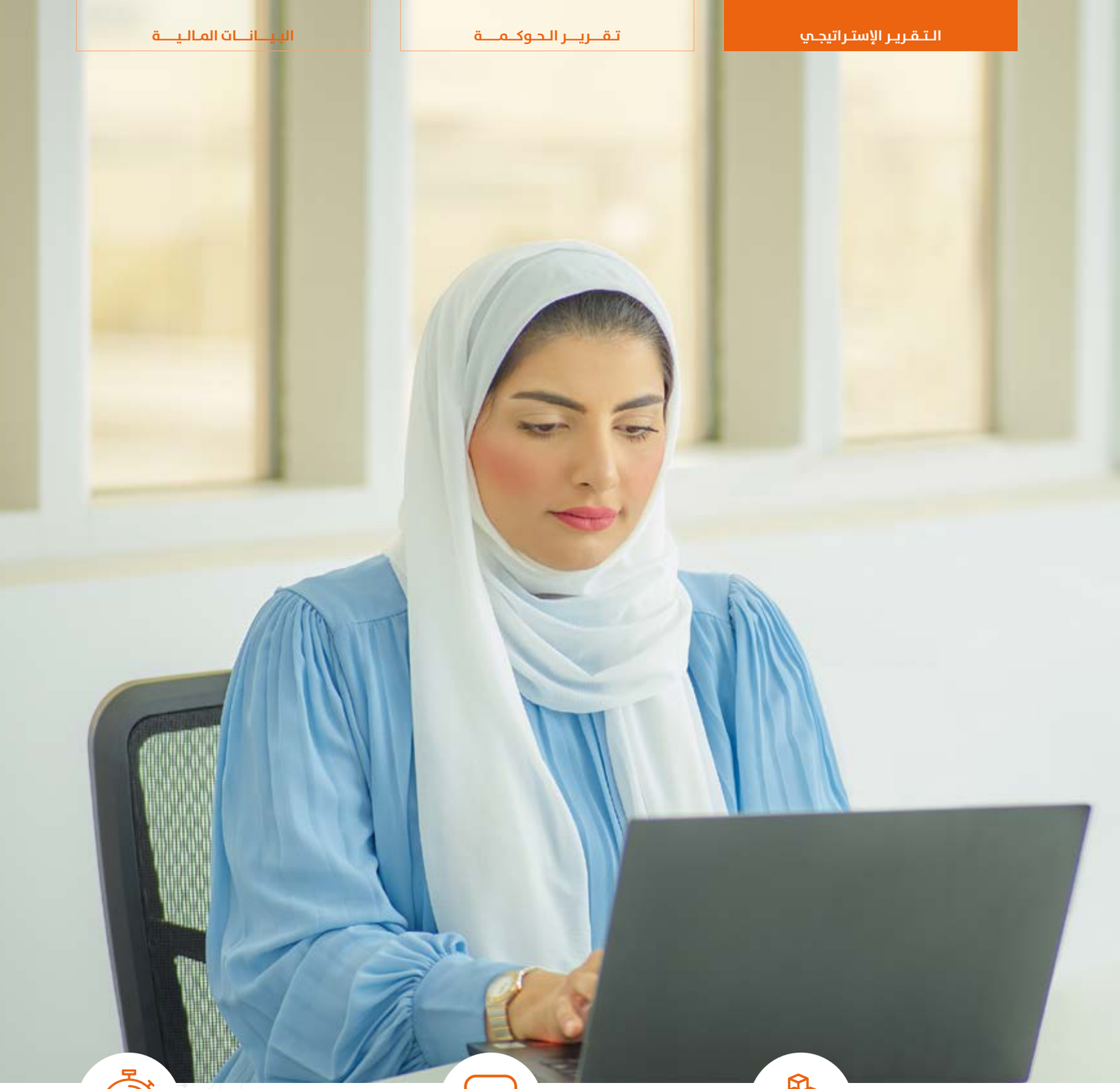

تقديم منتجات أفضل

من خلال التركيز على المهام الرئيسية، المتمثلة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

توفير تجربة أفضل للعملاء

من خلال التطوير المستمر لعمليات التشغيل والهيكل الإداري والتحول الرقمي الذي يساعدنا على تحقيق التغيير.

تقديم الخدمات من خلال قنوات متعددة

عبر تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منصة رقمية متقدمة ومتكاملة.

الإدارة التنفيذية

سنجيف بول
الرئيس التنفيذي للمجموعة

رائد يوسف بوكنان
رئيس الخدمات المصرفية

عبد الرحمن عبدالله بوحجي
رئيس الإئتمان

ندى محمد عبد الرحمن
الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات

شهرة عبدالنبي عباس حسين
رئيس الموارد البشرية

ميثم عبد الحميد عباس
رئيس تطوير الأعمال

فيجي كومار تيجالابالي
الرئيس التنفيذي للمخاطر

ملاحظة: هيكل الإدارة التنفيذية كما في ٢١ مارس ٢٠٢١.

سنجيف بول

الرئيس التنفيذي للمجموعة

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١٨

انضم سنجيف بول إلى بنك البحرين للتنمية حاملاً معه ثلاثة عقود من الخبرة المصرفية الدولية. وقبل تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين للتنمية في مايو ٢٠١٨، عمل بول لمدة ٣٠ عامًا كعضو في فريق القيادة العالمي في ستاندرد تشارترد بنك، حيث شغل من خلالها منصب العضو المنتدب والرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية التجارية لرابطة دول جنوب شرق وجنوب آسيا. كما ترأس الأعمال المصرفية التجارية للبنك في تسع دول، بما في ذلك سنغافورة والهند وماليزيا وإندونيسيا. وقبل ذلك شغل بول منصب المسؤول الدولي للمؤسسات المحلية وتجار السلع - حيث تمتد هذه الأعمال لأكثر من ٣٠ دولة ضمن حق الامتياز العالمي لستاندرد تشارترد بنك. كما ترأس هيكلة التمويل التجاري للبنك وذلك كمسؤول دولي لحلول التمويل المالي والتمويل التجاري. إلى ذلك عمل مسؤولاً عن تأسيس أعمال السوق المتوسطة في بنك ستاندرد تشارترد في الهند، ومسؤولاً للمخاطر لمدة ٥ خمس سنوات. كما شغل بول منصب رئيس مجلس الإدارة ومديراً غير تنفيذي في مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد - فيتنام المحدود لمدة ٣ سنوات وذلك حتى عام ٢٠١٩. كما أنه عضواً غير تنفيذي في مجلس إدارة بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر منذ أكتوبر ٢٠١٨، ومستشاراً لمجلس إدارة "تنمو" - البحرين.

يحمل بول الجنسية السنغافورية، كما أنّه حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة وماجستير إدارة الأعمال في التمويل والتسويق.

رائد يوسف بوكنان

رئيس الخدمات المصرفية

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١٩

انضم بوكنان إلى بنك البحرين للتنمية حاملاً معه ما يزيد عن ١٩ عاماً من الخبرة الدولية في مجال الخدمات المصرفية. قبل تعيينه في منصب نائب المدير العام، رئيس الخدمات المصرفية في عام ٢٠١٩ - للإشراف على فريق عمل الخدمات المصرفية والتحصيل والحسابات الخاصة- كان قد اكتسب خبرة عملية كبيرة من خلال عمله في العديد من المؤسسات المرموقة. ومن ضمنها بنك HSBC والبنك الأهلي المتحد وبنك الكويت الوطني، حيث عمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات ذات الارتباط الحكومي وكذلك المؤسسات المالية وغير المالية.

يحمل بوكنان درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة ولاية نيكولاس - لويزيانا، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سانت إدوارد - تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية.

عبد الرحمن عبد اللّه بوحجي

رئيس الائتمان

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠٢١

يمتلك بوحجي أكثر من ١٣ عامًا من الخبرة العملية الواسعة في إدارة الائتمان والاستثمارات والخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية للشركات. شغل - قبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية - عدة مناصب إدارية عليا، بما فيها القائم بأعمال رئيس الائتمان في بنك البحرين والكويت ورئيس تحليل الخدمات المصرفية للشركات في بنك البحرين الإسلامي، ومدير في قسم الائتمان في بنك ABC، ومديراً للمشروع والتمويل المنظم في بنك الخليج الدولي.

يحمل بوحجي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر، ودرجة البكالوريوس في التجارة من جامعة كنكورديا بكندا. كما يحمل العديد من الشهادات المهنية في إدارة المخاطر والتمويل الإسلامي والعقار. إضافةً إلى إكماله برنامج الائتمان الشامل (ثقافة الائتمان) من موديز.

ندى محمد عبد الرحمن عبد الله حسن

الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠٢٠

تمتلك ندى خبرة عملية واسعة في مجال تقنية المعلومات حيث شغلت العديد من الأدوار القيادية في مجال تقنية المعلومات للقطاع المصرفي خلال مسيرتها المهنية التي البالغة ٢١ عامًا. قبل انضمامها إلى بنك البحرين للتنمية - كرئيس تنفيذي لتقنية المعلومات-، شغلت ندى عدداً من المناصب الرئيسية في القطاع المالي في البحرين، حيث كانت رئيساً لتقنية المعلومات في المصرف الخليجي التجاري.

كما كانت مسؤولاً عن البنية التحتية لتقنية المعلومات والدعم في بنك البحرين الإسلامي.

ومنذ انضمامها إلى بنك البحرين للتنمية ساهمت في دعم عملية التحول الرقمي التي يشهدها البنك وذلك بناءً على خبرتها في إدارة وإنجاز مشاريع ذات صلة بالقنوات الإلكترونية والحلول الرقمية للعملاء والأمن والتوافر والأنظمة الداخلية والأتمتة.

تحمل ندى درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر ودرجة الماجستير في إدارة المشاريع إلى جانب عدد من الشهادات المهنية في مجال تقنية المعلومات.

شهرة عبد النبي عباس حسين

رئيس الموارد البشرية

انضمت إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠٢٠

تمتلك شهرة خبرة محلية وإقليمية في مجال الموارد البشرية تصل إلى حوالي عقدين من الزمن. وقد كانت تشغل منصب مدير الموارد البشرية في مجموعة ماجد الفطيم حيث قادت برنامج نجم لرأس المال البشري قبل انضمامها إلى بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠٢٠ رئيساً للموارد البشرية والشؤون الإدارية.

كما عملت قبل ذلك شريكاً لأعمال الموارد البشرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سيتي بنك وشغلت عدداً من المواقع في كلٍ من طيران الإمارات و"إرنست ويونغ".

تحمل شُهرة درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين، ودرجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية من كلية الأعمال بجامعة ميدل سكس بلندن. كما أنها عضو زميل في معهد التنمية البشرية CIPD.

ميثم عبد الحميد عباس

رئيس تطوير الأعمال

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١٧

يمتلك ميثم أكثر من ١٥ عامًا من الخبرة المتنوعة. وقد عمل في بيت التمويل الكويتي - قسم الخدمات المصرفية للشركات وإدارة مخاطر الائتمان قبل تعيينه رئيساً لتطوير الأعمال في بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠١٧.

كما عمل - قبل ذلك - مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مجال ترويج الاستثمار والتدريب على ريادة الأعمال وتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافةً إلى عمله في مجال الاستشارات الاستراتيجية في "BDO". وإلى جانب عمله كرئيس لتطوير الأعمال، يعمل - أيضاً - سكرتيراً لمجلس إدارة البنك.

يحمل ميثم درجة البكالوريوس في الاقتصاد والفيزياء من جامعة ماكجيل بالإضافة إلى العديد من المؤهلات المهنية في التمويل وإدارة المخاطر.

فيجي كومار تيجالابالي

الرئيس التنفيذي للمخاطر

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١٦

يمتلك فيجي ٢٨ عاماً من الخبرة العملية في مجال إدارة المخاطر وتبني الحلول والخدمات الاستشارية في قطاع الخدمات المصرفية والمالية الإقليمية والعالمية.

وقبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية كرئيس تنفيذي للمخاطر في عام ٢٠١٦، كان يعمل رئيسًا لتحليل المخاطر بالبنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما قام بالعديد من الأدوار الرئيسية في عدد من البنوك الرائدة في منطقة الخليج العربي والعالم. ومن خلال دوره الحالي في البنك، قاد فيجي عملية صياغة وتطبيق إطار عمل متعدد الأبعاد لإدارة المخاطر في البنك.

يحمل فيجي درجة الماجستير في التمويل من الجامعة العثمانية بالهند، وهو متحدث رئيسي في الفعاليات ذات العلاقة بإدارة المخاطر. كما قدّم عددًا من البرامج التدريبية أيضاً.

الإدارة التنفيذية
(تتمـة)

أريج كريم الشكر
رئيس الخدمات التنموية

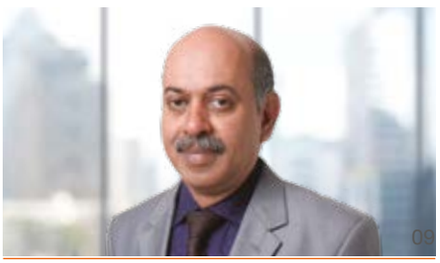

ساموييل فيرجيز
المدير المالي

سيدارث تشودري
رئيس التدقيق الداخلي

فرح إياد ربيعة
رئيس التسويق الرقمي

عيسى أحمد الدوسري
رئيس الاستثمار

مريم صفدر محمد
رئيس الالتزام، مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

دانة عبد الرحمن السندي
رئيس الشؤون القانونية

أريج كريم الشكر

رئيس الخدمات التنموية

انضمت إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١٠

تمتلك أريج خبرة واسعة في مجال الأعمال المصرفية وريادة الأعمال تصل إلى أكثر من ١٦ عامًا. وقبل انضمامها إلى بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠١٠؛ عملت في كل من انفستكورب وسيتي بنك وبي إن بي باريبا و ليمانّ براذرز.

يتمثل دورها الحالي في البنك رئيساً للخدمات التنموية كما تقود فريق صندوق الواحة للاستثمار المخاطر (صندوق الصناديق). كما تلعب دوراً نشطاً في تنمية الأعمال الناشئة ونظام بيئة ريادة الأعمال على المستوى الإقليمي.

تحمل أريج درجة البكالوريوس التجارية في التمويل من جامعة كونكورديا، ودرجة الماجستير في السياسة العامة والإدارة من جامعة لندن. كما أنها مدرب وموجه معتمد في إدارة الأعمال من معهد تشارترد للإدارة بالمملكة المتحدة، وعضواً في "Kauffman Fellow".

ساموبل فيرجيز

المدير المالي

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠٠٧

يمتلك ساموبل خبرة عملية تزيد عن ثلاثة عقود، أمضى ٢٥ عامًا منها في القطاع المصرفي. وقد انضم إلى بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠٠٧ كمدير أول في قسم الرقابة المالية، كما شغل منصب رئيس التدقيق الداخلي من عام ٢٠٠٨ إلى أن تمت ترقيته إلى منصب المدير المالي في عام ٢٠١٥.

قبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية شغل العديد من الأدوار القيادية في عددٍ من المؤسسات الإقليمية والعالمية بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمحاسبة في بنك التنمية العماني، والمدير العام للشؤون المالية في مؤسسة كيرلا المالية، والمدير العام للإدارة المالية للشركات في بنك جنوب الهند المحدود.

يحمل درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة كاليكوت بالهند. كما أنه محاسب مالي قانوني معتمد من معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

سيدارث تشودري

رئيس التدقيق الداخلي

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١٨

يمتلك سيدارث خبرة عملية تزيد عن ١٧ عامًا في عمليات التدقيق الداخلي وضمان الجودة وغيرها من الخدمات الاستشارية المالية الأخرى.

قبل تعيينه في بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠١٨، عمل مع سيكو ش.م.ب في قسم التدقيق الداخلي. كما عمل أيضاً في قسم استشارات المخاطر في "BDO" حيث قاد عمليات التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر للعديد من شركات الخدمات المالية والشركات والكيانات الأخرى. علاوةً على ذلك فقد سبق له العمل مع إرنست ويونغ في الهند.

يحمل درجة الماجستير في التجارة من الهند، وهو محاسب قانوني ومدقق داخلي معتمد، وعضو في معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية.

فرح إياد ربيعة

رئيس التسويق الرقمي

انضمت إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠٢١

تمتلك فرح خبرة عملية ومعرفية شاملة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية والتسويق الرقمي. قبل انضمامها إلى بنك البحرين للتنمية عملت نائباً لرئيس الحملات التسويقية والاستحواذ في بنك "إلى" التابع للمؤسسة المصرفية العربية.

كما عملت قبل ذلك في بنك البحرين والكويت في مجال القنوات المصرفية الإلكترونية وخصوصاً التطبيقات المصرفية عبر الهاتف النقال والمشاريع الرقمية الأخرى.

تحمل درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة البحرين، بالإضافة إلى عدد من الشهادات الاحترافية المعتمدة دولياً في مجال التسويق الرقمي والتكنولوجيا المالية وإدارة المشاريع.

عيسى أحمد الدوسري

رئيس الاستثمار

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١١

يمتلك عيسى خبرة عملية واسعة في مجال رأس المال المخاطر والمشاركة في رأس المال والاستثمارات والعمليات والرقابة المالية وذلك على مدى أكثر من ١٢ عاماً. انضم إلى بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠١١، ويتمثل دوره الحالي - كرئيس لقسم الاستثمار - في إدارة محفظة الاستثمار والممتلكات الأخرى التابعة للبنك. كما أنه عضو في العديد من مجالس الإدارة بما في ذلك شركة صندوق الواحة، وشركة البحرين للأغذية الزراعية، ومركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة، وشركة تنمو، ومصنع الدار للأثاث وشركة فود كورب.

يحمل درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة والتمويل من الجامعة الأهلية. كما أنه محاسب قانوني معتمد من ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية وحاصل على شهادة المستثمر المصرفي - فئة ٧٩ والمعتمدة لدى مصرف البحرين المركزي.

مريم صفدر محمد

رئيس الإلتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

انضمت إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١٠

تمتلك مريم خبرة عملية تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الالتزام وإدارة المخاطر ومراجعة وتحليل الائتمان. قبل تعيينها في بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠١٠، عملت في العديد من المؤسسات المالية المرموقة بما فيها بنك البركة الإسلامي وبنك بي إم آي، وشركة البحرين للتسهيلات التجارية، وشركة البحرين الوطنية القابضة.

تحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا، والدبلوما المتقدمة في الصيرفة الإسلامية من معهد المحاسبين القانونيين (CIMA) والدبلوما الدولية في الحوكمة والمخاطر والالتزام (ICA). كما أنها عضواً في جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS).

دانة عبد الرحمن السندي

رئيس الشؤون القانونية

انضمت إلى بنك البحرين للتنمية في ٢٠١٨

تعتبر دانة محامية بحرينية مؤهلة تمتلك أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة العملية القانونية. وقبل انضمامها إلى بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠١٨، شغلت دانة منصب المستشار القانوني المساعد وسكرتير مجلس الإدارة في طيران الخليج. كما عملت - قبل ذلك - كمستشار قانوني ومساعد سكرتير مجلس الإدارة في إدارة الشؤون القانونية بشركة ألمنيوم البحرين (ألبا). في حين عملت قبل ذلك - أيضاً - مساعداً في مكتب هيا راشد آل خليفة للمحاماة.

تحمل درجة الماجستير في حوكمة الشركات الدولية والتنظيم المالي من جامعة واروك بالمملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في القانونَ من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة أيضاً.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

تماشياً مع مسيرة التحول الرقمي لبنك البحرين للتنمية، فقد حرص البنك على تعزيز هيكل القيادة والإدارة في البنك من خلال استقطاب كوادر بحرينية عالية الكفاءة في مجالات تقنية المعلومات والائتمان والموارد البشرية والتسويق الرقمي.

سنجيف بول
الرئيس التنفيذي للمجموعة

يسرني أن أقدّم لكم التقرير السنوي لمجموعة بنك البحرين للتنمية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

لقد شهدنا في هذا العام تقلبات اقتصادية واجتماعية حادة وغير مسبوقة وذلك في ظل تأثير الجائحة على جميع أوجه الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي وامتداد تأثير (كوفيد-١٩) إلى عملائنا وقطاع الأعمال والمجتمعات التي نعمل فيها على حدٍ سواء.

وعلى الرغم من ذلك فقد كان بنك البحرين للتنمية في مقدمة داعمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التخفيف من تأثيرات هذه الجائحة والمساهمة بدور فعّال في دعم الاقتصاد الوطني. إلى جانب التعاون الوثيق مع الحكومة الموقرّة في العمل بجميع الإجراءات التي اتخذتها القيادة الرشيدة. حيث أصبح البنك يمثل محوراً رئيسياً لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة صندوق دعم السيولة والمبادرات الخاصة بالأندية الرياضية الوطنية.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، أظهر البنك أداءً مرناً خلال هذا العام، محققاً صافي ربح بلغ ٥٦٣ ألف دينار بحريني وهو ما يشكل امتداداً لتحقيق أرباح قوية للعام الثاني على التوالي.

وقد نجح البنك -خلال هذا العام- في تعزيز أنشطته التمويلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليرتفع إجمالي التمويلات التي قدمها البنك بنسبة ١٧٩٪ حيث بلغت ١٠٥,٨ مليون دينار بحريني (٣٧,٩ مليون دينار بحريني للعام ٢٠١٩). ويأتي هذا الارتفاع نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلت لتسهيل عملياتنا الداخلية وتعزيز الهيكل المؤسسي، فضلاً عن الجهود الاستثنائية التي بذلها فريق العمل بالبنك.

كما شهدت محفظة التمويل الإجمالي نمواً بلغ ١٦٢ مليون دينار بحريني، مع الحفاظ على مستويات جيدة لمعدل كفاية رأس المال عند ٦٤٪.

وفي ظل مساعينا الحثيثة لتحقيق النمو وبدعم متواصل من جانب تمكين واصل البنك تقديم خدمات مالية من خلال "محفظة ريادات" الهادفة إلى

نسبة كفاية رأس المال

٦٤٪

حافظ بنك البحرين للتنمية على نسبة جيدة لكفاية رأس المال بلغت ٦٤٪.

مجموع التمويلات

١٧٩٪

خلال هذا العام عزز البنك أنشطته التمويلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليرتفع إجمالي التمويل بنسبة ١٧٩٪، حيث بلغ ١٠٥,٨ مليون دينار بحريني مقابل ٣٧,٩ مليون دينار بحريني للعام ٢٠١٩.

دعم رائدات الأعمال ومساعدتهن على تنمية مشاريعهن. حيث بلغ إجمالي التمويلات التي صرفها البنك خلال هذا العام ١,٠٦٧ مليون دينار بحريني ضمن هذه المحفظة.

وبالإضافة إلى النتائج المالية الإيجابية التي حققها البنك خلال عام ٢٠٢٠، فإننا نمضي قدماً في رحلتنا نحو الحوسبة السحابية (Cloud) حيث تم نقل عددٍ من البرامج إلى هذا النظام.

كما أطلقنا مشروع التحول الرقمي "رؤية" من خلال اختيار البنك منصة الأعمال المصرفية العالمية "TCS BaNC" المزودة بواجهة برمجة التطبيقات والأدوات المعرفية مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات بما يسهم في طرح واحد من أول الأنظمة الرقمية المتكاملة للخدمات المصرفية "Saas" في المنطقة والذي يعمل بالكامل على النظام السحابي (Cloud).

إنّ طرح مشروع "رؤية" سوف يعزز من مكانة بنك البحرين للتنمية كبنك رائد في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تسهيل وصول منتجات وخدمات البنك المبتكرة إلى هذا القطاع عبر نظام مصرفي متطور ومتكامل. فضلاً عن تعزيز موقع مملكة البحرين وجعلها في صدارة الدول المتبنية للخدمات المصرفية الرقمية.

وتماشياً مع مسيرة التحول الرقمي لبنك البحرين للتنمية، فقد حرص البنك على تعزيز هيكل القيادة والإدارة في البنك من خلال استقطاب كوادر بحرينية عالية الكفاءة في مجالات تقنية المعلومات والائتمان والموارد البشرية والتسويق الرقمي.

إن بنك البحرين للتنمية مؤهل اليوم لتحقيق التقدم والنمو مع التحديث الشامل لعمليات إدارة العملاء والمخاطر والالتزام، بما في ذلك تصنيفات المخاطر لجميع المقترضين، وترسيخ ثقافة البيع والتسويق، وتبني نظام لقياس الأداء قائم على مقاييس المبيعات والمخاطر، وتعزيز الوعي بالالتزام وقانون حماية البيانات الشخصية ومتطلبات مكافحة غسيل الأموال، وتحسين إجراءات عمليات متابعة العملاء والتحصيل.

وفي ظل روح الفريق الواحد سوف نواصل العمل على أسس راسخة تساعدنا على تقديم أداء أفضل وأقوى وأكثر كفاءة مع مرور الوقت. وستساهم عملية التحول المؤسسي والتشغيلي والرقمي المستمرة بدور فعال في تلبية تطلعات عملائنا في ظل بيئة متسارعة التغير.

إننا نسعى خلال الشهور والسنوات القادمة إلى تعزيز قدرتنا على مواكبة التغيرات والتركيز على تقديم خدمات أفضل لعملائنا وللمجتمع البحريني بشكلٍ عام.

وفي الختام، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على دعمهم المستمر وقيادتهم الحكيمة التي قدموها لنا في عامٍ غير مستقر.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل. والشكر موصول -أيضاً- إلى كل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ومجلس التنمية الاقتصادية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وإلى شركائنا الاستراتيجيين؛ تمكين، والمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، والمجلس الأعلى للمرأة على تعاونهم الكريم.

كما يسرني أن أعرب عن تقديري العميق لفريق الإدارة التنفيذية ولجميع منسوبي مجموعة بنك البحرين للتنمية على جهودهم الحثيثة لتحقيق تطلعاتنا وأهدافنا التنموية المنشودة.

سنجيف بول
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تعزيز النمو من خلال التقنية الحديثة

يعمل بنك البحرين للتنمية بكل جهد من أجل تسريع رحلته في عملية تطوير تقنياته الداخلية. وتتمثل أولى المراحل في التحسينات الجديدة نحو التحول الرقمي لكل من النظام المصرفي الأساسي للبنك إلى جانب الواجهة المصرفية الرقمية للبنك والتي سيتم إطلاقها قريباً، وستمكن هذه التحديثات البنك من وضعه في مصاف أوائل البنوك المتبنية لأحدث النظم المصرفية القائمة على نظام (SaaS-based) وعلى النطاق السحابي (Cloud).

تحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات

من أجل استمرار التقدم نحو النمو والتحول والابتكار.

أتمتة ورقمنة الخدمات

لنصبح الرواد في مجالنا والشريك المفضل لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

قنوات تواصل رقمية

لتسهيل التواصل مع العملاء وتوسيع نطاق وصول العلامة التجارية والبصمة الرقمية.

يتطلع البنك إلى المساهمة بشكل أكثر نشاطاً في توفير الحلول التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن يظل ملتزماً بتقديم جميع أوجه الدعم الممكنة لهذه المؤسسات في مختلف المراحل، لا سيما تلك التي تواجه صعوبات بسبب الجائحة ومساعدتها على تخطي هذه الصعوبات والاستمرار في عملها بسلاسة.

الخدمات المصرفية

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد حيوي وقوي. والتزاماً بدوره الرئيسي يقوم بنك البحرين للتنمية بتعزيز دعمه الخاص بهذا القطاع في مجال التمويل والتطوير والتنسيق الفعال مع المؤسسات الحكومية في مملكة البحرين، من أجل توفير بيئة ملائمة لهذا القطاع.

لقد أوجدت جائحة (كوفيد-١٩) والتدابير الضرورية التي تم اتخاذها لمواجهتها -بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إغلاق بعض الدول لأجوائها وعمليات حظر السفر- واحدة من أكثر التحديات صعوبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التاريخ الحديث. كما أدت إلى تعطيل العديد من سلاسل التوريد والإمداد بشكل كبير، وكان للتأثير على العرض والطلب تداعيات اقتصادية خطيرة على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد.

ومن ضمن التأثيرات السلبية الأخرى لهذه الجائحة هو خسارة العديد من الشركات لعائداتها، الأمر الذي كان له تأثير فوري على عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما عملت هذه المؤسسات على خفض إنفاقها من أجل المحافظة على السيولة في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة، والقيود المفروضة على التشغيل والعمليات في قطاعات عديدة، مثل تجارة التجزئة والسياحة والضيافة. كما ساهم خوف المستهلكين من انتشار العدوى في نقص السيولة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى زيادة المخاطر فيما يتعلق بقدرة هذه المؤسسات على الاستمرار أو الاستدامة.

وبالإضافة إلى المنتجات المعتادة والدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء الجائحة، قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتكليف بنك البحرين للتنمية باستقبال طلبات التمويل لهذه المؤسسات تحت مظلة صندوق دعم السيولة، حيث تم تخصيص ٥٠ مليون دينار بحريني لبنك البحرين للتنمية إضافةً إلى مبلغ ٣٠ مليون دينار بحريني والذي تم تخصيصه للبنك في العام الماضي.

صندوق السيولة

٥٠ مليون دينار بحريني

خلال عام ٢٠٢٠ تم تخصيص ٥٠ مليون دينار بحريني ضمن صندوق السيولة وذلك إضافة إلى مبلغ الـ ٣٠ مليون دينار بحريني والتي تم تخصيصها العام الماضي.

التمويل

١٠٥٫٨ دينار بحريني

عزز البنك نشاطه التمويلي بشكل كبير لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العام حيث بلغ حجم التمويل ١٠٥,٨ مليون دينار بحريني بزيادة قدرها ١٧٩٪ .

وإلى جانب ذلك قام البنك بزيادة نشاطه التمويلي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العام حيث بلغت نسبة الزيادة في حجم التمويل ١٧٩٪ وذلك بواقع ١٠٥,٨ مليون دينار بحريني مقارنة بـ ٣٧,٩ مليون دينار بحريني في ٢٠١٩.

وتماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي، قام بنك البحرين للتنمية بتأجيل أقساط العملاء لمدة تصل إلى ١٠ أشهر لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة على سيولة مناسبة في هذه الأوقات المضطربة. حيث كان التأجيل الأول لمدة ستة أشهر دون احتساب أية أرباح أو فوائد أو رسوم مقابل هذا التأجيل.

ومن المتوقع أن يحقق التمويل الذي صرفه البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ايجاد ٩٩٦ وظيفة جديدة، والمساهمة في زيادة الصادرات بقيمة ٠,٨ مليون دينار بحريني، وتخفيض قيمة الواردات بقيمة ٠,٦ مليون دينار بحريني. إضافةً إلى تحقيق قيمة مضافة بقيمة ١٤,٧ مليون دينار بحريني وذلك على مدى العامين القادمين.

من جهةٍ أخرى استمر البنك في تقديم التمويل إلى قطاعات رئيسية أخرى مثل قطاعي الثروة السمكية والزراعية. إضافة إلى قطاعات مهنية أخرى مثل الأطباء والمدربين وأصحاب المكاتب الاستشارية وغيرها. وذلك بهدف تمكينهم من تحقيق التوظيف الذاتي لأنفسهم وتحسين أوضاعهم المعيشية. كما يساهم البنك أيضاً في رفع مستوى التعليم في البحرين من خلال برنامج التمويل التعليمي.

ويتطلع البنك إلى المساهمة بشكل أكثر نشاطاً في توفير الحلول التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن يظل ملتزماً بتقديم جميع أوجه الدعم الممكنة لهذه المؤسسات في مختلف المراحل، لا سيما تلك التي تواجه تحديات أو صعوبات بسبب الجائحة ومساعدتها على تخطي هذه التحديات والاستمرار في عملها بسلاسة، وذلك ما يعكس استراتيجية البنك تجاه دعم رواد الأعمال البحرينيين من الشباب والنساء لبدء مشاريعهم الخاصة والاستمرار في ذلك ضمن تركيز أقوى وجهود مخلصة أيضاً.

الاستثمار

تلعب إدارة الاستثمار دوراً رئيسياً في تحقيق رسالة البنك تجاه دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدارة الاستثمارات الخاصة ومحفظة الاستثمار في الشركات الناشئة. كما تؤدي إدارة الاستثمار دوراً فاعلاً في دعم الشركات التي يقوم البنك بالاستثمار فيها من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها الرئيسية.

تعتمد استراتيجية البنك الاستثمارية على معيار أساسي يركز بصورة أساسية على المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني مع التركيز بشكل أكبر على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وتتضمن محفظة البنك الاستثمارية قطاعات متنوعة تضم الخدمات الصحية، والأمن الغذائي، والصناعة، وصناديق الاستثمار المخاطر، والنقل، والخدمات، والتمويل متناهي الصغر، والمؤسسات المالية بالإضافة إلى قطاع التكنولوجيا والمشاريع الناشئة القائمة على التكنولوجيا.

وتتم عملية الاستثمار في المراحل المختلفة للأعمال سواءً الناشئة منها أو مشاريع التوسعة والتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الاستثمارات الاستراتيجية.

تقنية المعلومات

على الرغم من التحديات التي واجهها البنك في عام ٢٠٢٠، إلا أن أعمال التحول الرقمي والمبادرات التقنية قد شهدت تسارعاً في عددٍ من المجالات الرئيسية خلال العام. إلى جانب تركيز الجهود على تمكين استمرار العمل بكفاءة، حيث تم استخدام "أوفيس ٣٦٥" بالإضافة إلى محطات العمل السحابية لتمكين الموظفين من العمل من المنزل بسلامة وأمان. كما تم استكمال تحويل أعمال البنك إلى النطاق السحابي (AWS) أيضاً.

وعلى صعيد التحول الرقمي، فقد دشّن البنك هذا التحول من خلال التوقيع مع شركة "تاتا للخدمات الاستشارية" للحصول على منصة مصرفية رقمية متكاملة من شأنها أن تساعد البنك في توفير تجربة مصرفية جديدة ومتميزة لعملائه.

على الرغم من التحديات التي شهدها عام ٢٠٢٠، إلا أن أعمال التحول الرقمي والمبادرات التقنية قد شهدت تسارعاً في عددٍ من المجالات الرئيسية خلال العام.

وقد اختار البنك منصة "TCS BaNCS" المصرفية العالمية والمزودة بواجهة برمجة التطبيقات والأدوات المعرفية مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات. وستدعم هذه المنصة جهود البنك الخاصة بتلبية الاحتياجات الفريدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل القنوات المصرفية الرقمية، والتأسيس، ونظام الخدمات المصرفية الأساسي، وتمويل التجارة، والخزينة، والخدمات المساندة مثل التسويات ومكافحة غسيل الأموال. كما تتيح هذه المنصة خاصية التفاعلية لمديري علاقات العملاء والمبيعات وإدارة المخاطر وغيرها من الخصائص والوظائف الأخرى التي تتطلبها الأعمال. وستتم استضافة المجموعة بشكلٍ كامل على النطاق السحابي لأمازون (AWS) وتقديمها كنظام مصرفي متكامل (SaaS-based).

من جهةٍ أخرى حظي الالتزام بالمتطلبات التنظيمية الخاصة بتقنية المعلومات والمشاركة في المشاريع الوطنية التقنية تركيزاً أكبر خلال هذا العام. وقد نجح البنك في تنفيذ جميع المتطلبات الإلزامية مثل نظام حماية الأجور، وموازنة الحساب في BenefitPay، وترقية نظام مقاصة الشيكات الالكتروني، وخاصية الخصم المباشر. إلى ذلك لعبت تقنية المعلومات دوراً بارزاً في تنفيذ وتسهيل عملية تأجيل أقساط القروض والتي تمت بواقع مرتين خلال العام ٢٠٢٠. كما أن أتمتة إعادة الجدولة ساعدت على إنجاز عملية التأجيل في وقت مناسب.

ونظراً لأهمية أمن المعلومات فقط ظل محل تركيز واهتمام كبيرين أيضاً. وفي هذا الصدد تم اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز أمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدى البنك. كما تم تنفيذ تنظيم عدد من الدورات التدريبية والتوعوية للموظفين في مجال أمن المعلومات وذلك للتأكد من تأمين معلومات العملاء وأنظمة تقنية المعلومات وفق أعلى مستوى وحمايتها من القرصنة الإلكترونية.

خطة التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال

يمتلك بنك البحرين للتنمية سياسة وخطة خاصتين بالتعافي من الكوارث وضمان استمرارية الأعمال وذلك لضمان استمرارية أنشطة البنك الهامة بعد وقوع أية كارثة. وقد تم تجهيز عدة مواقع للتعافي من الكوارث داخل مملكة البحرين تجهيزاً شاملاً بالبنية التحتية المطلوبة. كما تم إجراء اختبار خطة التعافي وسياسة استمرار الأعمال بنجاح خلال العام ٢٠٢٠ وذلك وفق متطلبات مصرف البحرين المركزي لاختبار الأنظمة الحيوية للبنك. علاوةً على اختبار أداء الخدمات المستضافة على النطاق السحابي (Cloud) بنجاح، بما فيها (AWS) و (Azure) أثناء إجراء اختبار خطة التعافي في ٢٠٢٠ وذلك لأول مرة.

العمليات

اضطلع قسم العمليات بدعم أنشطة التمويل المقدمة لعملاء البنك والذين كانوا يمرون بتجربة مالية صعبة ناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، وذلك من خلال ضمان صرف التمويلات التي تمت الموافقة عليها تحت مظلة صندوق دعم السيولة وفق ما حددته وزارة المالية والاقتصاد الوطني وكذلك ضمان تنفيذ عمليات مبادرات تأجيل دفع الأقساط بما يتماشى مع توجيهات مصرف البحرين المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذ البنك عدة خطوات مهمة لمواءمة عملياته وتسهيلها لتحقيق تجربة إيجابية لعملائه وضمان الامتثال للتغييرات الحاصلة في المتطلبات التنظيمية وذلك كما يلي:

١. المراجعة المستمرة الخاصة بنموذج "اعرف عميلك" من أجل الالتزام بمعايير العناية الواجبة ومتطلبات الالتزام الأخرى.

٢. تحديث استمارات العملاء وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

٣. طلب الحصول على المستندات المتعلقة بقانون نظام حماية البيانات الشخصية للعملاء وتحديثها لضمان الالتزام بأنظمة هذا القانون.

٤. تطوير نظام مقاصة الشيكات الالكتروني لضمان الالتزام بتوجيهات كلٍ من مصرف البحرين المركزي و "بنفت".

٥. تحديث سياسات وإجراءات دائرة العمليات بما يتماشى مع التوجيهات المعدلة وضمان سلاسة معالجة المعاملات.

الشؤون الإدارية

تلعب دائرة الشؤون الإدارية دوراً رئيسياً في تنسيق الوظائف التشغيلية اليومية وتبسيط الأنظمة الإدارية، ومراقبة ميزانية المصروفات، وتحسين الأعمال وضمان إتمام مشاريع ترقية وتحديث مرافق ومشاريع البنك.

كما تتبنى الدائرة - بشكل مستمر- وسائل مبتكرة تساعد على خفض التكاليف مع الحفاظ على مستوى الكفاءة. إضافةً إلى المحافظة على تنفيذ المهام بشفافية تامة تجاه جميع مزودي الخدمات من خلال اتباع سياسة جديدة لإدارة المزودين بهدف توفير أفضل دعم ممكن لجميع إدارات البنك.

وخلال عام ٢٠٢٠، نجحت دائرة الشؤون الإدارية في إتمام ٤٨ مشروعاً لترقية مرافق البنك في مختلف الأقسام وفي مجالات متعددة مثل الأمن والسلامة والاتصالات والتهوية والتكييف.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان عام ٢٠٢٠ عاماً مختلفاً بسبب تداعيات جائحة كوفيد-١٩، ومع ذلك فقد نجح البنك في التغلب على تداعيات الوباء، حيث قمنا تدريجياً بزيادة التدابير الوقائية واتخذنا الاحتياطات اللازمة، مع العمل على الحد من أي اضطراب في الخدمات وضمان صحة وسلامة العملاء والموظفين من أجل الحد من انتشار الجائحة وتقليل الآثار الناتجة عنها وفقاً للإرشادات الوقائية الصادرة من وزارة الصحة ومصرف البحرين المركزي.

الالتزام

يلتزم بنك البحرين للتنمية بالامتثال لجميع القوانين واللوائح السارية في جميع أعماله، بما فيها متطلبات مصرف البحرين المركزي وتبني مبادئ الامتثال لأفضل الممارسات. ولذا قام البنك بتنفيذ برنامج "الامتثال التنظيمي" لتعزيز مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنظمة والضوابط المطبقة بانتظام على منهج قائم على المخاطر بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة أوجه القصور ومن خلال منصة واحدة من أجل الامتثال للمعايير والمتطلبات القائمة.

وتعمل دائرة الالتزام بشكل مستقل وتقدم تقاريرها إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

وتحظر سياسات وإجراءات البنك وتعمل بشكل فعال على كشف ومنع أية عملية غسيل للأموال أو تمويل للإرهاب والإبلاغ عن ذلك أيضاً من خلال تنفيذ الأنظمة والعمليات والرقابة المناسبة لمكافحة هذه الأنشطة المحظورة. كما تتم مراجعة إطار عمل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمه وتحديثه بصورة منتظمة ليواكب التغيرات في أنشطة الأعمال. بالإضافة إلى تلبية المعايير الرقابية والوفاء بالمتطلبات القانونية. ويتبنى البنك إجراءات صارمة للعناية الواجبة من أجل ضمان تنفيذ المعاملات المالية لعملاء البنك وفقاً للإرشادات الصادرة عن السلطات التنظيمية لضمان مزيد من الشفافية وبناء ملف تعريفي قوي ودقيق للعملاء.

الموارد البشرية

بدأ بنك البحرين للتنمية رحلته في مجال التحول الرقمي - وكما هو الحال في أي مؤسسة مماثلة - فإن الركيزة الأساسية لأي استراتيجية عمل هي استراتيجية الموظفين أو الموارد البشرية.

وتزامناً مع ذلك فإن رحلة التحول التنظيمي للبنك تمضي بصورة جيدة. حيث بدأ البنك في صياغة استراتيجية خاصة بموظفيه والمكافآت أيضاً، مع التركيز على إنشاء نموذج تشغيلي مثالي يبتعد عن الهيكل التقليدي ويتجه نحو نموذج مرن رقمي بالكامل لمساعدة البنك في تحقيق مهمته الرئيسية المتمثلة في أن يصبح رائداً في تقديم منتجات رقمية متعددة في مملكة البحرين.

وتلعب دائرة الموارد البشرية - أيضاً - دوراً رئيسياً في رعاية وتنمية المواهب ذات الأداء الجيد والثقافة العالية بهدف أن يصبح جهة العمل المفضلة. كما يعمل البنك على الاستثمار في كوادره البشرية والتي بدورها تقوم بالاستثمار في مجال الاقتصاد عبر دعم نجاح ونمو رواد الأعمال البحرينيين.

الهيكل التنظيمي

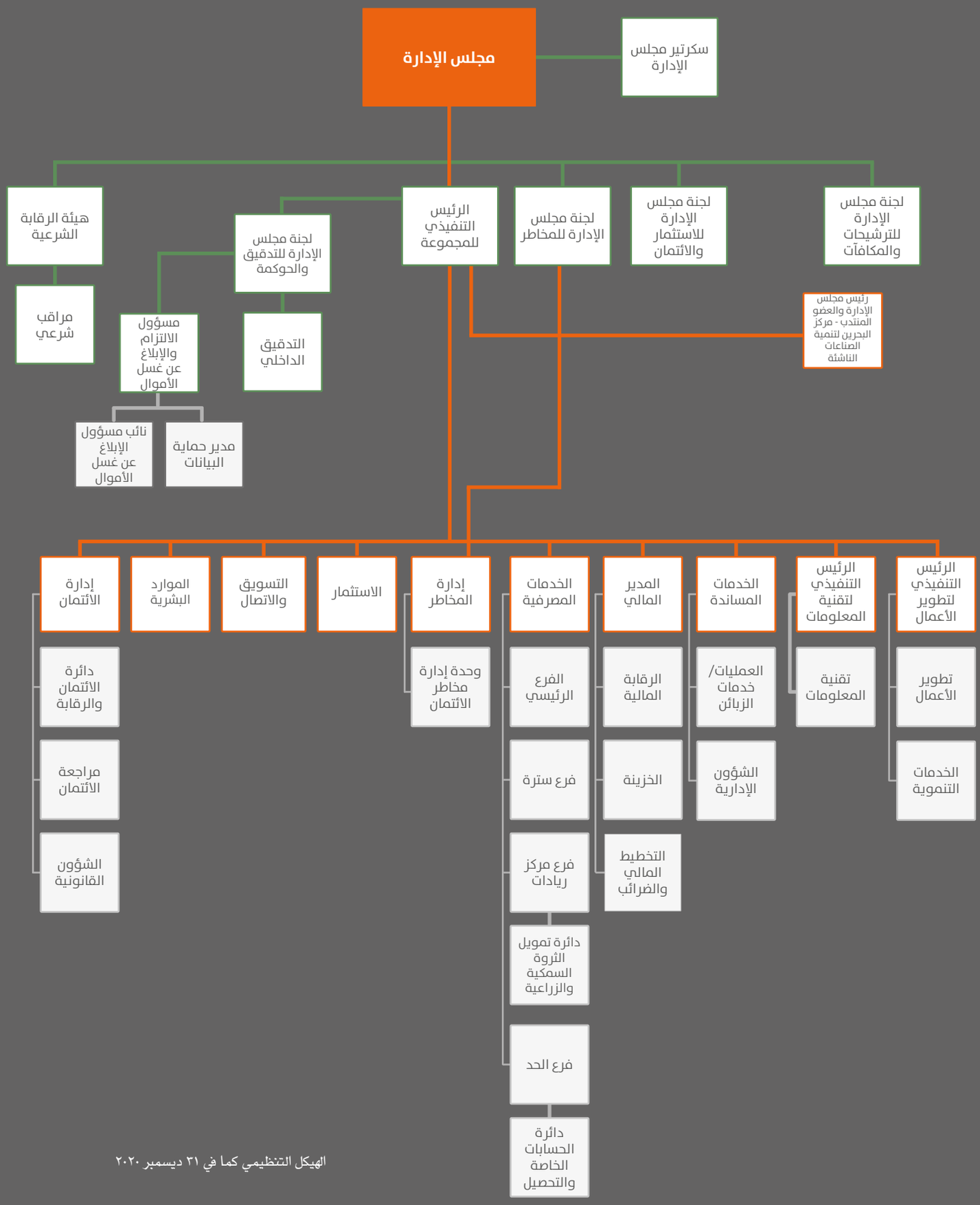

الهيكل التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير الحوكمة

إن بنك البحرين للتنمية ملتزم بالامتثال التام للقيم وأفضل الممارسات والمعايير الدولية للأخلاقيات الشخصية والمهنية. ويتطلب تحقيق هذا الالتزام أن يكون كل ما تقوم به المجموعة، سواء بشكل جماعي أو فردي، متفقاً مع أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

وقد صادق أعضاء مجلس إدارة بنك البحرين للتنمية على مبادئ وممارسات حوكمة الشركات في وثائق السياسات، (١) الالتزام من قبل مجلس الإدارة وإدارة مجموعة بنك البحرين للتنمية بمدونة قواعد السلوك. (٢) مدونة أخلاقيات وسلوكيات العمل، والتي تم إقرارها من قبل موظفي البنك.

اعتمد البنك تطبيق مدونة قواعد السلوك والسياسات الداخلية والمبادئ التوجيهية الأخرى المصممة لتوجيه جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة من خلال أفضل الممارسات بما يتوافق مع جميع القوانين والقواعد واللوائح التي تحكم عمليات البنك. تحتوي مدونة قواعد السلوك على قواعد السلوك والأخلاقيات وتجنب تضارب المصالح التي تنطبق على جميع موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة. ولدى البنك إفصاحاً سنوياً للموظفين وأعضاء مجلس الإدارة حيث أنّ كل شخص مسؤولاً عن الإفصاح عن وجود أية مصلحة جوهرية لديه ذات علاقة بالعمل.

كما أنه لا يوجد لدى البنك أشخاصاً يشغلون وظائف رئيسية ولديهم صلة قرابة بأيٍ من الأشخاص المعتمدين.

يتكون مجلس إدارة بنك البحرين للتنمية من ثمانية أعضاء غير تنفيذيين بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة يتم تعيينهم بموجب مرسوم ملكي. وعند الانضمام إلى مجلس الإدارة، يتم تزويد جميع الأعضاء بملف تعريفي يتضمن مذكرة النظام الأساسي للبنك، والنظام الأساسي لمجلس الإدارة ولجانه الفرعية، وآخر تقرير سنوي، وسياسة حوكمة الشركات والسياسات الرئيسية الأخرى، واستراتيجية البنك.

كما يتم عقد جلسات تعريفية أيضًا بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وترتكز هذه الجلسات على إلقاء نظرة عامة وشاملة على البنك وتوجهاته والتحديات والفرص ودوره في التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك يتم ترتيب اجتماعات محددة مع أعضاء الإدارة العليا إذا اقتضى الأمر، وكذلك القيام بجولة في مرافق البنك.

ويشتق المجلس صلاحياته ومسؤولياته وفقاً للأنظمة المعمول بها. يحدد المجلس أهداف البنك، ويقدم التوجيهات ويوافق على استراتيجية البنك والميزانيات الخاصة به لتحقيق أهدافه. كما يتبنى المجلس ويراجع إطار النظم والضوابط وتنفيذ الاستراتيجية من قبل الإدارة التنفيذية، وكذلك متابعة أداء الإدارة التنفيذية للمجموعة بأكملها، والتأكد من دقة إعداد البيانات المالية والإفصاح عنها، ورصد تضارب المصالح ومنع المعاملات ذات الشبهة وغير اللائقة. ويقدم المجلس أيضاً المساعدة في تأمين التمويل من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، ويستمر في التركيز على القضايا الاستراتيجية بعيدة المدى؛ والمساعي الهادفة لتطوير وتنويع الأنشطة لتحقيق رؤية ورسالة المجموعة.

تقوم اللجان التالية بمساعدة مجلس الإدارة وهي: (١) لجنة الترشيحات و المكافآت (٢) لجنة التدقيق والحوكمة (٣) لجنة المخاطر (٤) لجنة الاستثمار والائتمان (٥) هيئة الرقابة الشرعية.

و يحضر أعضاء الإدارة التنفيذية العليا عادةً اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له. كما أن المهام والمسؤوليات الرقابية لهذه اللجان تحكمها مواثيق واختصاصات و آليات معينة، وكذلك المهام الأخرى التي تقع تحت إشرافها والتي تراجع وتحدث بشكل دوري. حيث تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمساعدة مجلس الإدارة على تطبيق سياسة المكافآت والسياسات الخاصة بالموارد البشرية وتساعد لجنة التدقيق والحوكمة المجلس في القيام بواجباته المتعلقة بسلامة ونزاهة نظام الإفصاح المالي للبنك، وكفاية عمليات الرقابة الداخلية للبنك؛ بالإضافة إلى أداء المراجعين المستقلين وعمليات التدقيق الداخلي واستقلالية ومؤهلات مدقق الحسابات المستقل ومدى التزام البنك القانوني. وتقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بإعداد مستوى مدى تحمل المخاطر والتأكد من وجود إطار ملائم لإدارة المخاطر وإعداد التقارير للسماح بتنفيذ ورصد ملامح مخاطر البنك ومواءمتها مع مستوى تحمل المخاطر. كما أن لجنة المخاطر مسؤولة عن تعيين الرئيس التنفيذي للمخاطر، بالإضافة إلى تطوير خطط البنك لاستمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وتقوم لجنة الاستثمار والائتمان بمراجعة معاملات وأنشطة الائتمان والاستثمار، والإشراف على الأنشطة المتعلقة بالائتمان والاستثمار، كما تراجع وتقدم التوصيات الخاصة باستراتيجية البنك وخطة التشغيل، إضافةً إلى المراجعة والموافقة على استراتيجية توزيع الأصول بشكل مناسب وتقييم محفظة الاستثمار والائتمان.

يقوم مجلس الرقابة الشرعية المكون من ثلاثة علماء شرعيين بتقديم التوجيه والمراجعة والإشراف على أنشطة التمويل الإسلامي للبنك لضمان امتثال هذه الأنشطة لقواعد ومبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الاستثمار والائتمان ولجنة التدقيق والحوكمة ولجنة المخاطر على مساعدة مجلس الإدارة في إجراء التقييم الذاتي للمجلس واللجان التابعة له لتحقيق مستويات عالية من المشاركة والتفاهم بين أعضاء مجلس الإدارة حول أدوارها ومسؤولياتها، مع تقديم المقترحات المناسبة.

الإفصاح على وحدة الضوابط عالية المستوى

حالة الامتثال لإرشادات حوكمة الشركات في مصرف البحرين المركزي (وحدة الضوابط عالية المستوى).

يتعين على البنوك الالتزام بوحدة الضوابط عالية المستوى في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي. تحتوي وحدة الضوابط عالية المستوى على كل من القواعد والإرشادات؛ ويجب الالتزام بالقواعد ولكن قد يتم الالتزام بالإرشادات أم لا مع توضيح ذلك من خلال تقديم تقرير سنوي إلى المساهمين ومصرف البحرين المركزي. لم يلتزم البنك بإرشادات معينة تقع تحت القسم HC-4 تتعلق بتعيين مجلس الإدارة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك قد تم بموجب مرسوم ملكي رقم ٥ لعام ٢٠١٩ الصادر في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩.

ينص القسم HC-5.3 على أنه يتوجب أن يتمتع أعضاء لجنة المكافآت باستقلالية عن أي وظيفة مرتبطة بالمخاطر أو أية لجان أخرى. لا يلتزم البنك بذلك حيث أن هناك عضوين في لجنة المكافآت والحوكمة هما السيد طارق الصفار و السيدة تالا فخرو وهما عضوان أيضا في لجنة الاستثمار والائتمان التابعة لمجلس الإدارة. وقد سمح بذلك مصرف البحرين المركزي بالنظر إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يقتصرون على ثمانية أشخاص تم تعيينهم بموجب مرسوم ملكي ولتلبية متطلب الاستقلالية فإنه ينبغي على البنك تعيين المزيد من الأعضاء وهو أمر لا يعتبر عملياً بالنظر إلى الهيكل الحالي لمجلس الإدارة والذي يتناسب مع حجم البنك وأنشطته.

اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

تفاصيل الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٠ وحضور الأعضاء على النحو التالي:

أعضاء مجلس الإدارة

الرقم	الاسم	٢٤ فبراير	١١ مايو	٩ أغسطس	١٥ نوفمبر
١.	خالد الرميحي (الرئيس)	✓	✓	✓	✓
٢.	صباح خليل المؤيد	✓	✓	✓	✓
٣.	طارق جليل الصفار	✓	✓	✓	✓
٤.	تالا عبدالرحمن فخرو	✓	✓	✓	✓
٥.	مروان خالد طبارة	✓	✓	✓	✓
٦.	غسان غالب عبدالعال	✓	✓	✓	✓
٧.	مريم عدنان الأنصاري	✓	✓	✓	✓
٨.	مروة خالد السعد	✓	✓	✓	✓

لجنة التدقيق والحوكمة

الرقم	اسم العضو	١٦ فبراير	٥ مايو	٢٨ يوليو	٢٧ أكتوبر
١.	غسان غالب عبدالعال	✓	✓	✓	✓
٢.	مريم عدنان الأنصاري	✓	✓	✓	✓
٣.	مروة خالد السعد	✓	✓	✓	✓

لجنة المخاطر

الرقم	اسم العضو	١٦ فبراير	١٨ مارس	٣ يونيو	٥ أغسطس	٤ أكتوبر	١٩ أكتوبر
١.	مروان خالد طبارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	مريم عدنان الأنصاري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣.	غسان غالب عبدالعال	✓	✓	✓	✓	✓	×

لجنة الاستثمار والائتمان

الرقم	اسم العضو	٣ فبراير	١٦ مارس	٣١ مارس	١٢ مايو	١١ يونيو	١٢ يوليو	٥ أغسطس	٢٣ سبتمبر	٢٩ نوفمبر
١.	صباح خليل المؤيد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	مروان خالد طبارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣.	طارق جليل الصفار	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤.	تالا عبدالرحمن فخرو	✓	✓	✓	✓	×	✓	✓	✓	✓

لجنة الترشيحات والمكافآت

الرقم	اسم العضو	١٨ فبراير	٥ أبريل	٢٠ مايو	٢ يوليو	٢ سبتمبر	١٣ أكتوبر	٣٠ ديسمبر
١.	طارق جليل الصفار	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	تالا عبدالرحمن فخرو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣.	مروة خالد السعد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

هيئة الرقابة الشرعية

الرقم	اسم العضو	٥ يناير	١٢ فبراير	٢٩ أبريل	٢٢ سبتمبر	٦ أكتوبر
١.	الشيخ عبدالناصر آل محمود	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	الدكتور محمد برهان أربونا	✓	✓	✓	✓	✓
٣.	الدكتور عمر عبد العزيز العاني	✓	✓	✓	✓	✓

تقرير الحوكمة
(تتمة)

تقرير المكافآت

يتبنى البنك سياسة تعويض شاملة للمكافآت المتعلقة بتقدير الأداء، فضلاً عن تقديم مكافآت ثابتة تنافسية لاستقطاب المواهب والاحتفاظ بها. وتقوم فلسفة التعويضات الأساسية للبنك على تقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لجذب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. وتدعم هذه العناصر عملية تحقيق الأهداف من خلال الموازنة بين المكافآت التي يتم منحها مقابل تحقيق نتائج قصيرة الأجل وأداء مستدام على المدى الطويل. وقد تم تصميم هذه السياسة بهدف المشاركة في النجاح والربط بين حوافز الموظفين ونطاق المخاطر ونتائجها في نفس الوقت.

إن الكفاءة والالتزام طويل الأجل من قبل جميع الموظفين يعتبر عاملاً أساسياً لنجاح البنك. لذا يسعى البنك لاجتذاب وتحفيز أفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة والمحافظة عليها للاستمرارية في العمل لدى البنك والقيام بدورها في خدمة المصالح طويلة الأجل للمساهمين. لقد تبنى البنك أنظمة تتعلق بالممارسات السليمة للمكافآت صادرة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تمت الموافقة على المكونات المعدلة لسياسية الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

وعلى عكس البنوك التجارية، فإن بنك البحرين للتنمية مؤسسة مصرفية تنموية "لا تهدف للربح"، وإنما تهدف أساسًا إلى دعم التنمية الاقتصادية في البحرين تماشياً مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

لا تتضمن سياسة المكافآت في البنك عناصر متغيرة، ووفقًا للالتزام التعاقدي ومستوى الأداء يتم منح المكافأة وفقًا لتقدير مجلس الإدارة، إذ لا توجد سياسة منفصلة للأعمال أو الإداريين في البنك. وبالتالي لا تنطبق سياسة تأجيل المكافآت المتغيرة على البنك. وعليه فلا توجد أحكام الخطأ والاسترداد وقد تمت الموافقة على هذه الاستثناءات من قبل مصرف البحرين المركزي. وتتكون سياسة المكافآت لجميع الموظفين (بما في ذلك الأشخاص المعتمدين) من مكافآت ثابتة ومتغيرة في شكل نقدي فقط. ويتناسب استحقاق المكافأة - بما في ذلك للأشخاص المعتمدين - مع أداء البنك وأداء الأقسام والأداء الفردي أيضاً. ولكن - في جميع الحالات - يتم تقديمه وفقاً لتقدير البنك وحده.

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المنتهية ٢٠٢٠

الفئات	العدد	المكافآت الثابتة (دينار بحريني)			مكافآت متغيرة (دينار بحريني)	
		الرواتب والأجور	مميزات أخرى / علاوات	المجموع	مكافآت الأداء (نقداً)	المجموع (دينار بحريني)
١. أعضاء مجلس الإدارة	١١		٩١,٩٠٠	٩١,٩٠٠		٩١,٩٠٠
٢. أشخاص معتمدون (غير مشمولين في الفئات ١ ، ٣ إلى ٧)	٩	٤٥٦,٣٤٤	١٢٦,٤٧١	٥٨٢,٨١٦	٤٧,٣٣٠	٦٣٠,١٤٦
٣. أشخاص معتمدين في إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية، مكافحة غسيل الأموال وعمليات الالتزام	٦	٢٠٤,٥٩٠	٨٢,٤٨٧	٢٨٧,٠٧٧	١٢,٠٤٩	٢٩٩,١٢٦
٤. موظفون مرتبطون بأعمال يتحملون فيها مخاطر (قطاع الأعمال)	٤٣	٦٦٤,١٨٦	١٤٠,١٤٥	٨٠٤,٣٣١	٣٣,٢٩٩	٨٣٧,٦٣٠
٥. موظفون آخرون غير الموظفين المعتمدين مرتبطون بأعمال متعلقة بالفئة رقم ٣	٢٣	٢٨٦,٦١٨	٥٨,٦٤٤	٣٤٥,٢٦٢	٢٢,١٤٤	٣٦٧,٤٠٥
٦. موظفون آخرون	٨٠	١,١٤٦,٠٠٤	٢٣٨,٩٤٠	١,٣٨٤,٩٤٤	٨٢,٤٨٧	١,٤٦٧,٤٣١
٧. موظفون ومزودو خدمات من خارج البنك عن طريق التعاقد (تتطلب مهامهم التعرض للمخاطر)						
المجموع	١٧٢	٢,٧٥٧,٧٤٣	٧٣٨,٥٨٨	٣,٤٩٦,٣٣١	١٩٧,٣٠٨	٣,٦٩٣,٦٣٩

* إجمالي المبلغ المدفوع - كرسوم - للجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠م بلغ -/١٩,٢٠٠ دينار بحريني (٢٠١٩: -/١٢,٨٠٠).

تتوفر تفاصيل المكافآت المدفوعة للمدققين مقابل أعمال التدقيق وغيرها من المهام الأخرى في المقر الرئيسي لبنك البحرين للتنمية.

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المنتهية ٢٠١٩

الفئات	العدد	المكافآت الثابتة (دينار بحريني)			مكافآت متغيرة (دينار بحريني)	
		الرواتب والأجور	مميزات أخرى/ علاوات	المجموع	مكافآت الأداء (نقداً)	المجموع (دينار بحريني)
١. أعضاء مجلس الإدارة	١١		٧٣,٤٥٠	٠	٠	٠
٢. أشخاص معتمدون (غير مشمولين في الفئات ١ و ٣ إلى ٧)	٧	٤١٦,٣٦٧	١٢١,٥٦٢	٥٣٧,٩٢٩	١٣٥,٥٥٠	٦٧٣,٤٧٩
٣. أشخاص معتمدين في إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية، مكافحة غسيل الأموال وعمليات الالتزام	٦	١٩١,٥٨٠	٨٠,٩٧٣	٢٧٢,٥٥٣	٥٨,٧٥٠	٣٣١,٣٠٣
٤. موظفون مرتبطون بأعمال يتحملون فيها مخاطر (قطاع الأعمال)	٤١	٥٤٩,٦٢١	١١٨,٧٢٨	٦٦٨,٣٤٩	١٣١,١٣٨	٧٩٩,٤٨٧
٥. موظفون آخرون غير الموظفين المعتمدين مرتبطون بأعمال متعلقة برقم ٣	٢٣	٢٥٥,٦٧٠	٥٦,٨٩٠	٣١٢,٥٦٠	٥٨,٣٢٢	٣٧٠,٨٨٢
٦. موظفون آخرون	٨٠	٩٨٨,٠٨٦	٢٢٢,٣٨٧	١,٢١٠,٤٧٣	٢٢٧,٩٦٢	١,٤٣٨,٤٣٥
٧. موظفون ومزودو خدمات من خارج البنك عن طريق التعاقد (تتطلب مهامهم التعرض للمخاطر)						
المجموع	١٦٨	٢,٤٠١,٣٢٤	٦٠٠,٥٤٠	٣,٠٠١,٨٦٤	٦١١,٧٢٢	٣,٦١٣,٥٨٦

نظام حماية الودائع:

إن الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البنك في البحرين مشمولة بنظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة الصادر عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يسري هذا النظام على جميع الحسابات المؤهلة لدى البنك والتي تخضع لاستثناءات محددة وحد أقصى للمبلغ الإجمالي المعتمد، والأنظمة الأخرى المتعلقة بإنشاء نظام حماية الودائع ومجلس حماية الودائع أيضاً.

البيانات المالية الموحدة ٢٠٢٠

المحتويات

٣٧ معلومات عن الشركة
٣٨ تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٤٠ القائمة الموحدة للمركز المالي
٤١ القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٤٢ القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
٤٣ القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
٤٤ القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٤٥ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

معلومات عن الشركة

رقم السجل التجاري	٢٦٢٢٦ تم الحصول عليه بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٢
أعضاء مجلس الإدارة	السيد خالد الرميحي - رئيس مجلس الإدارة السيدة صباح خليل المؤيد - عضو مجلس الإدارة السيد طارق جليل الصفار - عضو مجلس الإدارة السيد مروان خالد طبارة - عضو مجلس الإدارة السيدة تالا عبدالرحمن فخرو - عضو مجلس الإدارة السيد غسان غالب عبدالعال - عضو مجلس الإدارة السيدة مريم عدنان الأنصاري - عضو مجلس الإدارة السيدة مروة خالد السعد - عضو مجلس الإدارة
المكتب المسجل	مبنى ١٧٠ طريق ١٧٠٣ المنطقة الدبلوماسية ص.ب. ٢٠٥٠١ المنامة مملكة البحرين
مدققو الحسابات	إرنست ويونغ ص.ب: ١٤٠ المنامة مملكة البحرين

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة)
المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة) ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

أساس الـرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٠، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير رئيس مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تتمة)

بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة)
المنامة - مملكة البحرين

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

Ernst & Young

سجل قيد الشريك رقم ٤٥
٢٢ فبراير ٢٠٢١
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	٧	٢,٥٦٨	١,٩٧٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٧	٣,٧٢٢	١٤,٨٥٠
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٨	١٤٦,٦٣٠	٧٦,٧٣١
أوراق مالية استثمارية	٩	٥٦,٣٦٤	٤١,٤٤٧
استثمارات في شركات زميلة	١٠	٣٧٤	٣٢٢
استثمارات عقارية	١١	١١,٠٧١	١١,٥٢٧
عقارات ومعدات	١٢	١,٩٢٦	١,٩٩١
موجودات أخرى	١٣	٣,٨٢٨	٢,٤١٦
مجموع الموجودات		٢٢٦,٤٨٣	١٥١,٢٦٠
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
قروض لأجل	١٤	٣٥,٣٠٤	٤٢,٢٩٣
ودائع	١٥	١١٨,٠٣٠	٣٤,٩١٨
مطلوبات أخرى		٤,٤٤٤	٤,٧٢٣
مجموع المطلوبات		١٥٧,٧٧٨	٨١,٩٣٤
حقوق الملكية			
رأس المال	١٦	٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٧	١,١٨٦	١,١٨٦
مساهمات رأسمالية أخرى	١٨	٤,٠٤٨	٤,٠٤٨
احتياطيات أخرى		١,١٤٦	٦٥٤
خسائر متراكمة		(٢,٦٥٦)	(١,٥٤٤)
حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك		٦٨,٧٢٤	٦٩,٣٤٤
حقوق غير مسيطرة		(١٩)	(١٨)
مجموع حقوق الملكية		٦٨,٧٠٥	٦٩,٣٢٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢٢٦,٤٨٣	١٥١,٢٦٠

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

غسان غالب عبدالعال
عضو مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
الدخل			
دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد	١٩	٨,٥٣٦	٨,٢٣٤
مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد	٢٠	(١,٢١٣)	(١,٥٨٨)
صافي دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد		٧,٣٢٣	٦,٦٤٦
دخل الرسوم والعمولات	٢١	٤٥٢	٣٥٧
دخل الاستثمار	٢٢	(٤١٦)	(٢٨٨)
دخل الإيجار		١,٠٥٤	١,٧٠٦
دخل آخر		٢٨٠	١٩٤
مجموع الدخل التشغيلي		٨,٦٩٣	٨,٦١٥
المصروفات			
تكاليف الموظفين		(٤,٧٤٩)	(٤,١٧٠)
مصروفات تشغيلية أخرى		(٣,٣٢١)	(٣,٤٧٢)
مجموع المصروفات التشغيلية		(٨,٠٧٠)	(٧,٦٤٢)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصص - صافي	٢٣	(١١٢)	١
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال		(١١٢)	١
صافي الدخل التشغيلي		٥١١	٩٧٤
حصة البنك من ربح شركات زميلة	١٠	٥٢	٦٣
صافي الربح للسنة		٥٦٣	١,٠٣٧
صافي الربح للسنة العائدة إلى:			
- ملاك البنك		٥٦٣	١,٠٣٦
- حقوق غير مسيطرة		-	١
		٥٦٣	١,٠٣٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

غسان غالب عبدالعال
عضو مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
صافي الدخل للسنة	٥٦٣	١,٠٣٧
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:		
التغيرات في القيمة العادلة من خلال احتياطي الدخل الشامل الآخر - أدوات أسهم حقوق الملكية	(٥)	(٢٥)
البنود التي سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:		
صافي مكاسب غير محققة في تحوطات التدفقات النقدية	٤١١	-
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات أسهم حقوق الملكية	٨٦	٨٢٩
مجموع الدخل الشامل للسنة	١,٠٥٥	١,٨٤١
مجموع الدخل الشامل العائد إلى:		
- ملاك البنك	١,٠٥٥	١,٨٤٠
- حقوق غير مسيطرة	١	١
	١,٠٥٥	١,٨٤١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك							
	رأس المال ألف دينار بحريني	احتياطي قانوني ألف دينار بحريني	مساهمات رأسمالية أخرى ألف دينار بحريني	احتياطيات أخرى ألف دينار بحريني	خسائر متراكمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة ألف دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية ألف دينار بحريني
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٦٥,٠٠٠	١,١٨٦	٤,٠٤٨	٦٥٤	(١,٥٤٤)	٦٩,٣٤٤	(١٨)	٦٩,٣٢٦
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٤٩٢	٥٦٣	١,٠٥٥	-	١,٠٥٥
استبعاد خسارة تعديل محسوماً منها المنحة الحكومية (إيضاح ٣٦)	-	-	-	-	(١,٦٧٥)	(١,٦٧٥)	-	(١,٦٧٥)
التغيرات في حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-	(١)	(١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٦٥,٠٠٠	١,١٨٦	٤,٠٤٨	١,١٤٦	(٢,٦٥٦)	٦٨,٧٢٤	(١٩)	٦٨,٧٠٥

	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك							
	رأس المال ألف دينار بحريني	احتياطي قانوني ألف دينار بحريني	مساهمات رأسمالية أخرى ألف دينار بحريني	احتياطيات أخرى ألف دينار بحريني	خسائر متراكمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة ألف دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية ألف دينار بحريني
كما في ١ يناير ٢٠١٩	٦٥,٠٠٠	١,١٨٦	٤,٠٤٨	(١٥٠)	(٢,٥٨٠)	٦٧,٥٠٤	(١٣)	٦٧,٤٩١
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٤٠٨	١,٠٣٦	١,٨٤٠	١	١,٨٤١
التغيرات في حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-	(٦)	(٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦٥,٠٠٠	١,١٨٦	٤,٠٤٨	٦٥٤	(١,٥٤٤)	٦٩,٣٤٤	(١٨)	٦٩,٣٢٦

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح للسنة		٥٦٣	١,٠٣٧
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك		١,١١٤	٨٥٤
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصص - صافي	٢٣	٦٦٩	٤٤٠
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢٢	٤١٦	٣٤٨
التغيرات في إعادة تقييم القروض والإيداعات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		(٦١)	-
دخل أرباح الأسهم	٢٢	-	(٧٧)
حصة البنك من ربح شركات زميلة	١٠	(٥٢)	(٦٣)
خسارة من تحويل العملات الأجنبية		١٤	١٧
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢,٦٦٣	٢,٥٥٦
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لأكثر من ٩٠ يوماً		٦,٨٢٥	٢,٢٧٢
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء		(٨٤,٨١٢)	٩,٩٠٨
موجودات أخرى		(١,٦٠٧)	٢٢٧
ودائع		٩٦,٠٩٤	(٨٣)
مطلوبات أخرى		(١٤٣)	(٦١٨)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		١٩,٠٢٠	١٤,٣١٢
الأنشطة الاستثمارية			
إضافات إلى عقارات ومعدات	١٢	(٦١٠)	(١,٢١٧)
شراء أوراق مالية استثمارية		(٦٠,٦٥٨)	(٥٤,٨٣٠)
متحصلات من بيع أوراق مالية استثمارية		٤٥,٤٠٢	٤٤,٩٧٠
دخل أرباح أسهم مستلمة	٢٢	-	٧٧
تصفية الأوراق المالية الاستثمارية		٥٥	٨
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(١٥,٨١١)	(١٠,٩٩٢)
الأنشطة التمويلية			
سداد قروض لأجل	١٤	(٦,٩٨٩)	(٨,٣١٤)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(٦,٩٨٩)	(٨,٣١٤)
صافي النقص في النقد وما في حكمه		(٣,٧٨٠)	(٤,٩٩٤)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٧,٧٥٩	١٢,٧٥٣
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٧	٣,٩٨٠	٧,٧٥٩
معلومات إضافية:			
تمويلات إسلامية وفوائد مستلمة		٧,٩٩١	٨,٠٣٨
تمويلات إسلامية وفوائد مدفوعة		١,٢٤٧	١,٦٦٧

* يتضمن بند الإضافة إلى العقارات والمعدات والمطلوبات الأخرى على بنود غير نقدية بمبلغ وقدره ٤٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٧١٤ ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. الأنشطة والتأسيس

تأسس بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة) ("البنك" أو "بي.دي.بي") كشركة مساهمة بحرينية مقفلة بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٩ الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩١ وبدأ البنك مزاولة أعماله بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٢. إن البنك مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم ٢٦٢٢٦. يقع المكتب الرئيسي للبنك في مملكة البحرين. يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي بالتجزئة مع بعض الإعفاءات الخاصة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يشتمل النشاط التنموي الأساسي للبنك على منح القروض لتمويل المشاريع ورأس المال العامل والممتلكات والمعدات بهدف تطوير الصناعات وقطاعات الخدمات مثل السياحة والصحة والتعليم في مملكة البحرين والاستثمار أيضاً في رأس المال العامل لتلك المؤسسات. وكجزء من هذه الأنشطة، يقوم البنك بتقديم خدمات استشارية إدارية والاكتتاب في الأسهم العادية والممتازة في الشركات المؤسسة محلياً. بالإضافة إلى ذلك، يقوم بتقديم القروض للمزارعين والصيادين ولأغراض الدراسات العليا. تشتمل الأنشطة الأخرى للبنك على تقديم مساهمات مباشرة نحو التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين.

لقد أدى تفشي جائحة كوفيد - ١٩ في مختلف أنحاء العالم إلى حدوث اضطرابات في الأنشطة التجارية والاقتصادية وأوجه عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية عن العديد من الحزم التحفيزية لعملاء البنك والتي هي في مرحلة التنفيذ. أخذ البنك في الاعتبار التأثيرات المحتملة لتقلبات السوق الحالية في تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية للبنك وتعتبر بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات الحالية التي يمكن ملاحظتها. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق. الرجوع إلى المعلومات المالية الإضافية في نهاية القوائم المالية الموحدة.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٠.

٢. أسس الإعداد

٢-١ إطار وأسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بما في ذلك التعميمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية بشروط ميسرة استجابةً لجائحة كوفيد - ١٩. تتطلب هذه القواعد والأنظمة وبالأخص تعميم مصرف البحرين المركزي رقم ٢٠٢٠/٢٢٦/OG المؤرخ في ٢١ يونيو ٢٠٢٠ تطبيق جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، باستثناء ما يلي:

(أ) إثبات خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة عن تأجيل المدفوعات المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كوفيد - ١٩ دون فرض أية فوائد إضافية في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية. يتم إثبات أي ربح أو خسارة تعديل أخرى على الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٦ للحصول على المزيد من التفاصيل؛ و

(ب) إثبات المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد - ١٩ التي تفي بمتطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر، وسيكون ذلك إلى حد أي خسارة تعديل مسجلة في حقوق الملكية نتيجة للفقرة (أ) أعلاه، ويتعين إثبات مبلغ الرصيد المتبقي في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أية مساعدة مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٦ للحصول على المزيد من التفاصيل.

يشار فيما يلي إلى الإطار المذكور أعلاه كأساس لإعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة باسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

لقد كانت السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. ومع ذلك، وباستثناء التعديلات التي أدخلت على السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه وفي الإيضاح رقم ٥، وجميعها قد طبقت بأثر رجعي. وتبقى جميع السياسات المحاسبية الأخرى كما هي وتم تطبيقها باستمرار في هذه القوائم المالية الموحدة. لم ينتج عن التطبيق بأثر رجعي للتغيرات في السياسات المحاسبية أي تغيير في المعلومات المالية المسجلة لفترة المقارنة.

تشتمل هذه القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة. تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة البينية بما في ذلك الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات فيما بين شركات المجموعة عند التوحيد.

٢-٢ بيان بالالتزام

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

٢. أسس الإعداد (تتمة)

٢-٣ العرف المحاسبي

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك.

٢-٤ أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها متخذة من ٣١ ديسمبر نهاية السنة المالية وتم تأسيسها في مملكة البحرين. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	حصة الملكية		النشاط الرئيسي
	٢٠٢٠	٢٠١٩	
مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة ش.ش.و.	٪١٠٠	٪١٠٠	يقوم بتطوير ومساعدة رجال الأعمال البحرينيين الناشئين
شركة مركز البحرين لتنمية التصدير ش.ش.و.*	٪١٠٠	٪١٠٠	أنشطة الاستشارات الإدارية
شركة الواحة لصندوق المشاريع المشتركة	٪٩٩	٪٩٩	صناديق إدارة الأمانات والصناديق والمنشآت المالية المماثلة - شركة الصندوق
شركة ركن الشرق الأوسط للاستشارات ذ.م.م.**	٪٢٨,٦٠	٪٢٨,٦٠	تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

* تم تصفية شركة بي دي بي لصندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

** يتعرض البنك أو لديه حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركته مع شركة ركن الشرق الأوسط للخدمات الاستشارية ذ.م.م.؛ ولديه القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على شركة ركن الشرق الأوسط للخدمات الاستشارية ذ.م.م.، وبالتالي تعتبر شركة تابعة للبنك. لا يزال طلب البنك للتصفية الاضطرارية قيد التنفيذ لدى المحكمة.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

أ) السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
ب) تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
ج) القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

أ) الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
ب) الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
ج) حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢. أسس الإعداد (تتمة)

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

أ) استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
ب) استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
ج) استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
د) إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
هـ) إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
و) إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
ز) إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة بشكل مباشر باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

٣. الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدام للآراء والتقديرات:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام النماذج الحسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوافر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتم إصدار رأياً لتحديد القيم العادلة. تتضمن تلك الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل تقلبات المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق ومعدل افتراضات التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

نموذج الأعمال في تصنيف الأدوات المالية

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

أ) السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الممارسة العملية؛
ب) تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
ج) استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. راجع الإيضاح رقم ٦ لمزيد من التفاصيل.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

٣. الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

أ) تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات؛

ب) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛

ج) اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

د) تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

هـ) الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

و) إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و

ز) تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

٤. معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار المجموعة للقوائم المالية الموحدة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١

في شهر يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس الإدارة تعديلات على الفقرات من ٦٩ إلى ٧٦ من معيار المحاسبة الدولي رقم ١ المتعلق بعرض القوائم المالية لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.

توضح التعديلات ما يلي:

- ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- يجب أن يكون هناك حق في التأجيل في نهاية الفترة إعداد التقرير.
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- إلا إذا كانت المشتقة الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أداة أسهم حقوق ملكية، ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

هذه التعديلات هي إلزامية في الفترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ - المتعلق بالعقود المرهقة - تكاليف الوفاء بالعقد

في شهر مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ المتعلق بالمخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مرهقاً أم خاسراً. تطبق التعديلات "نهج التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرةً بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية (على سبيل المثال، تكاليف العمالة والمواد المباشرة) وتخصيص التكاليف المرتبطة مباشرةً بأنشطة العقد (على سبيل المثال، استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد وكذلك تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها). لا تتعلق التكاليف العامة والإدارية مباشرةً بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف الآخر بموجب العقد.

تطبق التعديلات بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ - المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود

يحظر التعديل على المنشآت أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، أي متحصلات من بيع المواد المنتجة في أثناء جلب ذلك الموجود إلى الموقع والحالة اللازمة لكي يكون قادراً على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بإثبات متحصلات بيع هذه المواد، وتكاليف إنتاج تلك المواد، في قائمة الأرباح أو الخسائر.

هذه التعديلات هي إلزامية لفترات إعداد التقارير المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٤. معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ - المتعلق بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في شهر مايو ٢٠٢٠ تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال - الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. إن الغرض من التعديلات هو استبدال الإشارة إلى الصيغة السابقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولي (إطار العمل الصادر في سنة ١٩٨٩) مع الإشارة إلى الصيغة الحالية الصادر في شهر مارس ٢٠١٨ (الإطار المفاهيمي) دون تغيير متطلباته بشكل جوهري.

تضيف التعديلات استثناءً لمبدأ الإثبات للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" الناتجة عن الالتزامات والالتزامات المحتملة التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ المتعلق بالمخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ المتعلق بفرض الرسوم، إذا تم تكبدها بشكل منفصل. يتطلب الاستثناء من المنشآت أن تطبق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا هناك التزام حالي في تاريخ الاقتناء. وفي الوقت نفسه، تضيف التعديلات فقرة جديدة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للإثبات في تاريخ الاقتناء.

تطبق التعديلات بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ - المتعلق بإصلاح سعر الفائدة المرجعي (إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك المرحلة ٢)

بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي إصلاح سعر الفائدة المرجعي - المرحلة ٢، التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ مع نشر تعديلات المرحلة ٢ أستكمل مجلس معايير المحاسبة الدولي إصلاح سعر الفائدة المرجعي. تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة التي تتناول التأثيرات التي تنتج عندما يتم استبدال سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك بمعدل ربح بديل شبه خالٍ من المخاطر.

ولا يزال تأثير استبدال أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك بأسعار بديلة خالية من المخاطر على منتجات وخدمات المجموعة يشكل مجالاً رئيسياً للتركيز. تتعرض المجموعة للعقود التي تشير إلى أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك، مثل ليبور، التي تمتد إلى ما بعد السنة المالية ٢٠٢١، عندما يكون من المرجح أن تتوقف أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك تلك عن النشر أو أي جدول زمني لاحق تحدده الهيئات ذات الصلة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير الانتقال إلى نظم الأسعار الجديدة بعد سنة ٢٠٢١ بالأخذ في الاعتبار التغييرات في منتجاتها وخدماتها وأنظمتها وإعداد تقاريرها، وستواصل المشاركة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدعم الانتقال المنظم والتخفيف من المخاطر الناتجة عن عملية الانتقال.

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠

تتضمن هذه التحسينات على:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ المتعلق بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى - شركة تابعة باعتبارها جهة تتبنى لأول مرة؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية - رسوم فحص "بنسبة ١٠٪ "لاستبعاد المطلوبات المالية؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ المتعلق بالزراعة - فرض ضرائب في قياسات القيمة العادلة؛ و
- أمثلة توضيحية مصاحبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ - المتعلق بعقود الإيجار - حوافز الإيجار.

هذه التحسينات هي إلزامية لفترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة والنتائج المترتبة من تطبيق المعايير أعلاه التي لم يتم تطبيقها بعد.

٥. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية للمعايير القائمة والمطبقة من قبل المجموعة، والتي هي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠:

إصلاح سعر الفائدة المرجعي - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك المرحلة ١)

يتضمن المرحلة ١ من إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك على عدداً من الإعفاءات، والتي يتم تطبيقها على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح سعر الفائدة المرجعي. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى الإصلاح إلى حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط. ونتيجة لإصلاح سعر الفائدة المرجعي، فقد تكون هناك أوجه عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعايير لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة قبل استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر فائدة بديل شبه خالي من المخاطر. وقد يؤدي ذلك إلى أوجه عدم التيقن بشأن وجود علاقة اقتصادية وما إذا كان من المتوقع أن تكون علاقة تحوط ذو فاعلية في المستقبل. لم تقم المجموعة بتحويل أغلبية أدوات التحوط الخاصة بها من ليبور إلى الأسعار المرجعية البديلة في تاريخ التقرير المالي.

٥. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة وإلزامية (تتمة)

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣: المتعلق بتعريف الأعمال التجارية

توضح التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال التي يتعين اعتبارها أعمال تجارية، يجب أن تتضمن على مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات، كحد أدنى، مدخلات وعملية موضوعية تساهم معاً بشكل جوهري في القدرة على تحقيق المخرجات. علاوة على ذلك، أوضحت أن الأعمال التجارية يمكن أن توجد دون أن تتضمن على جميع المدخلات والعمليات اللازمة لتحقيق المخرجات.

التعديلات التي أدخلت معيار المحاسبة الدولي رقم ١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨: المتعلق بالتعريف الجوهري

تقدم التعديلات تعريفاً جديداً للجوهري التي تنص على أن "المعلومات هي معلومات جوهرية إذا تم حذفها أو تحريفها أو إخفاؤها، فمن المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية ذات الأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، التي توفر معلومات مالية حول المنشأة المبلغة المعنية". توضح التعديلات أن الأهمية الجوهرية ستعتمد على طبيعة أو حجم المعلومات، سواء كانت على حدة أو بالاقتران مع معلومات أخرى، في سياق القوائم المالية. يعتبر الخطأ في وصف المعلومات هو أمر جوهري إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦: المتعلق بامتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - ١٩

بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - ١٩ - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار. تقدم التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلقة بمحاسبة تعديل عقود الإيجار لامتيازات الإيجار الناتجة كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد - ١٩. كوسيلة عملية، يجوز للمستأجر أن يختار عدم تقييم ما إذا كان امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - ١٩ من المؤجر هو تعديل لعقد الإيجار. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في مدفوعات الإيجار الناتجة عن امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - ١٩ بنفس الطريقة التي يحتسب بها التغيير بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، إذا لم يكن التغيير تعديلًا لعقد الإيجار.

يتم تطبيق التعديل على فترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. يسمح بالتطبيق المبكر. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

لم يكن للمعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الواردة أعلاه التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي هي إلزامية للفترات المحاسبية السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

٦-١ استثمارات في شركات زميلة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات على السياسات المحاسبية لتتماشي مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمار في الشركة الزميلة. إذا وجد مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة تقيس وتثبت المجموعة أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة عند فقدان النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-٢ عقارات ومعدات

تدرج جميع بنود العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع العقارات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

٦-٢-١ الإثبات والقياس

يتم قياس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

إذا كانت الإجزاء الجوهرية من بند العقارات والمعدات ذات أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للعقارات والمعدات.

يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد بند العقارات والمعدات (المحتسبة كفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة للبند) ضمن الدخل الآخر في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-٢-٢ التكاليف اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للنفقات إلى المجموعة. يتم احتساب تكاليف الإصلاح والصيانة الجارية عند تكبدها.

٦-٢-٣ الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود العقارات والمعدات بعد حسم قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم إثباتها بصفة عامة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم استهلاك الموجودات المؤجرة على مدى فترة عقد الإيجار أو أعمارها الإنتاجية المقدرة، أيهما أقصر، إلا إذا كان من المرجح بشكل معقول بان تحصل المجموعة على ملكية الموجود في نهاية فترة الإيجار. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للبنود الجوهرية للعقارات والمعدات:

مباني على ممتلكات مملوكة ملكاً حراً	١٥ - ٣٠ سنة
أثاث وتركيبات ومركبات وحواسيب ومعدات مكتبية	٣ - ٥ سنوات

يتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر.

٦-٢-٤ إعادة التصنيف إلى الاستثمارات العقارية

عندما يتغير استخدام العقارات من عقارات يشغلها المالك إلى استثمارات عقارية، فإنه يتم تصنيفها إلى استثمارات عقارية ويتم إدراجها بالتكلفة وذلك تمشياً مع السياسة المحاسبية الموضحة في الإيضاح رقم ٦-٤.

٦-٣ عقود الإيجار - المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال المتراكمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بدء عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ومدة عقد الإيجار، أيهما أقصر، كما يخضع الحق في استخدام الموجودات للاضمحلال. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي.

ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين سدادها على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار أو تغيير في تقييم الخيار لشراء الموجود الأساسي. وتثبت ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-٤ استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي تلك العقارات المحتفظ بها من قبل المجموعة لغرض تحقيق دخل الإيجارات أو ارتفاع قيمتها أو كليهما. يتم إدراج الاستثمارات العقارية بالتكلفة بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر اضمحلال. يتم احتساب الاستهلاك بالتكلفة على أساس القسط الثابت بمعدلات سنوية والتي تهدف إلى شطب الاستثمارات العقارية على أعمارها الإنتاجية المقدرة. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد الاستثمارات العقارية (المحتسبة كفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة للبند) في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-٥ الذمم المدينة

تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي محسوماً منه الخصومات والمخصصات لأي مبالغ غير قابلة للتحصيل. يتم عمل تقدير للديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. تشطب الديون المعدومة عندما لا يكون هناك احتمال لاستردادها.

٦-٦ قروض لأجل

يتم مبدئياً قياس القرض لأجل بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٦-٧ الودائع

يتم مبدئياً قياس الودائع بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٦-٨ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو متوقع على المجموعة ناتج عن حدث سابق، والتي يمكن قياسها بواقعية ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات.

٦-٩ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تتم تغطية حقوق التقاعد (والمكافآت الاجتماعية الأخرى) للموظفين البحرينيين من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعي التي يساهم فيها الموظفون وأصحاب العمل على أساس شهري بنسبة ثابتة من الرواتب. يتم إثبات حصة المجموعة من المساهمات في هذا النظام، وهي خطة مساهمة محددة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ المتعلق بمزايا الموظفين كمصروفات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يحق للموظفين الأجانب مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل البحريني للقطاع الخاص لسنة ٢٠١٢، وتحتسب بناءً على مدة الخدمة والراتب عند إنهاء التوظيف. يتم عمل المخصص لهذا الالتزام غير الممول والذي يمثل خطة المنافع المحددة عن طريق احتساب الالتزام الاعتباري على أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ إعداد التقارير المالية. يتم إثبات المخصص كمصروفات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-١٠ دخل الإثبات

يتم إثبات دخل ومصروفات الفوائد في الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يمثل معدل الفائدة الفعلي المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجود المالي أو المطلوب المالي (أو، حسب مقتضى الحال، فترة أقصر إلى القيمة المدرجة للموجود أو المطلوب المالي). عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بالأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن ليست الخسائر الائتمانية المستقبلية.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي على تكاليف المعاملة والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة على التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرةً إلى اقتناء أو إصدار الموجود أو المطلوب المالي.

٦-١١ دخل أرباح الأسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم عندما يوجد لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعات أرباح الأسهم.

٦- ١٢ دخل الرسوم والعمولات

يتم تضمين دخل الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للموجود أو المطلوب المالي في قياس معدل الفائدة الفعلي

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات الأخرى بما في ذلك رسوم الخدمات المحاسبية ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات البيع ورسوم طرح الاستثمار ورسوم القروض المشتركة عند تقديم الخدمات ذات الصلة. إذا لم يكن من المتوقع أن يؤدي سحب القرض نتيجة لارتباطات القرض ذات الصلة، فإنه يتم إثبات ارتباطات القرض ذات الصلة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الارتباط.

تتعلق مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بشكل رئيسي برسوم المعاملات والخدمات، والتي يتم احتسابها كمصروفات عند استلام الخدمات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-١٣ دخل الإيجار

يتم إثبات دخل الإيجار من العقارات الاستثمارية كإيرادات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم إثبات حوافز الإيجار الممنوحة كجزء لا يتجزأ من مجموع دخل الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار.

٦-١٤ مساهمة رأسمالية أخرى

تمثل هذه مساهمة غير متبادلة لا تستحق عليها فائدة ولا توجد لها شروط سداد محددة وسيتم سدادها فقط عند تصفية البنك وبالتالي تم تصنيفها كأسهم حقوق الملكية.

٦-١٥ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ إعداد التقارير المالية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. تمثل مكاسب أو خسائر العملات الأجنبية على البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطفأة في العملة الرئيسية في بداية السنة، معدلة لمعدل الفائدة والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة للعملات الأجنبية التي تم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بناءً على التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة.

يتم بصفة عامة إثبات الفروق الناتجة عن صرف العملات الأجنبية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-١٦ النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه على أوراق نقدية وعملات معدنية في الصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصرف البحرين المركزي وموجودات مالية عالية السيولة ذات تواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء التي تخضع لمخاطر غير جوهرية للتغيرات في قيمتها العادلة، ويتم استخدامها من قبل المجموعة لإدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل. يدرج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة في قائمة المركز المالي.

٦-١٧ المشتقات

ضمن الأعمال الاعتيادية، يدخل البنك في معاملات تتضمن على الأداة المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المعنية والسعر المرجعي أو المؤشر. تتضمن الأدوات المالية المشتقة على عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

العقود الآجلة هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة.

٦-١٨ الموجودات والمطلوبات المالية

فيما يلي أدناه ملخص للسياسات المحاسبية الرئيسية للبنك بما يتوافق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

٦-١٨-١ الإثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاقتناء أو الإصدار.

٦-١٨-٢ التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-١٨-٢ التصنيف (تتمة)

يتم قياس أدوات الدّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي الديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم *نموذج الأعمال*

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-١٨-٣ الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة للجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(٢) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:
- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

٦-١٨-٤ اضمحلال الموجودات المالية

يتم تحديد اضمحلال الموجودات المالية باستخدام نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. كما يتم تطبيق نموذج الاضمحلال هذا على بعض ارتباطات القروض والضمانات المالية. يستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر في السداد في الإثنى عشر شهر القادمة ما لم يكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ منحها، ففي هذه الحالة، يستند المخصص على التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجود. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها بخلاف المعيار السابق.

٦-١٨-٥ الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

أ) استثمارات الديّن؛
ب) إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى؛
ج) تمويلات إسلامية وقروض للعملاء؛
د) اعتمادات مستندية وضمانات مصرفية؛ و
هـ) ارتباطات غير مسحوبة غير قابلة للنقض.

يقيس البنك مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الموجودات المالية الأخرى التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي، والتي تم قياس خسائرها الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الموجودات المالية المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير المالي.

٦-١٧-٦ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

أ) يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛ و
ب) حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، (كما في حالة السحوبات على المكشوف من البنك والاعتمادات المستندية / حدود الضمانات المصرفية وما إلى ذلك)، يقوم البنك بعرض مخصص الخسارة للحد المعتمد للتسهيل ضمن "المطلوبات الأخرى".

٦-١٨-٧ شطب

ستظل السياسة المحاسبية للبنك لعملية الشطب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما هي. يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما بحث البنك باستفاضة معظم سبل الاسترداد ويتم الإثبات بعد ذلك بأنه من الواضح بأن المبلغ المستحق للديّن غير قابل للاسترداد. ومع ذلك، في جميع حالات الشطب، تستمر الجهود التي يبذلها البنك من أجل استرداد المبلغ المستحق ويتم تقديم تحديثات دورية إلى مجلس الإدارة. إذا كان المبلغ المطلوب شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يعامل الفرق أولاً كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقه بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة المدرجة. وتقيد أية مبالغ مستردة لاحقة في "دخل آخر".

راجع الإيضاح رقم ٢٨ لمزيد من التفاصيل.

٧. نقد وما في حكمه

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	٢,٥٦٨	١,٩٧٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,٧٢٢	١٤,٨٥٠
	٦,٢٩٠	١٦,٨٢٦
محسوماً منها: احتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	(٢,٠١٤)	(١,٤٩٤)
محسوماً منها: إيداعات لدى بنوك ومؤسسات المالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لأكثر من ٩٠ يوماً	(٣٠١)	(٧,٦٦٠)
إضافة: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥	٨٧
النقد وما في حكمة في نهاية السنة	٣,٩٨٠	٧,٧٥٩

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي (باستثناء الاحتياطيات)	٥٥٤	٤٨٢
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل	٣,٤٢٦	٧,٢٧٧
	٣,٩٨٠	٧,٧٥٩

٨. تمويلات إسلامية وقروض للعملاء

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
تمويل مشاريع - إسلامية	١٣٦,٦٦٠	٧٣,٤١٨
تمويل مشاريع - تقليدية	١٩,٦٢٥	١٩,٩٦٥
صيد الأسماك والزراعة	٣,٣٠٤	٣,٩٠٥
قروض أخرى	٢,٤٠٦	١,٥٤٩
	١٦١,٩٩٥	٩٨,٨٣٧
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصص*	(١٥,٣٦٥)	(٢٢,١٠٦)
	١٤٦,٦٣٠	٧٦,٧٣١

* تتضمن هذه على خسائر ائتمانية بمبلغ وقدره ١١,٩١٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١٣,٥٩١ ألف دينار بحريني) مقابل التمويلات الإسلامية للعملاء.

مدرجة ضمن التمويلات الإسلامية وقروض للعملاء هي عبارة عن تسهيلات بسعر فائدة صفر مدرجة بخصم بمبلغ وقدره ١٢,٩٢٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: لا شيء دينار بحريني) مع مبلغ غير مخصوم يبلغ قدره ٥٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: لا شيء دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٨. تمويلات إسلامية وقروض للعملاء (تتمة)

فيما يلي أدناه هو التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات الإسلامية وقروض للعملاء:

	٢٠٢٠			
	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد كما في ١ يناير	٦٤٢	١٩٦	٢١,٢٦٨	٢٢,١٠٦
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٥٨٤	(٩١)	(٤٩٣)	-
- محول إلى المرحلة ٢ (خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً)	(٧)	٣٦	(٢٩)	-
- محول إلى المرحلة ٣ (خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً)	(٥)	(٧١)	٧٦	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	٣٥٥	٤١٤	٢,٢٩٧	٣,٠٦٦
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	(٦٠٧)	(٥٥)	(١,٥٩١)	(٢,٢٥٣)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي	٣٢٠	٢٣٣	٢٦٠	٨١٣
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(٧,٥٥٤)	(٧,٥٥٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٩٦٢	٤٢٩	١٣,٩٧٤	١٥,٣٦٥

	٢٠١٩			
	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد كما في ١ يناير	٧٤٢	٩٩٨	٢٢,٨٣٠	٢٤,٥٧٠
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٥٧٧	(٤٩١)	(٨٦)	-
- محول إلى المرحلة ٢ (خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً)	(٢٤)	١٥٠	(١٢٦)	-
- محول إلى المرحلة ٣ (خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً)	(٢٢)	(٢٧٧)	٢٩٩	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	٢٣٣	١١٢	١,٤٦٨	١,٨١٣
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	(٨٦٤)	(٢٨٩)	(١,٤٣٣)	(٢,٥٨٦)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي	(١٠٠)	(٧٩٥)	١٢٢	(٧٧٣)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	(٧)	(١,٦٨٤)	(١,٦٩١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦٤٢	١٩٦	٢١,٢٦٨	٢٢,١٠٦

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت الفوائد المعلقة على القروض التي فات موعد استحقاقها والمضمحلة بالكامل ١,٨٧٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢,٧٨٠ ألف دينار بحريني)، قام البنك بمعالجة تلك الفوائد كحساب غير مدرج في الميزانية.

٨. تمويلات إسلامية وقروض للعملاء (تتمة)

يوضح الجدول التالي معلومات حول جالودة الائتمانية للتمويلات الإسلامية وقروض للعملاء:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)			
	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الشركات	٧٤,٢٠٠	٢,٢٥٥	١٧,٥٦١	٩٤,٠١٦
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٣٨,٣٠٥	٦١٦	٥,٧٣١	٤٤,٦٥٢
المشاريع الصغيرة	١٣,٣٧٧	٣١٢	٣,٢٣٧	١٦,٩٢٦
قروض سيارات الأجرة	-	-	٢١	٢١
قروض التعليم	٢٤١	-	٤٣٤	٦٧٥
السحوبات على المكشوف من البنك	١,٤٨٦	-	٥٢٨	٢,٠١٤
أخرى	٢,٤٣٨	٦٠	١,١٩٣	٣,٦٩١
	١٣٠,٠٤٧	٣,٢٤٣	٢٨,٧٠٥	١٦١,٩٩٥
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩٦٢)	(٤٢٩)	(١٣,٩٧٤)	(١٥,٣٦٥)
	١٢٩,٠٨٥	٢,٨١٤	١٤,٧٣١	١٤٦,٦٣٠

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مدققة)			
	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الشركات	٣٠,٨٥٢	٥٧٥	٢٣,٨٩١	٥٥,٣١٨
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	١٢,٧٥٧	٨٩٣	٥,٩٨٧	١٩,٦٣٧
المشاريع الصغيرة	١١,٨١١	٧١٧	٤,٢٣٤	١٦,٧٦٢
قروض سيارات الأجرة	-	-	٥٩	٥٩
قروض التعليم	٣٥٥	٢٨	١,٢٢٩	١,٦١٢
السحوبات على المكشوف من البنك	٥٨٠	-	٥٣٥	١,١١٥
أخرى	٢,٣٩٥	٢٠٦	١,٧٣٣	٤,٣٣٤
	٥٨,٧٥٠	٢,٤١٩	٣٧,٦٦٨	٩٨,٨٣٧
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦٤٢)	(١٩٦)	(٢١,٢٦٨)	(٢٢,١٠٦)
	٥٨,١٠٨	٢,٢٢٣	(١٦,٤٠٠)	٧٦,٧٣١

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٨,٦١٧ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١٣,٥٩٤ ألف دينار بحريني).

بلغ قيمة الضمانات المستحقة على الموجودات المالية المشطوبة من قبل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ ١٣,٣٣٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٥,٨٧٦ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٩. أوراق مالية استثمارية

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:		
أسهم حقوق الملكية التقليدية	٥,٥٧٥	٥,٢٤٥
أسهم حقوق الملكية الإسلامية	٨٢	٣٥٥
	٥,٦٥٧	٥,٦٠٠
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
أسهم حقوق الملكية التقليدية	١٢٦	١٨١
سندات الديّن التقليدية *	١٧,٦٠٧	١٧,٥٢١
صكوك *	٦,٤٩٨	٦,٤٩٨
	٢٤,٢٣١	٢٤,٢٠٠
مدرجة بالتكلفة المطفأة:		
سندات الديّن التقليدية *	٢٦,٤٧٦	١١,٦٤٧
	٥٦,٣٦٤	٤١,٤٤٧

* تعتبر هذه التعرضات لحكومة بلد المنشأ أي مملكة البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، يفترض أن تكون خسائر ائتمانية متوقعة غير جوهرية.

١٠. استثمارات في شركات زميلة

الاسم	حصة الملكية ٢٠٢٠	حصة الملكية ٢٠١٩	النشاط الرئيسي
الشركة العربية لسيارات الأجرة	٢٠٪	٢٠٪	تقوم بتشغيل وإدارة خدمات سيارات الأجرة.
بنك الإبداع	٢١,١٣٪	٢١,١٣٪	تقديم القروض الصغيرة والخدمات الاستشارية ذات الصلة.

تأسست الشركات الزميلة في مملكة البحرين ويتم احتسابها باستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه القوائم المالية الموحدة.

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة		
في ١ يناير	٣٢٢	٢٥٩
حصة البنك من ربح شركات زميلة	٥٢	٦٣
في ٣١ ديسمبر	٣٧٤	٣٢٢

١١. استثمارات عقارية

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
في ١ يناير	١١,٥٢٧	١٢,٠٠٠
الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	١٧	-
الاستهلاك المحتسب للسنة	(٤٧٣)	(٤٧٣)
في ٣١ ديسمبر	١١,٠٧١	١١,٥٢٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تتضمن الاستثمارات العقارية على ٤ مباني (٢٠١٩: ٤ مباني) بصافي قيمة عادلة قدرها ١٧,٧٦١ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١٥,٠٤٧ ألف دينار بحريني). كما تم تحديده من قبل الإدارة.

تم تصنيف قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كقيمة عادلة ضمن المستوى ٣ بناءً على مدخلات تقنيات التقييم المستخدمة. يأخذ نموذج التدفقات النقدية المخصومة في الاعتبار القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المحققة من العقار، مع الأخذ في الاعتبار معدل نمو الإيجار المتوقع وفترات الفراغ ومعدل الإشغال وتكاليف حوافز الإيجار مثل فترات بدون دفع الإيجار والتكاليف الأخرى التي لا يدفعها المستأجرين. يتم خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر. من بين العوامل الأخرى، يأخذ تقدير معدل الخصم في الاعتبار جودة المبنى وموقعه والجدارة الائتمانية للمستأجر وشروط عقد التأجير.

١٢. عقارات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات ألف دينار بحريني	ممتلكات مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	أثاث وتركيبات ومركبات ومعدات مكتبية ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التكلفة:					
في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٩٣	٧٤١	١,٦٥٩	٢,٣٨٩	٥,٠٨٢
إضافات	-	٤٤	-	٦١٠	٦٥٤
استبعادات / مبالغ مشطوبة	-	(٥٤)	-	(١٥)	(٦٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٩٣	٧٣١	١,٦٥٩	٢,٩٨٤	٥,٦٦٧
الاستهلاك					
في ١ يناير ٢٠٢٠	-	٣٤	١,٣٥٢	١,٧٠٥	٣,٠٩١
المخصص للسنة	-	٢٨١	٥٥	٣٢٩	٦٦٥
استبعادات / عقارات مشطوبة	-	-	-	(١٥)	(١٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	-	٣١٥	١,٤٠٧	٢,٠١٩	٣,٧٤١
صافي القيم الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٩٣	٤١٦	٢٥٢	٩٦٥	١,٩٢٦

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٢. عقارات ومعدات (تتمة)

٢٠١٩	أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات ألف دينار بحريني	ممتلكات مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	أثاث وتركيبات ومركبات ومعدات مكتبية ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التكلفة:					
في ١ يناير ٢٠١٩	٢٩٣	-	١,٦٥٩	١,٩١٧	٣,٨٦٩
إضافات	-	٧٤١	-	٤٧٦	١,٢١٧
استبعادات / مبالغ مشطوبة	-	-	-	(٤)	(٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٩٣	٧٤١	١,٦٥٩	٢,٣٨٩	٥,٠٨٢
الاستهلاك					
في ١ يناير ٢٠١٩	-	-	١,٢٩٧	١,٤١٧	٢,٧١٤
المخصص للسنة	-	٣٤	٥٥	٢٩٢	٣٨١
استبعادات	-	-	-	-	-
تعديلات	-	-	-	(٤)	(٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	-	٣٤	١,٣٥٢	١,٧٠٥	٣,٠٩١
صافي القيم الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٩٣	٧٠٧	٣٠٧	٦٨٤	١,٩٩١

١٣. موجودات أخرى

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
إيجار وذمم مدينة أخرى	٣,٣٨٩	٢,٨٩٨
مبالغ مستحقة القبض متعلقة بمجمع سترة	٥٤٢	٥٤٢
ربح / فوائد مستحقة القبض	١,٨٧١	١,٣٢٦
مبالغ مستحقة القبض من وزارة المالية	٤٠٧	٤١٨
مبالغ مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى	٧٠٦	٢٧٨
مجموع الموجودات الأخرى	٦,٩١٥	٥,٤٦٢
مخصص الاضمحلال	(٣,٠٨٧)	(٣,٠٤٦)
صافي الموجودات الأخرى	٣,٨٢٨	٢,٤١٦

١٤. قروض لأجل

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
الصندوق السعودي للتنمية	٧,٥١٩	٨,٠٢٣
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٢٧,٧٨٥	٣٤,٢٧٠
	٣٥,٣٠٤	٤٢,٢٩٣

فيما يلي التغيرات في القروض لأجل خلال السنة:

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
في ١ يناير ٢٠٢٠	٤٢,٢٩٣	٥٠,٦٠٧
سداد القروض	(٦,٩٨٩)	(٨,٣١٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٥,٣٠٤	٤٢,٢٩٣

الصندوق السعودي للتنمية

خلال سنة ٢٠١٢، حصل البنك على قرض من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ١٠٠ مليون ريال سعودي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل وتسدد الأقساط على أساس نصف سنوي لمدة ٢٥ سنة (مع فترة سماح لمدة ٥ سنوات على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل ٢,٠٪. وزارة المالية هو الضامن لهذا القرض.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

خلال سنة ٢٠١٣، حصل البنك على قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل وتسدد الأقساط على أساس نصف سنوي لمدة ١٠ سنوات (مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل ٣,٠٪. خلال سنة ٢٠١٤ حصل البنك على قرض ثاني من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل وتسدد الأقساط على أساس نصف سنوي لمدة ١٠ سنوات (مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل ٣,٠٪. خلال سنة ٢٠١٦، حصل البنك على قرض ثالث من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل وتسدد الأقساط على أساس نصف سنوي لمدة ١٠ سنوات (مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل ٣,٠٪. وقد أتاح الصندوق العربي بفترة سماح مؤقتة لمدة سنة واحدة كإجراء تساهلي في مواجهة جائحة كوفيد - ١٩.

١٥. ودائع

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
ودائع من بنوك	-	٥,٤٦٧
ودائع من العملاء	١١٨,٠٣٠	٢٩,٤٥١
	١١٨,٠٣٠	٣٤,٩١٨

تتضمن الودائع لدى العملاء على مبلغ وقدره ١١٢,٠١٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١٥,٤٣٢ ألف دينار بحريني) محتفظ بها كوديعة هامشية مقابل التمويلات المقدمة.

تشتمل الودائع على وديعة بسعر فائدة صفر مقدمة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومدرجة بخصم بمبلغ وقدره ١٢,٩٨٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: لا شيء دينار بحريني) بينما المبلغ غير المخصوم هو ٥٢,٥٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: لا شيء دينار بحريني).

١٦. رأس المال

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
المصرح به:		
١٠٠ مليون (٢٠١٩: ١٠٠ مليون) سهم بقيمة اسمية قدرها دينار واحد للسهم	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
٦٥ مليون (٢٠١٩: ٦٥ مليون) سهم بقيمة اسمية قدرها دينار واحد للسهم	٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٧. الاحتياطي القانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك يتم تحويل ما يعادل ١٠٪ من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للبنك أن يقرر إيقاف مثل هذه التحويلات السنوية عندما يبلغ الاحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. لم يتم إجراء مثل هذه التحويلات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩، حيث تكبد البنك خسائر متراكمة.

١٨. مساهمة رأسمالية أخرى

تتضمن المساهمة الرأسمالية الأخرى بشكل أساسي على مساهمة من قبل مساهم رئيسي بموجودات غير نقدية على شكل عقار تجاري للبنك. تم تصنيف العقار كاستثمار عقاري (راجع الإيضاح ١١) الذي تم إثبات قيمته العادلة بتاريخ التحويل وكمساهمة رأسمالية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية قدرها ٣,٦٢٣ ألف دينار بحريني.

١٩. دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
ربح على التمويلات الإسلامية	٥,٢٨٨	٤,٩٦٩
فوائد على القروض التقليدية	١,٣٠٤	١,١٣٣
ربح وفوائد على الأوراق المالية	١,٧٤٠	١,٧٤٠
ربح وفوائد على الإيداعات	٢٠٤	٣٩٢
	٨,٥٣٦	٨,٢٣٤

٢٠. مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
فوائد على قروض لأجل	١,٠٨٥	١,٣٠٥
فوائد على ودائع العملاء	١٠٠	٢٦٠
ربح على ودائع من تمويلات إسلامية	٢٠	١٧
فوائد على ودائع من بنوك تقليدية	٨	٦
	١,٢١٣	١,٥٨٨

٢١. دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
على التمويلات الإسلامية وقروض للعملاء	٤١٤	٣١١
على الالتزامات المحتملة	٣٨	٤٦
	٤٥٢	٣٥٧

٢٢. دخل الاستثمار

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
خسارة من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(١٧)
تغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(٤١٦)	(٣٤٨)
دخل أرباح الأسهم	-	٧٧
	(٤١٦)	(٢٨٨)

٢٣. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصص - صافي

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	(٨٢)	٢٦
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٨١٣	(٧٧٣)
موجودات أخرى	**١٩٤**	**٩٥٣**
التزامات محتملة وارتباطات	(٢٥٦)	٢٣٤
استردادات من قروض مشطوبة	(٥٥٧)	(٤٤١)
	١١٢	(١)

٢٤. التزامات محتملة وارتباطات

يقوم البنك بإصدار اعتمادات مستندية وخطابات ضمان لعملائه الحاليين. تلزم هذه الأدوات البنك بالدفع نيابةً عن العملاء في حال وجود قانون محدد، يتعلق بشكل عام باستيراد البضائع.

إن الارتباطات غير القابلة للنقض لتقديم تسهيلات ائتمانية هي التمويلات الإسلامية والقروض التي تم الموافقة عليها من قبل البنك ولم يتم دفعها في كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية.

فيما يلي أدناه تفاصيل الالتزامات المحتملة والارتباطات:

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
التزامات محتملة:		
اعتمادات مستندية *	-	٤٦
خطابات الضمان *	١,٥٣٠	١,٦٤١
	١,٥٣٠	١,٥٠٧
ارتباطات:		
ارتباطات غير قابلة للنقض لتقديم تسهيلات ائتمانية *	١,٤٥٠	٣,٥٥٧
ارتباطات بالاستثمار في أسهم حقوق الملكية **	٢,٣١٧	٢,٧٤٦
نفقات رأسمالية	٢,١٨١	-
	٥,٩٤٨	٦,٣٠٣
	٧,٤٧٨	٧,٨١٠

* يدرج البنك مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة البالغة ٩٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣٢٥ ألف دينار بحريني) مقابل تلك البنود غير المدرجة في الميزانية والتي تم تصنيفها ضمن المطلوبات الأخرى.

** تمثل هذه ارتباطات البنك بالاستثمار بنسبة ١٠٪ في أسهم حقوق الملكية شركة صندوق الواحة فنشر كابيتال الذي تم تأسيسه بقيمة إجمالية قدرها ١٠٠ مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل ٣٧,٧ مليون دينار بحريني). خلال السنة، قام البنك بدفع مبلغ وقدره ٤٢٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٧٣٩ ألف دينار بحريني) مقابل تلك الارتباطات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٥. القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

تستند القيمة العادلة إلى افتراض استمرار المنشأة في أعمالها دون وجود نية أو حاجة لتصفيتها أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية أو إجراء معاملة بشروط غير ملائمة.

تقيس المجموعة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التالية، والتي تعكس المدخلات ذات التأثير الجوهري المستخدمة في إجراء هذه القياسات.

المستوى ١: الأسعار المسعرة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: تقنيات التقييم التي تستند على مدخلات يمكن ملاحظتها إما بصورة مباشره (أي كالأسعار) أو بصورة غير مباشره (أي مشتقه من الأسعار). تتضمن هذه الفئة على الأدوات التي تم تقييمها باستخدام أسعار السوق المسعرة في الأسواق النشطة للأدوات المالية المماثلة؛ الأسعار المسعرة للأدوات المالية المماثلة أو المشابهة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة؛ أو تقنيات التقييم الأخرى التي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى ٣: تقنيات التقييم التي تستخدم المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة على الأدوات المالية التي تشمل تقنيه تقييمها مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

تم الحصول على القروض لأجل من قبل البنك من صناديق التنمية في الكويت والمملكة العربية السعودية. لا توجد سوق ثانوية لهذه القروض التي هي بأسعار أقل من أسعار السوق نتيجة لطبيعة تلك القروض. وقد قدر البنك أن معدلات وشروط التمويل قابلة للمقارنة مع أهداف بنوك التنمية الأخرى المماثلة في المنطقة، وبالتالي يعتقد البنك أن القيمة المدرجة للقروض لأجل التي تم الحصول عليها تقارب قيمتها العادلة.

القيمة العادلة للودائع تقارب قيمتها المدرجة كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

لم تطرأ أي تغيرات في تقنيات التقييم المستخدمة في تقييم الاستثمارات خلال الفترة مقارنةً بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

يتم التوصل إلى تقنيات التقييم الخاصة بالموجودات المالية ضمن المستوى ٢ على أساس نهج مضاعفات السوق والتدفقات النقدية المخصومة. تتضمن المدخلات الرئيسية المستخدمة على مجموعة من متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال المستخدم لخصم التدفقات النقدية والخصم لعدم قابلية التسويق ومراقبة الأقساط وما إلى ذلك.

يستخدم البنك تقنيات تقييم مختلفة مثل التدفقات النقدية المخصومة ومضاعفات السوق وصافي قيمة الموجودات المعدلة للتوصل إلى القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى ٣. إن المدخلات الرئيسية المستخدمة هي معدل الخصم ومعدل النمو ومضاعفات السعر إلى الأرباح وصافي قيمة الموجودات. سوف لن يكون للتحول المحتمل المعقول في أي من المدخلات المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما في كلاً من تاريخي إعداد التقارير المالية، في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياس القيمة العادلة: إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمها المدرجة كما هو بتواريخ إعداد التقارير المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	مجموع القيمة العادلة ألف دينار بحريني	مجموع القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	١	٨١	٥,٧٠١	٥,٧٨٣	٥,٧٨٣
أوراق مالية استثمارية - ديّن	٢٤,١٠٥	-	-	٢٤,١٠٥	٢٤,١٠٥
٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	١	٣٥٤	٥,٤٢٦	٥,٧٨١	٥,٧٨١
أوراق مالية استثمارية - ديّن	٢٤,٠١٩	-	-	٢٤,٠١٩	٢٤,٠١٩

لدى البنك عقود صرف أجنبي آجلة لشراء دولارات أمريكية وريالات سعودية ويورو من مصرف البحرين المركزي بقيمة اسمية قدرها ٣٥,١٤٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢٧,٨٠٨ ألف دينار بحريني) مع فترة استحقاق أقل من سنة واحدة.

٢٥. القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

فيما يلي أدناه هي تسوية للموجودات المالية للمستوى ٣ المدرجة بالقيمة العادلة:

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
في بداية السنة	٥,٤٢٦	٤,٧٩٦
تغيرات في القيمة العادلة المثبتة في قائمة الأرباح أو الخسائر	(٩٨)	(٨٤)
إضافات خلال السنة	٤٢٩	٧٣٩
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(٥٥)	(٢٥)
في نهاية السنة	٥,٧٠١	٥,٤٢٦

تحليل الحساسية

تشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في مؤسسات وصناديق أسهم حقوق الملكية الخاصة. تتضمن المبادئ والتقديرات والافتراضات الرئيسية المعتمدة للتوصل إلى قيمة عادلة على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من قبل الإدارة للشركات المستثمر فيها ولكن تمت مراجعتها للتأكد من مدى معقوليتها من قبل المجموعة والمثمن الخارجي. وقد تم توقع التدفقات النقدية لفترة أولية مدتها خمس سنوات أو على مدى عمر المشروع في حالات معينة، ومن ثم تم تقدير القيمة النهائية بمعدل نمو يتراوح بين ٢٪ و ٣٪.

فيما يلي أدناه ملخص التأثير المحتمل لاستخدام الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة للتقييم العادل للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

تقنيات التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية التي لا يمكن ملاحظتها	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	التحول المحتمل المعقول +/- (في أي من المدخلات)	التأثير على الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني
التدفقات النقدية المخصومة	معدل الخصم		+/- ٠,٥٪	٦٧ / (٦١)
	معدل النمو	٢,٨٢٤	+/- ٠,٥٪	٤٢ / (٣٨)
صافي قيمة الموجودات المعدلة	صافي قيمة الموجودات	٢,٧٥١	+/- ٠,٥٪	٧٠ / (٣٠)

تقنيات التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية التي لا يمكن ملاحظتها	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف دينار بحريني	التحول المحتمل المعقول +/- (في أي من المدخلات)	التأثير على الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني
التدفقات النقدية المخصومة	معدل الخصم		+/- ٠,٥٪	٦٧ / (٦١)
	معدل النمو	٢,٨٧٣	+/- ٠,٥٪	٤٢ / (٣٨)
صافي قيمة الموجودات المعدلة	صافي قيمة الموجودات	٢,٣٦٧	+/- ٠,٥٪	٧١ / (٣١)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٦. معاملات مع الطرف ذي العلاقة

تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات مع أطراف ذات علاقة والتي تشتمل على من المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وشركات خاضعة للسيطرة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف ذات العلاقة بأسعار متفق عليها. أن المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة هي غير مضمونة.

فيما يلي أرصدة نهاية السنة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المساهمين وشركات ذات علاقة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	١,٢٢٥	-	١,٢٢٥
استثمارات في شركات زميلة	-	٣٧٤	٣٧٤
موجودات أخرى	-	٤٠٧	٤٠٧
ودائع	٢٥٣	١٠٠,٣٤٥	١٠٠,٥٩٨

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المساهمين وشركات ذات علاقة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٥٦٩	-	٥٦٩
استثمارات في شركات زميلة	-	٣٢٢	٣٢٢
موجودات أخرى	-	٤١٨	٤١٨
ودائع	١٠	٣,٧١٥	٣,٧٢٥

فيما يلي المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المساهمين وشركات ذات علاقة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠٢٠			
دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد	١٧	-	١٧
مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد	-	٣٠	٣٠
حصة البنك من ربح شركات زميلة	-	٥٢	٥٢

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المساهمين وشركات ذات علاقة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٩			
دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد	٢٤	-	٢٤
مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد	-	٥٧	٥٧
حصة البنك من ربح شركات زميلة	-	٦٣	٦٣

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	١٦٥	١٧٨
رواتب ومكافآت الموظفين قصيرة الأجل	٩٥١	٩٠٨
مكافآت نهاية الخدمة	٧٥	٨٧
	١,١٩١	١,١٧٣

٢٧. إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في أنشطة البنك إلا أنه يتم إداراتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. يتعرض البنك ضمن أعماله الاعتيادية لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر أخرى مثل مخاطر الالتزام والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. تضمن الحوكمة الراسخة للمخاطر وهيكلة الملكية الإشراف على الإدارة الفعالة للمخاطر في البنك. قامت حوكمة مخاطر البنك بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط التي تستخدم في الهيكل التنظيمي الحالي للوفاء بالأهداف الاستراتيجية. تدور فلسفة البنك حول الإلمام والقبول بالمخاطر المتنوعة واستعداد البنك لقبولها بما يتناسب مع الخطة الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة.

أ) الهيكل التنظيمي

تم تأسيس هيكل تنظيمي متماسك داخل البنك من أجل تحديد وتقييم ومتابعة ومراقبة وتخفيف المخاطر.

ب) مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول بشكل عام عن تأسيس وإشراف ومراقبة إدارة مخاطر البنك. يتم الإشراف على إدارة الأعمال اليومية للبنك من قبل لجان مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. يتحمل مجلس الإدارة المسئولية بشكل عام عن البنك بما في ذلك الاعتماد والإشراف على تنفيذ أهدافه الاستراتيجية واستراتيجية المخاطر وحوكمة الشركات والقيم المؤسسية ضمن الإطار المتفق عليه ووفقاً للهياكل القانونية والتنظيمية ذات الصلة. يتكون مجلس الإدارة حالياً من ثمانيه أعضاء.

ج) لجنة التدقيق والحوكمة

تضم لجنة التدقيق والحوكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة ورئيس قسم التدقيق الداخلي هو أمين سر لجنة التدقيق والحوكمة. لجنة التدقيق والحوكمة هي المسئولة أساساً عن مراجعة برنامج التدقيق الداخلي ومساعدة مجلس الإدارة على القيام بواجباته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وكفاية الرقابة الداخلية للبنك وعمليات إدارة المخاطر والإشراف على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.

د) لجنة المكافآت والترشيح التابعة للمجلس

تضم اللجنة ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة (بما فيهم رئيس مجلس الإدارة) وأمين سر اللجنة هو رئيس قسم الموارد البشرية والعلاقات. تتحمل لجنة المكافآت والترشيح المسئولية بشكل عام عن وضع المعايير والعمليات المتعلقة بتحديد المرشحين للجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا. كما تساعد اللجنة مجلس الإدارة في وضع عملية عادلة وشفافة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس الأخرى والرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية. تعتمد اللجنة وتشرف على تصميم المكافآت وتضمن أن المكافآت مناسبة ومتوافقة مع ثقافة البنك وأعماله واستراتيجية المخاطر وكذلك مع أي متطلبات قانونية أو تنظيمية. كما تشرف لجنة المكافآت والترشيح على سياسات الموارد البشرية وإطار سياسة المكافآت وممارسات حوكمة الشركات. تم تغيير رئيس لجنة المكافآت والترشيح من خالد الرميحي إلى طارق الصفار.

هـ) لجنة الاستثمار والائتمان التابعة للمجلس

تضم لجنة الاستثمار والائتمان أربعة من أعضاء مجلس الإدارة. تقع على عاتق اللجنة المسئولية العامة عن وضع معايير لإدارة مخاطر الائتمان والاستثمار والإشراف على استراتيجيات وأهداف الاستثمار والائتمان الخاصة بالبنك. تساعد اللجنة مجلس الإدارة في إدارة مخاطر الائتمان ومراجعة السياسات الائتمانية الداخلية ومنح الموافقات على تقديم التسهيلات الائتمانية والاستثمارية بالإضافة إلى مراجعة جودة وأداء محفظة الإقراض والاستثمار الخاصة بالبنك وذلك وفقاً لقبولها للمخاطر المتفق عليها وأفضل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان.

و) لجنة المخاطر التابعة للمجلس

تضم لجنة المخاطر ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة. تقع على عاتق اللجنة المسئولية العامة عن الإشراف على إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاصة بالبنك والنهج والسياسات ذات الصلة. تقدم اللجنة توصيات للمجلس بشأن المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتعرضات المخاطر الحالية والمحتملة المستقبلية للبنك إستراتيجيات المخاطر وتحديد مدى قبولها للمخاطر بما في ذلك حدود المخاطر ومتسويات التحمل بالإضافة إلى رأس المال الخاص بالبنك واستراتيجية والسيولة.

ز) الإدارة التنفيذية

إن الإدارة التنفيذية هي المسئولة عن العمليات اليومية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن حدود المخاطر المحددة مسبقاً والاستراتيجية المعتمدة ككل.

ح) لجنة الإدارة التنفيذية

لجنة الإدارة التنفيذية هي إحدى لجان الإدارة العليا التي تم تكليفها بدور دعم الرئيس التنفيذي لتحديد وتطبيق خطة البنك الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تتضمن مسئوليات لجنة الإدارة التنفيذية على اعتماد ومراقبة الأنشطة التجارية المختلفة للبنك وفقاً للخطة الاستراتيجية المتعمدة من قبل مجلس الإدارة.

من أجل الوفاء بمسئولياتها، قامت اللجنة بتعيين لجان فرعية أخرى وتفويض بعض المهام والصلاحيات والسلطات الكافية لتنفيذ المهام الموكلة إليهم بفعالية وكفاءة. يغطي ميثاق لجنة الإدارة التنفيذية التكوين والمبادئ التوجيهية والأدوار والمسؤوليات التفصيلية للجنة الإدارة التنفيذية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

ط) لجنة المخاطر التنفيذية

تتحمل اللجنة التنفيذية للمخاطر المسئولية الرئيسية عن الإشراف على أنشطة البنك في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والمخاطر الأخرى. يتعين على اللجنة التنفيذية للمخاطر التأكد من أن لدى البنك إطار وسياسات وإجراءات وعمليات كافية لإدارة المخاطر من أجل تحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر وإدارتها عبر جميع عملياته.

ي) لجنة الموجودات والمطلوبات

لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسئولة أساساً عن تحديد الخطط الاستراتيجية الطويلة الأجل والمبادرات التكتيكية القصيرة الأجل لتخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالبنك. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراقبة مخاطر سيولة البنك ومخاطر السوق وبيان مخاطر البنك في سياق التطورات الاقتصادية وتقلبات السوق وذلك لضمان توافق الأنشطة الجارية للبنك مع توجيهات المخاطر/المكافآت المعتمدة من قبل السلطة / المجلس المفوض.

ك) لجنة الائتمان

تقع على عاتق لجنه الائتمان مسئولية منح/اعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الصلاحيات المفوضة لها وكذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الاستثمارات بما يتماشى مع استراتيجية استثمارات البنك وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر التركز. ويتم رفع المقترحات التي تتجاوز الصلاحيات المفوضة لها إلى لجنه الاستثمار والائتمان للبت فيها.

ل) إدارة المخاطر

إن قسم إدارة المخاطر هو وظيفة مستقلة مسئولة عن إعداد وتنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات ضمن إطار استراتيجية البنك وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي. كما أنها مسئولة عن تحديد جميع المخاطر الجوهرية وتقييمها بشكل مستمر وتصميم وتنفيذ ضوابط داخلية مناسبة للتخفيف من المخاطر والعمليات التي تنطوي عليها الوظيفة الإصلاحية. يشرف الرئيس التنفيذي للمخاطر على قسم إدارة المخاطر.

م) قسم الشئون القانونية

قام البنك بتكليف فريق من المستشارين القانونيين الخارجيين ليتولوا جميع القضايا القانونية الصعبة لاسترداد مبالغ القروض المتعثرة. يتم مراقبة التقدم والنتائج المحققة المتعلقة بهذه القضايا من قبل الرئيس القانوني.

ن) قسم التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص كفاية الإجراءات المعمول بها بالإضافة إلى الامتثال للسياسات من قبل الأقسام المعنية. يتم مناقشة نتائج التدقيق الداخلي مع لجنة الإدارة التنفيذية، ويتم عرض النتائج بالإضافة إلى التوصيات للتخفيف من تأثير هذه النتائج إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس.

س) قسم الخزانة

إن قسم الخزانة هو المسئول عن العمليات اليومية اللازمة لتمويل الأنشطة المصرفية وتنفيذ إستراتيجيات لجنة الموجودات والمطلوبات في إدارة / تحسين سعر الفائدة ومخاطر السيولة.

ع) قياس المخاطر وأنظمة إعداد التقارير المالية

تتم عملية المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود المعتمدة وهياكل الرقابة الداخلية القوية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة السوق التي يعمل فيها البنك وكذلك مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لقبولها.

إن فرض الضوابط الصارمة هي من العوامل الأساسية في جميع عمليات المراجعة والتصديق. بالإضافة إلى ذلك، يراقب ويقيس البنك كافة المخاطر، حيث يضع في اعتباره القدرات بالنسبة إلى إجمالي التعرض لجميع أنواع المخاطر والأنشطة. يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة لضمان بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة.

يتم تقديم تحديثات ربع سنوية إلى مجلس الإدارة وعلى أساس شهري لجميع الأعضاء الآخرين من الإدارة بشأن استخدام حدود السوق والاستثمارات الخاصة بالبنك والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات أخرى.

ف) تقليل المخاطر

تتركز أنشطة تقليل المخاطر الجوهرية في مجال الائتمان. تشتمل عملية تقليل المخاطر على هيكل تنظيمي مناسب وكافي للتسهيلات الائتمانية في المرحلة الأولية وتليها عملية مراقبة مستمرة ومنتظمة وتوثيق قابلة للتنفيذ وضمانات.

يتم مناقشة المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة لها في الإيضاحات المذكورة أدناه.

٢٨. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي قد تتعرض لها المجموعة في حال إذا فشل العميل أو الطرف الآخر للأداة المالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من قروض المجموعة والتمويلات الإسلامية للعملاء والإيداعات وسندات الدين.

تعرض أنشطة المجموعة للعديد من المخاطر المالية وتتضمن تلك الأنشطة على تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مزيج من المخاطر. إن أخذ المخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للخدمات المصرفية وأن تلك المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال. وعليه، يتمثل هدف المجموعة في تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

يتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر للمجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة للتقليل من تلك المخاطر. ويقوم البنك بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة لمقابلة التغيرات في الأسواق والمنتجات وإتباع أفضل الممارسات المصرفية.

يقوم قسم إدارة الائتمان والمخاطر التابع للمجموعة بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة الائتمان والمخاطر التابع للمجموعة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالبنك. ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل البنك هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر العملة ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار.

٢٨-١ مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي يتعرض لها البنك. يتعرض البنك لمخاطر الائتمان التي تتمثل في عدم قدرة الطرف الآخر لعملية مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد البنك لخسارة مالية. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من التمويلات (أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء) والودائع لدى البنوك الأخرى والاستثمارات التي تمت في أدوات الدين. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية والاعتمادات المستندية وخطابات القبول والارتباطات لتقديم الائتمان. وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل قسم الائتمان والمخاطر التابع للمجموعة الذي يقوم بوضع معايير والحدود للأنشطة التمويلية للبنك.

٢٨-٢ الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر في السداد بتاريخ التقييم مع مخاطر التعثر في السداد عند الإثبات المبدئي. يتم إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

استخدام آراء الخبير الائتماني الخاص به، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة، كما يمكن للبنك أن يحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. يراقب البنك مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة.

يصنف المصرف أدواته المالية إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي هي غير مضمحلة ائتمانياً منذ منحها، يثبت البنك المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يتم تصنيف جميع الحسابات عند منحها على أنها مرحلة ١.

المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية التي كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يثبت البنك المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع التمويلات والقروض المصنفة في هذه المرحلة بناءً على بيان الاستحقاق الفعلي / المتوقع بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة التسهيلات.

المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً، يثبت البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. يتم تصنيف العميل ضمن المرحلة ٣ على أساس عملية تحديد التعثر في السداد أي عدد أيام التأخر في السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٣ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

نوع الأداة المالية	أسس القياس
أ) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي	كالقيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها).
ب) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي	كالفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
ج) ارتباطات القروض غير المحسوبة غير القابلة للنقض	كالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها.
د) الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية	كالمدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ يتوقع البنك استردادها.

يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة واحتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وعامل تحويل الائتمان ومعدل الخصم.

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

١) احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
٢) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
٣) قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تم استخدام الانحدار الخطي لتطوير نماذج الاقتصاد الكلي الخاصة بمحافظ البنك. لقد كان متغير القسم هو معدل التعثر في السداد الخاص بالمحفظة والمتغيرات المستقلة التي تعتبر متغيرات كلية.

تضمنت منهجية وضع النماذج التي اعتمدها البنك نهجاً منتظماً مع تحليلات إحصائية دقيقة للتوصل إلى النموذج النهائي لكل محفظة من المحافظ الاستثمارية. تضمنت عملية التطوير الأساسية خطوات لتحويل البيانات والحد من المتغيرات وأداء النموذج والتحقق من وجود العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات، وما إلى ذلك.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. يقدر البنك الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراته السابقة لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. ويستمد البنك قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات غير المسحوبة والاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية، تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

فترة حدود التعرض هي الفترة التي يتم أخذها في الاعتبار في حالات التعثر في السداد المحتملة، وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (بالأخص لحسابات المرحلة ٢ ذات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر).

خاضعة لاستخدام الحد الأقصى لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للموجودات المالية التي لم تزيد مخاطر الائتمانية بشكل جوهري على مدى ١٢ شهراً، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة بالأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد على مدى الحد الأقصى للفترة التعاقدية (متضمنة على أي خيارات تمديد للمقترض) التي يتعرض فيها لمخاطر الائتمان، حتى لو يأخذ البنك في الاعتبار فترة أطول، بالنسبة لأغراض إدارة المخاطر. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يكون لدى البنك الحق أن يطلب سداد دفعة مقدمة أو أن ينهي ارتباط القرض أو الضمان.

بالنسبة للتسهيلات التي تشمل كلاً من القرض وعنصر الارتباط غير المسحوب، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة أطول من الحد الأقصى للفترة التعاقدية إذا كانت قدرة البنك التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الارتباط غير المسحوب لا يحد من تعرض البنك للخسائر الائتمانية لفترة الإشعار التعاقدية. لا توجد لهذه التسهيلات آجال ثابتة أو هيكل سداد محدد ويتم إدارتها على أساس جماعي. يمكن للبنك إلغائها فوراً، ولكن لا يتم تطبيق هذا الحق التعاقدي ضمن عمليات الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يكون البنك على علم بحدوث زيادة في المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيل. تم تقدير الفترة الأطول تلك بالأخذ في الاعتبار إدارة المخاطر الائتمانية التي يتوقع البنك اتخاذها والتي تعمل على التقليل من الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشمل هذه انخفاض في الحد الأدنى، إلغاء التسهيل و/ أو تحويل الرصيد القائم إلى قرض بشروط سداد ثابتة.

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٤ إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

يقوم البنك بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطره الائتمانية والتي تم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى درجة المخاطر الائتمانية.

يستخدم البنك النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، ويقوم بتقدير العمر المتبقي من احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة.

يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وكذلك إجراء تحليل متعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة منح الوقت) على مخاطر التعثر في السداد. بالنسبة لمعظم التعرضات، تتضمن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وأسعار الفائدة ومعدلات البطالة والتضخم.

واستناداً على مشورة من الخبير الاقتصادي وبالنظر إلى مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يضع البنك نظرة أساسية للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وكذلك مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة الأخرى (أي إضافة معلومات النظرة المستقبلية)، ومن ثم يستخدم البنك هذه التوقعات لتعديل تقديراته حول احتمالية حدوث التعثر في السداد.

بالنسبة لمحفظة التمويل، من خلال مراجعة سنوية لمحفظة الشركة، يراقب البنك الأداء السنوي لحساب احتمالية التعثر في السداد على مدى سنة واحدة خلال السنوات الخمس السابقة.

يتم قياس احتماليه التعثر في السداد لكل قطاع باستخدام تقدير التعثر في السداد الملحوظ ويتم حساب احتمالية التعثر في السداد على أساس مستوي حزمة من عدد أيام التأخر في السداد لكل قطاع بشكل منفصل. بموجب هذا التحليل، يتم تعقب حالة التأخر في السداد للحسابات لفترة سنه واحده مع دوره شهريه متحركة. يتم الأخذ في الاعتبار كحد أدنى بيانات التأخر في السداد لمدة ٥ سنوات.

٢٨-٥ إعادة هيكلة الموجودات المالية

كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إعادة التفاوض بشأن الشروط، يتم قياس أي اضمحلال باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط ولم يعد يعتبر القرض بأن فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث.

في تمويل المشاريع، قد يكون هناك تأخير في تنفيذ المشروع، وفي بعض الحالات، قد تستغرق المشاريع وقتاً أطول لتحقيق الفائض. لدى البنك في مثل هذه الحالات، حيث توجد هناك حاجة حقيقية والتزام من العميل، يوافق على إعادة الهيكلة.

لا يتجاوز الحد الأقصى لمدة التسهيل بعد عملية إعادة الهيكلة ١٥ سنة من دفع أول دفعة للتسهيل. كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، يتم تحويل الحسابات المعاد هيكلتها إلى المرحلة ٢ مباشرةً لفترة لا تقل عن ١٢ شهراً.

٢٨-٦ الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٧ تعريف التعثر في "السداد" و"التحسن"

يتماشى تعريف البنك للتعثر في السداد مع التوجيهات التنظيمية وممارسات إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. سوف تقع الموجودات المتعثر في السداد ضمن المرحلة ٣. بصفة عامة، يتم اعتبار الطرف الآخر في حالة التعثر في السداد، وبالتالي، يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية ذات الصلة مضمحلة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر من الأحداث بعد الإثبات المبدئي للموجود ("حدث الخسارة") وبأن حدث الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل الذي تسبب في الاضمحلال؛ بدلاً من ذلك قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسببت في حدوث الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة للأحداث المستقبلية، بغض النظر عن مدى احتمالية عدم إثباتها. يتضمن الدليل الموضوعي بأن الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية مضمحلة على بيانات يمكن ملاحظتها التي لفتت انتباه حامل الموجود. فيما يلي بعض المؤشرات لتحديد اضمحلال الموجودات (لا ينبغي بالضرورة ملاحظة المؤشرات على أساس فردي):

أ) الصعوبات المالية الجوهرية التي تواجه جهة المصدر أو الملتزم؛
ب) خرق جوهري لتعهدات التسهيل وشروط العقد (خاضعة للسلطة التقديرية للإدارة)؛
ج) منح للمقترض التنازلات التي لن يأخذها المقرض في الاعتبار باستثناء لأسباب اقتصادية أو قانونية المتعلقة بالصعوبات المالية للمقترض؛
د) مؤشرات تشير بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة التنظيم المالي؛
هـ) خفض جوهري في التصنيف الائتماني من قبل وكاله التصنيف الائتماني الخارجي؛
و) اختفاء السوق النشطة نتيجة لوجود صعوبات المالية؛
ز) وجود مدفوعات تعاقدية متأخرة في السداد سواءً على المبلغ الأصلي للديَن أو الفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو / و
ح) تدهور في قيمة الأوراق المالية واحتمالية تحقيق ذلك بنجاح.

بصفة عامة، تعتبر الأطراف الأخرى التي لديها تسهيلات متأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بأنها متعثر في السداد.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنه "متحسن" ولذلك يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة ٣ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة ١٢ شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة ٢ أو المرحلة ١ بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

٢٨-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية

يدرج البنك افتراضات النظرة المستقبلية في كلاً من تقييماته لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. إن مصادر بيانات توقعات الاقتصاد الكلي السنوية للبنك لمختلف المتغيرات هي من العديد من قواعد البيانات بما في ذلك قاعده بيانات صندوق النقد الدولي في البحرين وبلومبرغ ورويترز والبنك الدولي.

يتم التحقق من المتغيرات الاقتصادية الكلية والترابط بينها مع احتمالية التعثر في السداد خلال السنوات الخمس السابقة ويتم استخدام فقط تلك المتغيرات التي يمكن توضيح التغيرات الخاصة بها. تمارس الإدارة الاجتهادات عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي.

١) الحدود والتركزات

يتم تعيين حدود للتعامل مع الأفراد ومجموعات الأطراف الأخرى ولكل قطاع من القطاعات الصناعية. كما يراقب البنك التعرض لمخاطر الائتمان ويقيّم باستمرار الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بالنسبة للمعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بالحصول على الضمانات الكافية حيثما كان ذلك مناسباً والدخول في اتفاقيات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات مع الأطراف الأخرى، وتحديد فترة التعرض للمخاطر.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطى التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو إقليم جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات البنك توجيهات معينة للتركيز على الاحتفاظ بمحافظ استثمارية متنوعة. يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة ويتم إدارتها وفقاً لذلك.

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية (تتمة)

٢) الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات

يوضح الجدول أدناه الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية:

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	٢,٣٩١	١,٧٠٩
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,٧٢٢	١٤,٨٥٠
تمويلات أخرى وقروض للعملاء	١٤٦,٦٣٠	٧٦,٧٣١
أوراق مالية استثمارية	٥٠,٥٨١	٣٥,٦٦٦
موجودات أخرى	٣,٥٥٠	٢,١٤٨
	٢٠٦,٨٧٤	١٣١,١٠٤
التزامات محتملة	١,٥٣٠	١,٥٠٧
ارتباطات	١,٤٥٠	٣,٥٥٧
	٢,٩٨٠	٥,٠٦٤
الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان	٢٠٩,٨٥٤	١٣٦,١٦٨

٣) تقييم الائتمان الخارجي

لا يستخدم البنك أي من مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية وتستند تعرضات تصنيف المخاطر على إطار عمل الائتمان الداخلي والسياسات التوجيهية للبنك.

٤) تركز مخاطر الائتمان

بما أن عمليات المجموعة محصورة فقط في مملكة البحرين، وبالتالي فهي تتأثر أساساً بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والتغيرات الأخرى السائدة في مملكة البحرين.

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي		
بنوك ومؤسسات مالية	٥٦,٦٩٤	٥٢,٢٢٥
تجاري وصناعي	٩١,٦٣٩	٤٨,٦٨٨
تعليم وصحة	٨,٦٨١	٦,٧٧٧
ضيافة ووسائل إعلام ومواصلات	١٤,٤٥٤	٨,٣٩٢
صيد الأسماك والزراعة ومنتجات الألبان	٥,٣٩٠	٦,٢١٦
تجهيز الأغذية	٨,٦٤١	١,٥٨٧
أخرى	٢٤,٣٥٥	١٢,٢٨٣
	٢٠٩,٨٥٤	١٣٦,١٦٨

٥) ضمانات وتحسينات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم هيكل التسهيلات والمخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات المناسبة المتعلقة بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم. إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي الهامش النقدي والضمانات المصرفية وسندات ملكية العقارات.

يقوم البنك بمراقبة القيمة السوقية للضمانات عن كثب، ويطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية ويقوم بتقييم مدى كفاية مخصص الاضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تتمثل سياسة البنك في بيع الضمانات المستحوذة بشكل منظم بعد تقديم إشعار للعملاء المتعثرين. ويتم استخدام متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. لا يشغل البنك العقارات المستحوذة لاستخدامه التجاري كما في تاريخ إعداد التقارير المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية (تتمة)

٥) ضمانات وتحسينات ائتمانية أخرى (تتمة)

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. تراقب المجموعة عن كثب الضمانات المحتفظ بها للموجودات المالية التي تعتبر مضمحلة ائتمانياً، حيث يصبح من المحتمل أن تمتلك المجموعة الضمانات من أجل تخفيف الخسائر الائتمانية المحتملة. فيما يلي أدناه الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً والضمانات ذات الصلة المحتفظ بها من أجل تخفيف الخسائر المحتملة:

	٢٠٢٠				
	إجمالي التعرضات	الخسائر الائتمانية المتوقعة	القيمة المدرجة	القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها	الضمانات المتاحة
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
تمويل المشاريع - الإسلامية	١٦,٩٢٢	١٠,٧٦٧	٦,١٥٥	٢,١٢٧	٤,٧٠٩
تمويل المشاريع - التقليدية	١٠,٠٥٥	٢,٦٣٥	٧,٤٢٠	٦,٤٩٠	-
صيد الأسماك والزراعة	١,١٩٣	٤١	١,١٥٢	-	-
قروض أخرى	٥٣٤	٥٣١	٣	-	-
المجموع	٢٨,٧٠٥	١٣,٩٧٤	١٤,٧٣١	٨,٦١٧	٤,٧٠٩

	٢٠١٩				
	إجمالي التعرضات	الخسائر الائتمانية المتوقعة	القيمة المدرجة	القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها	الضمانات المتاحة
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
تمويل المشاريع - الإسلامية	١٩,٣٧٢	١٢,٨١٧	٦,٥٥٥	٦,٠٥٧	٥,٧٩١
تمويل المشاريع - التقليدية	١٥,٦٤٢	٧,٤٩٠	٨,١٥٢	١٠,٩٧٧	-
صيد الأسماك والزراعة	١,٧٣٣	٤١	١,٦٩٢	-	١,٦٩٢
قروض أخرى	٩٢١	٩١٩	٢	-	-
المجموع	٣٧,٦٦٨	٢١,٢٦٨	١٦,٤٠٠	١٧,٠٣٤	٧,٤٨٣

٦) القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح للوقت عندما يتم تقديم تلك التنازلات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض ولم تكن المجموعة قد وافقت عليها إذا كان المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة. يوضح الجدول القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأنها خلال السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
قروض وتمويلات إسلامية للعملاء	٢,٦٠٣	٤١٧

٢٨. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٨-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية (تتمة)

٧) نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يوضح الجدول التالي معلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد.

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,٧٢٧	-	-	٣,٧٢٧	٤١,٩٣٧
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥)	-	-	(٥)	(٨٧)
	٣,٧٢٢	-	-	٣,٧٢٢	١٤,٨٥٠
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء					
الشركات	٧٤,٢٠٠	٢,٢٥٥	١٧,٥٦١	٩٤,٠١٦	٥٥,٣١٨
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٣٨,٣٠٥	٦١٦	٥,٧٣١	٤٤,٦٥٢	١٩,٦٣٧
المشاريع الصغيرة	١٣,٣٣٧	٣١٢	٣,٢٣٧	١٦,٩٢٦	١٦,٧٦٢
قروض سيارات الأجرة	-	-	٢١	٢١	٥٩
قروض التعليم	٢٤١	-	٤٣٤	٦٧٥	١,٦١٢
السحوبات على المكشوف من البنك	١,٤٨٦	-	٥٢٨	٢,٠١٤	١,١١٥
أخرى	٢,٤٣٨	٦٠	١,١٩٣	٣,٦٩١	٤,٣٣٤
	١٣٠,٠٤٧	٣,٢٤٣	٢٨,٧٠٥	١٦١,٩٩٥	٩٨,٨٣٧
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩٦١)	(٤٢٩)	(١٣,٩٧٤)	(١٥,٣٦٥)	(٢٢,١٠٦)
	١٢٩,٠٨٥	٢,٨١٤	١٤,٧٣١	١٤٦,٦٣٠	٧٦,٧٣١
التعرضات غير المدرجة في الميزانية					
الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية	١,٥٣٠	-	-	١,٥٣٠	١,٥٠٧
الارتباطات غير المسحوبة	١,٤٥٠	-	-	١,٤٥٠	٣,٥٥٧
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩٦)	-	-	(٩٦)	(٣٥٢)
	٢,٨٨٤	-	-	٢,٨٨٤	٤,٧١٢
الموجودات الأخرى	١٧	١٧	٣,٠٨٤	٣,١١٨	٣,١٣٦
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢)	(٨)	(٣,٠٦٧)	(٣,٠٨٧)	(٣,٠٤٧)
	٥	٩	١٧	٣١	٨٩

٢٩. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة التي تنسب إلى التغيرات السلبية في القيم العادلة للأدوات المالية، سواء للبنود المدرجة وغير المدرجة في الميزانية، وذلك نتيجة لتغيرات في معدلات السوق (مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية) أو الأسعار.

١) مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال وجود تغيرات في أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة نتيجة لعدم تطابق معدل فائدة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. يتم مراقبة المراكز بصورة دورية للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٩. مخاطر السوق (تتمة)

١) مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

يتعامل البنك بصورة أساسية بأربع عملات فقط، وهي الدينار البحريني والدينار الكويتي والريال السعودي والدولار الأمريكي، التي يتم فيها عرض الأدوات المالية للبنك ذات حساسيه أسعار فائدة في الغالب. يوضح الجدول أدناه حساسية البنك للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

	تغير في النقاط الأساسية	تأثير التغيرات على صافي دخل الفائدة		تغير في النقاط الأساسية	تأثير التغيرات على صافي دخل الفائدة	
		٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني		٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
دينار بحريني	+١٠٠	٩٦٤	١,٠٧٤	-١٠٠	(٩٦٤)	(١,٠٧٤)
دينار كويتي	+١٠٠	-	١	-١٠٠	-	(١)
ريال سعودي	+١٠٠	(١٤٤)	(١)	-١٠٠	١٤٤	١
دولار أمريكي	+١٠٠	(٢٠٥)	(٣٢٧)	-١٠٠	٢٠٥	٣٢٧

٢) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم مراقبة المراكز المفتوحة بشكل يومي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة.

يعتبر البنك الدينار البحريني العملة الأساسية المستخدمة. في رأي إدارة البنك، إن مخاطر العملة لأي مراكز محتفظ بها بالدولار الأمريكي تعد غير جوهرية بما أن الدينار البحريني مثبت بالدولار الأمريكي. لدى البنك صافي التعرضات الجوهرية التالية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

	فائض معادل / (عجز)	
	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
دينار كويتي	٧	٦٥
دولار أمريكي	(١٦٥)	(٧٨)
يورو	١	٦
جنيه إسترليني	٤	٧
ريال سعودي	(٩٧)	٥٧
درهم إماراتي	١٩	٤

٣) المشتقات المالية

إن الأداة المالية المشتقة هو عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية. دخلت المجموعة في عقود صرف عملات أجنبية آجلة مع مصرف البحرين المركزي بقيمة اسمية قدرها ٣٤,٩٧٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢٧,٨٠٨ ألف دينار بحريني).

٣٠. مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغييرات في القيمة المماثلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إن التأثير على الأرباح أو الخسائر (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة، هو كالتالي:

	أسهم حقوق الملكية المتداولة		التأثير على الأرباح أو الخسائر		
	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٪ التغير في المؤشر	المجموع ٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	المجموع ٢٠١٩ ألف دينار بحريني
بورصة البحرين	١	١	±١٥٪	٠	٠

٣١. تحليل إستحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ على أساس تواريخ استحقاقاتها المتوقعة:

	لغاية شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	٢,٥٦٨	-	-	-	-	-	٢,٥٦٨	٢,٥٦٨
إيداعات من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,٧٢٢	-	-	-	-	-	٣,٧٢٢	٣,٧٢٢
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٥,٢٣٨	٨,٩٠١	٢٤,٥٠١	٥٤,٠٣٥	٧٩,٢٦٣	٦٥,٩٧٠	٢٣٧,٩٠٨	١٤٦,٦٣٠
أوراق مالية استثمارية	٥٠,٥٨١	-	-	-	-	٥,٧٨٣	٥٦,٣٦٤	٥٦,٣٦٤
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	٣٧٤	٣٧٤	٣٧٤
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	١١,٠٧١	١١,٠٧١	١١,٠٧١
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	١,٩٢٦	١,٩٢٦	١,٩٢٦
موجودات أخرى	-	-	٣,٨٢٨	-	-	-	٣,٨٢٨	٣,٨٢٨
مجموع الموجودات	٦٢,١٠٩	٨,٩٠١	٢٨,٣٢٩	٥٤,٠٣٥	٧٩,٢٦٣	٨٥,١٢٤	٣١٧,٧٦١	٢٢٦,٤٨٣
المطلوبات								
قروض لأجل	-	٢٥١	-	٢٥١	١٣,٩٧٢	٢٠,٨٣٠	٣٥,٣٠٤	٣٥,٣٠٤
ودائع	١٥,٢٣٣	٢,٥٤١	١,٣١٥	٧٥٢	٩٤	٩٨,٠٩٥	١١٨,٠٣٠	١١٨,٠٣٠
مطلوبات أخرى	-	-	٤,٤٤٤	-	-	-	٤,٤٤٤	٤,٤٤٤
مجموع المطلوبات	١٥,٢٣٣	٢,٧٩٢	٥,٧٥٩	١,٠٠٣	١٤,٠٦٦	١١٨,٩٢٥	١٥٧,٧٧٨	١٥٧,٧٧٨
صافي فجوة السيولة	٤٦,٨٧٦	٦,١٠٩	٢٢,٥٧٠	٥٣,٠٣٢	٦٥,١٩٧	(٣٣,٨٠١)		
فجوة السيولة المتراكمة	٤٦,٨٧٦	٥٢,٩٨٥	٧٥,٥٥٥	١٢٨,٥٨٧	١٩٣,٧٨٤	١٥٩,٩٨٣		

	لغاية شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٩								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	١,٩٧٦	-	-	-	-	-	١,٩٧٦	١,٩٧٦
إيداعات من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٧,٢٧٤	٥,١٢٥	-	٢,٤٥١	-	-	١٤,٨٥٠	١٤,٨٥٠
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٣,٥٨٢	٧,٤٢٨	٩,٥٠٦	١٤,٥٦٦	٤٥,٢٥٨	١٩,٣٥٧	٩٩,٦٩٦	٧٦,٧٣١
أوراق مالية استثمارية	٣٥,٦٦٦	-	-	-	-	٥,٧٨١	٤١,٤٤٧	٤١,٤٤٧
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	١١,٥٢٧	١١,٥٢٧	١١,٥٢٧
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	١,٩٩١	١,٩٩١	١,٩٩١
موجودات أخرى	-	-	٢,٤١٦	-	-	-	٢,٤١٦	٢,٤١٦
مجموع الموجودات	٤٨,٤٩٨	١٢,٥٥٣	١١,٩٢١	١٧,٠١٧	٤٥,٢٥٨	٣٨,٩٧٨	١٧٤,٢٢٥	١٥١,٢٦٠
المطلوبات								
قروض لأجل	-	٢٥١	٣,٢٤٢	٣,٤٩٣	١٣,٩٧٢	٢١,٣٣٥	٤٢,٢٩٣	٤٢,٢٩٣
ودائع	١١,٤٦٦	٧,٩٣٣	٣,٤٦٤	٥٢٤	٣٦	١١,٤٩٥	٣٤,٩١٨	٣٤,٩١٨
مطلوبات أخرى	-	-	٤,٧٢٣	-	-	-	٤,٧٢٣	٤,٧٢٣
مجموع المطلوبات	١١,٤٦٦	٨,١٨٤	١١,٤٢٩	٤,٠١٧	١٤,٠٠٨	٣٢,٨٣٠	٨١,٩٣٤	٨١,٩٣٤
صافي فجوة السيولة	٣٧,٠٣٢	٤,٣٦٩	٤٩٢	١٣,٠٠٠	٣١,٢٥٠	٦,١٤٨		
فجوة السيولة المتراكمة	٣٧,٠٣٢	٤١,٤٠١	٤١,٨٩٤	٥٤,٨٩٤	٨٦,١٤٤	٩٢,٢٩١		

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٢. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المجموعة صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والتي يتم سدادها نقداً أو باستخدام موجود مالي آخر.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. راجع إيضاح رقم ٣٢ للاستحقاقات المتوقعة لهذه المطلوبات.

	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠								
قروض لأجل	-	-	٣٢٧	-	٣٢٤	٣٤,٧٧٥	٢٦,٩٦٨	٦٢,٣٩٤
ودائع	١٥,١٥٥	٧٩	٢,٥٦٧	١,٣٤٤	٧٦٦	٩٦	٩٨,٠٩٧	١١٨,١٠٤
مطلوبات أخرى	-	-	-	٤,٤٤٤	-	-	-	٤,٤٤٤
مجموع المطلوبات	١٥,١٥٥	٧٩	٢,٨٩٤	٥,٧٨٨	١,٠٩٠	٣٤,٨٧١	١٢٥,٠٦٥	١٨٤,٩٤٢

	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٩								
قروض لأجل	-	-	٣٣٢	٨,٧٨٥	٨,٩٩٧	٣٤,٧٩٥	٢٧,٥٩٩	٨٠,٥٠٨
ودائع	١١,٧٧٤	٥,٥٢١	٢,٤٩١	٣,٤٧٣	٥٣٣	٣٧	١١,٤٩٥	٣٥,٣٢٤
مطلوبات أخرى	-	-	-	٤,٧٢٣	-	-	-	٤,٧٢٣
مجموع المطلوبات	١١,٧٧٤	٥,٥٢١	٢,٨٢٣	١٦,٩٨١	٩,٥٣٠	٣٤,٨٣٢	٣٩,٠٩٤	١٢٠,٥٥٥

يوضح الجدول أدناه تاريخ الانتهاء التعاقدي حسب الاستحقاق للالتزامات المحتملة والارتباطات الخاصة بالبنك.

	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	سنة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
التزامات محتملة	٣٦٣	٤٦٥	٤٥٦	٢٤٦	١,٥٣٠
ارتباطات	١,٤٥٠	-	٦١٧	١,٧٠٠	٣,٧٦٧
نفقات رأسمالية	-	٥٣	١,٠٧٤	١,٠٥٤	٢,١٨١
المجموع	١,٨١٣	٥١٨	٢,١٤٧	٣,٠٠٠	٧,٤٧٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
التزامات محتملة	٣٣٧	١٩٥	٣٣٠	٦٤٥	١,٥٠٧
ارتباطات	٣,٥٥٧	-	٢,٧٤٦	-	٦,٣٠٣
المجموع	٣,٨٩٤	١٩٥	٣,٠٧٦	٦٤٥	٧,٨١٠

	٢٠٢٠	٢٠١٩
نسبة تغطية السيولة	٪٤٩١	٪٤٢٠

لا يتوقع البنك أن يتم سحب جميع بنود الارتباطات قبل تاريخ انتهاء الارتباطات.

٣٣. المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية هي المخاطر الناتجة عن العقود غير القابلة للتنفيذ أو الدعاوى القضائية أو الأحكام السلبية التي قد تعطل أو تؤثر سلباً على العمليات التشغيلية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع الضوابط والإجراءات لتحديد المخاطر القانونية ويعتقد أن الخسائر، إن وجدت، لن تكون جوهرية.

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنه من تشغيل عملياته بسرعة ودقة. يعمل قسم المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى للبنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، ويقوم هذا القسم بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور. كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسب الآلي الرئيسية. ولهذا الغرض يتم عمل نسخ احتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. وهذا يضمن أنه في حالة عطل أنظمة الحاسوب، سيكون البنك قادراً على مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة احتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. إن الهدف الرئيسي لخطة استمرارية الأعمال هو ضمان أنه في حالة وقوع كارثة شاملة أو جزئية، فإنه ينبغي أن يكون البنك قادراً على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للعملاء، وللحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة التي تم تحديدها. يقوم البنك بإجراء عمليات تقييم المخاطر والسيطرة على التقييم الذاتي والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات بازل ٣ / التوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

٣٤. كفاية رأس المال

إن نسبة مخاطر موجودات البنك، والمحتسبة وفقاً لتوجيهات كفاية رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي، هي كما يلي:

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
قاعدة رأس المال		
رأس المال فئة ١	٧١,٦٣٧	٦٩,٣٤٤
رأس المال فئة ٢	١,١٩٤	١,٢٣٣
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	٧٢,٨٣١	٧٠,٥٧٧
الموجودات المرجحة للمخاطر (ب)	١١٤,٠٨٩	١٣٤,٤١٦
نسبة كفاية رأس المال (أ / ب * ١٠٠)	٦٣,٨٤٪	٥٢,٥١٪
الحد الأدنى المطلوب	١٢,٥٪	١٢,٥٪

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأسمال البنك ككل. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يتطلب مصرف البحرين المركزي من البنك الحفاظ على نسبه محدده من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. تستند أنظمة كفاية رأس المال الخاصة بمصرف البحرين المركزي إلى مبادئ اتفاقية بازل ٣ والتوجيهات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٤. كفاية رأس المال (تتمة)

يتم تحليل رأس المال التنظيمي للبنك إلى فئتين:

- يتضمن رأس المال فئة ١ على رأسمال الأسهم العادية فئة ١ ورأس المال الإضافي فئة ١

يشتمل رأس المال الأسهم العادية فئة ١ على رأسمال الأسهم العادية التي تستوفي المعايير ليتم تصنيفها كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والاحتياطيات المفصح عنها بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات العامة والاحتياطي الشرعي / القانوني والأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية الموحدة الخاصة بالبنك والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة والأرباح المبقاة بعد إجراء تعديلات تنظيمية تتعلق بالشهرة والبنود المدرجة في حقوق الملكية والتي يتم معها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.

يشتمل رأس المال الإضافي فئة ١ على الأدوات التي تستوفي المعايير ليتم إدراجها ضمن رأس المال الإضافي فئة ١، الأدوات التي تم إصدارها من قبل الشركات التابعة الموحدة المصرفية الخاصة بالبنك والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة التي تستوفي المعايير ليتم تصنيفها كرأسمال إضافي فئة ١ والتعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال الإضافي فئة ١.

يتضمن رأس المال فئة ٢ على الأدوات الصادرة عن البنك التي تستوفي المعايير ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ وفائض الأسهم الناتجة عن إصدار رأس المال فئة ٢ والأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الموحدة المصرفية الخاصة بالبنك المحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة التي تستوفي المعايير ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير المحددة على التمويل والمؤهلة ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ واحتياطي إعادة تقييم الموجودات من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال فئة ٢.

تخضع التعديلات التنظيمية للحدود المنصوص عليها من قبل وحدة كفاية رأس المال، ستكون هذه الاستقطاعات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠١٩. تفرض الأنظمة أوزان مخاطر أعلى بالنسبة لبعض التعرضات التي تتجاوز الحدود النسبية. إن هذه التعديلات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهن العقاري والموجودات الضريبية المؤجلة واحتياطي تحوط التدفقات النقدية وربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة وموجودات ومطلوبات صندوق مزايا التقاعد المحدد و الاستثمار في أسهم البنك الخاصة وإجمالي الحيازات المتبادلة في المنشآت المصرفية والمالية والاستثمار في أسهم رأسمال المنشآت المصرفية والمالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من الأسهم العادية الصادرة للمنشأة والاستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

يتم تصنيف العمليات المصرفية إما على أساس محفظة المتاجرة أو المحفظة المصرفية ويتم تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً للمتطلبات المحددة التي تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات والتعرضات غير المدرجة في الميزانية.

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال البنك في ١) ضمان امتثال البنك لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، ٢) الحفاظ على نسب رأسمالية عالية من أجل دعم أعماله و٣) زيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكل رأسماله وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على ظروف أعماله وخصائص مخاطر أنشطته. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

٣٥. تصنيف الموجودات والمطلوبات

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	صكوك / أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٢,٥٦٨	٢,٥٦٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٣,٧٢٢	٣,٧٢٢
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	-	-	-	١٤٦,٦٣٠	١٤٦,٦٣٠
أوراق مالية استثمارية	٥,٦٥٧	٢٤,١٠٥	١٢٦	٢٦,٤٧٦	٥٦,٣٦٤
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٣٧٤	٣٧٤
استثمارات عقارية	-	-	-	١١,٠٧١	١١,٠٧١
عقارات ومعدات	-	-	-	١,٩٢٦	١,٩٢٦
موجودات أخرى	-	-	-	٣,٨٢٨	٣,٨٢٨
مجموع الموجودات	٥,٦٥٧	٢٤,١٠٥	١٢٦	١٩٦,٥٩٥	٢٢٦,٤٨٣
المطلوبات					
قروض لأجل	-	-	-	٣٥,٣٠٤	٣٥,٣٠٤
ودائع	-	-	-	١١٨,٠٣٠	١١٨,٠٣٠
مطلوبات أخرى	-	-	-	٤,٤٤٤	٤,٤٤٤
مجموع المطلوبات	-	-	-	١٥٧,٧٧٨	١٥٧,٧٧٨

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات ديّن مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	١,٩٧٦	١,٩٧٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	١٤,٨٥٠	١٤,٨٥٠
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	-	-	-	٧٦,٧٣١	٧٦,٧٣١
أوراق مالية استثمارية	٥,٦٠٠	٢٤,٠١٩	١٨١	١١,٦٤٧	٤١,٤٤٧
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٣٢٢	٣٢٢
استثمارات عقارية	-	-	-	١١,٥٢٧	١١,٥٢٧
عقارات ومعدات	-	-	-	١,٩٩١	١,٩٩١
موجودات أخرى	-	-	-	٢,٤١٦	٢,٤١٦
مجموع الموجودات	٥,٦٠٠	٢٤,٠١٩	١٨١	١٢١,٤٦٠	١٥١,٢٦٠
المطلوبات					
قروض لأجل	-	-	-	٤٢,٢٩٣	٤٢,٢٩٣
ودائع	-	-	-	٣٤,٩١٨	٣٤,٩١٨
مطلوبات أخرى	-	-	-	٤,٧٢٣	٤,٧٢٣
مجموع المطلوبات	-	-	-	٨١,٩٣٤	٨١,٩٣٤

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٦. خسارة تعديل رأس المال والمساعدة الحكومية

خلال السنة الحالية، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (راجع الإيضاح رقم ٢-١) باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد - ١٩، تم إثبات خسائر تعديل لمرة واحدة بقيمة ٢,٣٦٠ ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل المدفوعات لفترة ٦ أشهر المقدمة لتمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية مباشرةً في قائمة حقوق الملكية. تم احتساب خسارة التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة المدرجة الحالية للموجات المالية في تاريخ التعديل. قام البنك بتأجيل المدفوعات على التعرضات المالية البالغة ٦٢ مليون دينار بحريني كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

وعلاوة على ذلك، وفقاً للتوجيهات التنظيمية، تم استلام مساعدة مالية بقيمة ٦٨٤ ألف دينار بحريني (والتي تمثل سداد محدد لجزء من تكاليف الموظفين ورسوم المرافق وإيجار الأرض) من الحكومة استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد - ١٩، ولذلك فإن صافي المبلغ من خسارة التعديل والمساعدات الحكومية قد بلغ ١,٦٧٥ ألف دينار بحريني.

٣٧. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لكي تتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر عمليات إعادة التصنيف هذه على صافي الخسارة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.

٣٨. صافي نسبة التمويل المستقر

يتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على النحو التالي:

البند	القيم غير المرجحة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	تاريخ استحقاق غير محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيم الموزونة
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال					
رأس المال التنظيمي	٧١,٦٣٢			١,٢٤٢	٧٢,٨٧٤
أدوات رأسمالية أخرى					
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة					
ودائع أقل استقرار					
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية					
تمويل بالجملة آخر		١٩,٣٤٠	١,٠٠٣	١٣٢,٩٩١	١٤٣,١٦٣
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر لالتزامات عقود التحوط					
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه		٤,٤٤٤			
مجموع التمويل المستقر المتاح	٧١,٦٣٢	٢٣,٧٨٤	١,٠٠٣	١٣٤,٢٣٣	٢١٦,٠٣٧
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	٥٣,٣٧٢				٢,٥٢٤
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية					
التمويلات والقروض / الأوراق المالية المنتجة:					
القروض المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى ١ والقروض المنتجة غير المضمونة للمؤسسات المالية		٣,٣٩٧			٥١٠
القروض المنتجة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها تمويلات:		١٩,٥٩٠	٥,١٧١		١٢,٣٨١
بترجيح مخاطر أقل من أو يساوي ٥٣٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي					
تمويلات الرهن العقاري المنتجة، ومنها تمويلات:					
بترجيح مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي				١٠٧,١٣٧	٩١,٠٦٦
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة					
موجودات أخرى:					
السلع المتداولة الفعلية، بما في ذلك الذهب					

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٨. صافي نسبة التمويل المستقر (تتمة)

	القيم غير المرجحة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيم الموزونة
صافي نسبة التمويل المستقر لموجودات التحوط					
صافي نسبة التمويل المستقر لالتزامات عقود التحوط قبل خصم أوجه الهامش المسجل					
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	٣٧,٨١٦				٣٧,٨١٦
البنود غير المدرجة في الميزانية	٤٢,٦٢٦				٢,١٣١
مجموع التمويل المستقر المطلوب	١٣٣,٨١٤	٢٢,٩٨٧	٥,١٧١	١٠٧,١٣٧	١٤٦,٤٢٨
نسبة صافي التمويل المستقر (٪) - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					١٤٨٪

٣٨. صافي نسبة التمويل المستقر (تتمة)

يتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على النحو التالي:

	القيم غير المرجحة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيم الموزونة
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال					
رأس المال التنظيمي	٦٨,٦٩٠			١,٢٣٢	٦٩,٩٢٢
أدوات رأسمالية أخرى					
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة		٥,٤٦٧			٤,٩٢٠
ودائع أقل استقرار					
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية					
تمويل بالجملة آخر		٢٠,٨٩٤	٤,٠١٧	٤٦,٨٣٧	٥٩,٢٩٣
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر لالتزامات عقود التحوط					
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه		٤,٤٤٤			
مجموع التمويل المستقر المتاح	٧١,٦٣٢	٢٣,٧٨٤	٤,٠١٧	٤٨,٠٦٩	١٣٤,١٣٥
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	٣٧,٤١٣				١,٧٧٥
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية					
التمويلات والقروض / الأوراق المالية المنتجة:					
القروض المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى ١ والقروض المنتجة غير المضمونة للمؤسسات المالية		١٢,٤٥٤	٢,٤٥٢		٣,٠٩٤
القروض المنتجة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها تمويلات:		١,٤٣٤	٢,١٤١		١,٧٨٨
بترجيح مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي				٥٦,٧٥٦	٤٨,٢٤٣
تمويلات الرهن العقاري المنتجة، ومنها تمويلات:					
بترجيح مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي				١٠٧,١٣٧	٩١,٠٦٦
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة					
موجودات أخرى:					
السلع المتداولة الفعلية، بما في ذلك الذهب					

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٨. صافي نسبة التمويل المستقر (تتمة)

الموجودات التي تم تسجيلها كهامش مبدئي لعقود التحوط والمساهمات في صناديق المتعثرة في السداد (CCPs)					
صافي نسبة التمويل المستقر لموجودات التحوط					
صافي نسبة التمويل المستقر لالتزامات عقود التحوط قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل					
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	٣٩,٦٣٤				٣٩,٦٣٤
البنود غير المدرجة في الميزانية	٣٥,٦٧١				١,٧٨٣
مجموع التمويل المستقر المطلوب	١١٢,٧١٨	١٣,٨٨٨	٤,٥٩٣	٥٦,٧٥٦	٩٦,٣١٧
نسبة صافي التمويل المستقر (٪) - كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩					١٣٩٪

المعلومات المالية الإضافية (تتمة)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (غير مدققة)

(لا تشكل المعلومات المالية المرفقة جزءاً من القوائم المالية الموحدة)

المعلومات التكميلية حول القوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الاقتصاد العالمي يقيس التغيرات + تأثير جائحة كوفيد - ١٩

لقد أدى تفشي جائحة كوفيد - ١٩ إلى حدوث انكماش اقتصادي عالمي جوهري والذي أثر سلباً على الأعمال التجارية. التأثير المستقبلي لجائحة كوفيد - ١٩ على الاقتصاد العالمي وعلى الأعمال التجارية غير مؤكد. وقد أدى تفشي جائحة كوفيد - ١٩ إلى قيام السلطات بتنفيذ العديد من الإجراءات لاحتواء انتشار وتأثير جائحة كوفيد - ١٩، مثل حظر السفر والقيود المفروضة عليه، والحجر الصحي، وأوامر بالبقاء في المنازل والقيود المفروضة على النشاط التجاري، بما في ذلك عمليات الإغلاق.

هذه الإجراءات، من بين أمور أخرى، تقيد بشدة النشاط الاقتصادي العالمي. فيما يلي أدناه التأثير الرئيسي لهذه الإجراءات:

- تعطيل سلاسل الإمداد العالمية: يدرك البنك أن مثل هذه الاضطرابات سيكون لها تأثير سلبي على الأداء وتؤثر على التدفقات النقدية / السيولة المالية لعملائنا الممولين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويراقب البنك عن كثب أداء العملاء، وبالأخص أولئك الذين يعتبرون من الفئات الضعيفة ويضع البنك إجراءات استباقية لمساعدتهم على تجاوز هذه الصعوبات. وقد وضعت وزارة المالية والاقتصاد الوطني خطة صندوق دعم السيولة لتمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي يمكن أن يستخدم بنك البحرين للتنمية منها مبلغ إجمالي يصل إلى ٨٠ مليون دينار بحريني لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتضررة للتغلب على هذه الصعوبات والحد من آثارها السلبية؛
- خفض تقييم الموجودات: لا يتوقع أن يكون لذلك أي تأثير جوهري حيث أن بنك البحرين للتنمية لا يقوم بتمويل مدعوم بالموجودات وجزء جوهري من الاستثمارات التي يقوم بها البنك هي في الأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها فقط لغرض المبلغ الأصلي والفائدة القائمة على المبلغ الأصلي. ومع ذلك، قد يؤثر ذلك على تقييمات الأوراق المالية المضمونة المحتفظ بها من قبل البنك ويؤدي إلى زيادة متطلبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- الزيادة الجوهرية في مستويات البطالة ونقص العمالة: ستؤثر التغيرات في مستوى التوظيف على القوة الشرائية للمواطنين/ الطلب على السلع والخدمات لعملائنا الممولين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى أدائهم/ سيولتهم. وكما ذكر من قبل، فإننا نراقب الوضع عن كثب ونتخذ أيضاً خطوات استباقية للتقليل من الآثار السلبية؛ و
- انخفاض السيولة في الأسواق لبعض الأوراق المالية مما أدى إلى حدوث تقلبات واضطرابات جوهرية في الأسواق المالية وأسواق الطاقة والسلع الأساسية: ولا يتوقع أن يكون لما هو وارد أعلاه أي تأثير مباشر على البنك لأن التمويل المستقر الطويل الأجل للبنك هو بالأساس من الحكومة والمؤسسات المالية الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك أصول سائلة عالية الجودة بنحو ٦٠ مليون، وهو ما يعتبر كافياً للنمو المتوقع للسنة القادمة. ومع ذلك، يواصل البنك استكشاف جميع الطرق الممكنة لجمع الأموال المستقرة من أجل النمو في المستقبل.

وكما أثرت هذه الإجراءات تأثيراً سلبياً، ويمكن أن تستمر في التأثير سلبياً على الأعمال التجارية والمشاركين في السوق وعلى الأطراف الأخرى وعملائنا وعلى الاقتصاد العالمي لفترة طويلة من الزمن. وإذا استمرت الظروف الاقتصادية الحالية أو استمرت في التدهور، فإننا نتوقع أن يكون لهذه البيئة الاقتصادية الكلية تأثير سلبي مستمر على أعمالنا ونتائج عملياتنا، التي يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الطلب على منتجاتنا وخدماتنا: على الرغم من الصعوبة الشديدة لتقييم التأثير الطويل المدى على الطلب على المنتجات والخدمات، فإن البنك يشهد في الوقت الحالي زيادة في الطلب نتيجة لوجود ضغط على السيولة بسبب الاضطراب في سلسلة الإمداد وتراجع الطلب على المنتجات/الخدمات؛
- فترات طويلة لأسعار الفائدة المخفضة: لا يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري حيث أن جزءاً رئيسياً من المطلوبات التي تستحق عليها فائدة هي بأسعار فائدة ثابتة من المؤسسات المالية الإقليمية، وهي أسعار أدنى بكثير من معدلات الفائدة المتداولة في السوق؛
- ومع ذلك، فإن الهوامش التي يكتسبها البنك من محفظته التمويلية والاستثمارية تتعرض لضغوط نتيجة لانخفاض العوائد؛
- انخفاض رسوم إدارة الموجودات؛ لا يتوقع أن يكون هناك تأثير جوهري لأن البنك لديه أنشطة ضئيلة قائمة على الرسوم ولا تقوم بتنفيذ أنشطة إدارة الموجودات؛
- انخفاض إيرادات المبيعات والمتاجرة نتيجة لانخفاض السيولة في السوق الناتجة عن زيادة التقلبات؛ غير قابلة للتطبيق. لا يقوم بنك البحرين للتنمية بإجراء أي أنشطة تجارية؛
- زيادة المصروفات غير المتعلقة بالفوائد، بما في ذلك الخسائر التشغيلية؛ بلغت المصروفات التشغيلية لبنك البحرين للتنمية الحد الأدنى وقد انخفضت بشكل جوهري على مدى السنوات القليلة السابقة نتيجة للرقابة الصارمة التي تم ممارستها. وعلاوة على ذلك، فقد كان مجموع المصروفات التشغيلية هامشياً خلال النصف الأول من سنة ٢٠٢٠ على الرغم من التكاليف الإضافية المتكبدة لتيسير العمل السلس عن بعد، وتعزيز سلامة بيئة العمل وما إلى ذلك؛

المعلومات المالية الإضافية (تتمة)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (غير مدققة)

الاقتصاد العالمي يقيس التغيرات + تأثير جائحة كوفيد - ١٩ (تتمة)

- زيادة الخسائر الائتمانية نتيجة لتدهور الوضع المالي للمستهلكين والمقترضين التجاريين، بما في ذلك انخفاض قيم الموجودات والضمانات، والتي قد تستمر في زيادة مخصصات الخسائر الائتمانية والديون المستحقة الخاصة بنا. ينفذ بنك البحرين للتنمية نهجاً متحفظاً لإثبات الخسائر الائتمانية على حساب قطاع المخاطر العالية التي يخدمها. علاوة على ذلك، فإن محفظة صيد الأسماك والزراعة مضمونة بالكامل من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني وجزء رئيسياً من التعرض لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو بضمان تمكين. وعلاوة على ذلك، يتم تأمين المحفظة الإضافية المستهدفة حالياً بالكامل عن طريق النقد من طرف ثالث؛ و
- تعطيل العمليات التشغيلية للبنك. وفقد كانت استجابة البنك من حيث استمرارية تصريف أعمال قوية جداً.

(أ) ظل ٧٥٪ من شبكة الفروع ممتوحة للأعمال التجارية، و

(ب) قد تمكن البنك من توظيف موارده/قدراته التكنولوجية لتمكين ما يقرب من ٦٠٪ من الموظفين من العمل عن بعد.

كما يمكن أن تتأثر مخصصات الخسائر الائتمانية والديون المستحقة الخاصة بنا بالتقلبات المستمرة في أسواق الطاقة والسلع.

أي ارتفاع في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لجائحة كوفيد - ١٩.

	رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٢٠١٩/١٢/٣١	ارتفع في تغيرات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لجائحة كوفيد - ١٩	رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١
المرحلة ١	٦٤٢	٣٢٠	٩٦٢
المرحلة ٢	١٩٦	(١٩٦)	٤٢٩
المرحلة ٣*	٢١,٢٦٨	(٧,٢٩٤)	١٣,٩٧٤

* يعزى الانخفاض إلى شطب المجموعة للموجودات التمويلية التقنية التي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن السيولة العامة قد تتأثر و/أو قد يتأثر رأس المال التنظيمي سلباً بسحب العملاء للودائع، والتقلبات والاضطرابات في أسواق رأس المال والائتمان والتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي واستمرار سحب العملاء التسهيلات الائتمانية والتخفيضات المحتملة في درجات التصنيف الائتمانية، لا يتوقع أن يكون لها تأثير مباشر جوهري على بنك البحرين للتنمية نتيجة لما يلي:

- يتم تمويل البنك بالكامل عن طريق المساهمة في رأس المال/ التمويل الطويل الأجل بأسعار ثابتة من المؤسسات المالية الإقليمية؛
- تم تقديم التمويل الإضافي خلال السنة المالية الحالية من خطة نسبة تغطية السيولة الممولة من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني؛
- يحتفظ البنك مقابل الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية البالغ ١٢,٥٪، نسبة كفاية رأسمال يتجاوز ٥٠٪؛ و
- لا يحتفظ البنك بأي مركز ممتوح في النقد الأجنبي يتجاوز ما يعادل ٠,٥ مليون دينار بحريني.

المؤشرات الرئيسية لرأس المال والسيولة

	الحد الأدنى التنظيمي	الربع الرابع ٢٠٢٠	السنة المنتهية ٢٠١٩	الأسباب الكامنة وراء
نسبة تغطية السيولة	١٠٠٪	٤٩١٪	٤٢٠٪	التمويل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني
صافي نسبة التمويل المستقر	١٠٠٪	١٤٨٪	١٣٩٪	
رأس المال الأسهم العادية فئة ١	١٢,٥٠٪	٦٢,٧٩٪	٥١,٥٩٪	جزءً رئيسياً من الإقراض الإضافي هو مقابل الضمانات النقدية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني

إذا أصبحنا غير قادرين على تشغيل أعمالنا التجارية بنجاح من بعد، بما في ذلك، على سبيل المثال، فشل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداخلية أو الخارجية أو زيادة معدلات مرض الموظفين أو فرض قيود حكومية على موظفينا أو عملياتنا، فإن ذلك يمكن أن يؤثر سلباً أيضا على وضعنا فيما يتعلق باستمرارية أعمالنا ويؤدي إلى تعطيل أعمالنا التجارية.

إلى الحد ما لا تزال جائحة كوفيد - ١٩ تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي وتؤثر سلباً على أعمالنا التجارية أو نتائج عملياتنا التشغيلية أو وضعنا المالي، فقد يكون لها أيضاً تأثير في زيادة احتمالية المخاطر و/أو حجم المخاطر الأخرى. واستجابةً للظروف الاقتصادية وأوضاع السوق الناتجة عن جائحة كوفيد - ١٩، عملت الحكومات والسلطات التنظيمية، بما فيها المصارف المركزية، على تقديم الحوافز المالية والنقدية لدعم الاقتصاد العالمي. ففي البحرين، قام مصرف البحرين المركزي والجهات الحكومية الأخرى، من ضمن أمور أخرى، بما يلي:

المعلومات المالية الإضافية (تتمة)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (غير مدققة)

الاقتصاد العالمي يقيس التغيرات + تأثير جائحة كوفيد - ١٩ (تتمة)

- خفض الاحتياطي النقدي المطلوب؛ تم تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي من قبل مصرف البحرين المركزي من ٥٪ إلى ٣٪ مما أدى إلى إثبات ٩٤٩ ألف دينار بحريني من الأموال التي يحتفظ بها مصرف البحرين المركزي.
- البرامج المنفذة لتعزيز السيولة بما في ذلك اتفاقيات إعادة الشراء بدون فوائد: لدى بنك البحرين للتنمية السيولة كافية وقد لا يحتاج إلى الاستفادة من هذا التسهيل؛
- يتطلب من البنوك تأجيل سداد مدفوعات القروض لمدة ٦ أشهر للعملاء دون فرض أية فائدة إضافية وتأجيل إضافي لمدة أربعة أشهر مع احتساب الفائدة. امتثالاً للتوجيهات المذكورة أعلاه، فقد سمحنا بتأجيل الأقساط المستحقة خلال فترة الستة أشهر من تاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ إلى ٣١ أغسطس ٢٠٢٠ لحسابات ٢,٤٦٦ عميل وبإجمالي ٦٠,٦٤ مليون دينار بحريني دون فرض أية فوائد أو أرباح إضافية. بلغ المبلغ الإجمالي للأقساط المؤجلة ١٦,٦٦ مليون دينار بحريني. تم احتساب خسارة تعديل بمبلغ وقدره ١,٦٨ مليون دينار بحريني (بعد حسم الإعانات المستلمة من الحكومة) على الأرباح المبقاة وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي؛
- برامج معلنة لدعم الأعمال التجارية عن طريق تقديم المساعدة الحكومية المباشرة. حصل البنك (بما في ذلك الشركات التابعة) على مبلغ وقدره ٥٧٦ ألف دينار بحريني كدعم للرواتب من الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مقابل رواتب الموظفين البحرينيين لمدة ثلاثة أشهر، ومبلغ وقدره ١٠٨ ألف دينار بحريني كإعفاء عن رسوم الكهرباء ومبلغ وقدره ١٩ ألف دينار بحريني كدعم إيجار الأرض من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة؛
- توضيح التوقعات الإشرافية فيما يتعلق بتعديلات القرض نتيجة لجائحة كوفيد - ١٩ المرتبط بعدم السداد؛ و
- توضيح التوقعات بالنسبة لبعض الأنظمة المصرفية المتعلقة بالمخاطر الائتمانية للطرف الآخر، والمعيار المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية والمعالجة التنظيمية لكفاية رأس المال.

ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن هذه الإجراءات سوف تحفز الاقتصاد العالمي أو تتفادى استمرار ظروف الركود في الأسواق أو الاقتصاديات التي يتم فيها إجراءات عملياتنا التشغيلية. يمكن أن تؤدي مشاركتنا وتنفيذنا لهذه الإجراءات والإجراءات الأخرى التي تتخذها الحكومات والسلطات التنظيمية إلى إلحاق ضرر بالسمعة وقد تؤدي إلى التقاضي، بل وقد تستمر في ذلك، بما في ذلك الدعاوى الجماعية أو الإجراءات التنظيمية والإجراءات الحكومية. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى أحكام وتسويات وعقوبات وغرامات تضر بالأعمال التجارية. وما زلنا نراقب عن كثب تأثير جائحة كوفيد - ١٩ والمخاطر المرتبطة بها مع تطورها على الصعيد العالمي. إن حجم ومدة تفشي جائحة كوفيد - ١٩ الحالية واحتمال حدوث المزيد من تفشي لجائحة كوفيد - ١٩، والإجراءات المستقبلية التي تتخذها السلطات الحكومية و/أو الجهات الأخرى للتصدي لجائحة كوفيد - ١٩ وآثارها المباشرة وغير المباشرة في المستقبل على الاقتصاد العالمي وعلى أعمالنا التجارية ونتائج عملياتنا التشغيلية، أمور غير مؤكدة إلى حدٍ كبير. وقد تتسبب جائحة كوفيد - ١٩ في حدوث ركود اقتصادي طويل الأمد على الصعيد العالمي أو الوطني أو آثار أطول أمداً على الأوضاع الاقتصادية مما هو موجود حالياً، مما قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالنا التجارية ونتائج عملياتنا التشغيلية ووضعنا المالي.

التوقعات الاقتصادية: لا تزال أوجه عدم التيقن في الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي بسبب جائحة كوفيد - ١٩ غير واضحة، ومن المتوقع أن يؤثر الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي الإقليمي على حد سواء وانخفاض أسعار النفط والتغيرات في التضخم على أداء البنوك. ومع ذلك، قد لا يكون من الممكن إجراء تقدير موثوق به لبنك البحرين للتنمية إلا بمرور الوقت. ونحن نراقب الوضع عن كثب وسنتخذ الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وجائحة كوفيد - ١٩ (الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وجائحة كوفيد - ١٩)؛ بنود منفصلة لأي تكاليف غير عادية وغير متكررة وغير اعتيادية مثل خسارة الدخل وشراء العقارات والآلات والمعدات ودفع رواتب أجور الموظفين العاطلين وتكاليف الدعم الاحتياطي/ إعادة الهيكلة وزيادة تكاليف الفحص / التنظيف / الأمن، ودفع مبالغ أكثر مقابل النقل، تكلفة شراء التأمين وما إلى ذلك.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	١٥٥٦ ألف
مضافا إليها: المصروفات المباشرة العائدة إلى جائحة كوفيد - ١٩	٢٩ ألف
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وجائحة كوفيد - ١٩	١٥٨٥ ألف

كيف تقوم المجموعة بالمواجهة + الإجراءات الموضوعة + نقاط القوة/ الضعف في الهيكل الحالي

التفسير النوعي لطبيعة أكبر حالات التعرض للبنك ومدى حساسيتها / تأثيرها بجائحة كوفيد - ١٩، واستراتيجيات الأعمال التي تم تنفيذها كاستجابة لتلك المخاطر (الاستثمار في السندات الحكومية وما إلى ذلك).

تم توضيح طرق التخفيف / الإجراءات التي اتخذها البنك للحد من الآثار السلبية للمخاطر المعززة الناتجة عن جائحة كوفيد - ١٩ على أساس كل من الجدول الوارد أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، إجراء البنك مؤخراً تقييماً لتأثير جائحة كوفيد - ١٩ على أكبر حالات تعرضات البنك. وتتسم حالات التعرض هذه بالتنوع داخل قطاعات صناعية متعددة. واستناداً إلى تقييم التأثير، وضع البنك بعض خطط عمل معينة للتعامل مع القروض التي تتطلب إعادة هيكلة.

ولا ينبغي اعتبار المعلومات المذكورة أعلاه بمثابة مؤشر على نتائج السنة بأكملها أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. وبما أن وضع جائحة كوفيد - ١٩ غير مؤكد ولا يزال في مرحلة التطور، فإن التأثير المذكور أعلاه هو اعتباراً من تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف مما قد يؤدي إلى أن تكون تلك المعلومات قديمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تمثل هذه المعلومات تقييما شاملاً كاملاً لتأثير جائحة كوفيد - ١٩ على المجموعة. كما لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل مدققي الحسابات الخارجيين.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالعنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد أصحاب المصلحة في مجموعة بنك البحرين للتنمية بمعلومات مفصلة عن النهج الذي يتبعه البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس كفاية رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات اتفاقية بازل ٣ الخاصة برأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة أعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لكفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

اعتمد بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين اعتمد أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية وذلك لتحديد متطلبات رأس المال.

إن الإفصاحات الواردة في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢. مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣

إن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، تتفق مع إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الذي تم وضعه من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، بما في ذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن معلومات حول إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

قواعد كفاية رأس المال الخاصة بمصرف البحرين المركزي:

لقد تمت زيادة الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لإجمالي نسبة كفاية رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال) من ١٢٪ إلى ١٢,٥٪، مقارنة مع ١٠,٥٪ التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم إدخال حدود وحدود دنيا حديثاً من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل إتفاقية بازل ٣ مثل الحد الإدنى لنسبة رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بنسبة ٩٪ (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال) والحد الأدنى لنسبة رأس المال فئة ١ بنسبة ١٠,٥٪ (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال).

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين يستخدم أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

أ) مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر المالية المحتملة نتيجة لعدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيل الائتماني. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف الأخرى لكل من الموجودات المدرجة والبنود غير المدرجة بالميزانية. يتمتع البنك ببنية قوية لإدارة المخاطر الائتمانية، والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاح رقم ٢ حول القوائم المالية الموحدة.

لا يستخدم البنك أي مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان وتستند تعرضات تصنيف المخاطر على إطار الائتماني الداخلي والمبادئ التوجيهية للسياسة الخاصة بالبنك.

ولأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لاحتساب مخاطر الائتمان.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢. مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣ (تتمة)

ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية).

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق.

ج) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المالية نتيجة للأخطاء البشرية أو الاحتيال أو خلل في الأنظمة أو التأخر في تسجيل المعاملات. ومن أجل إدارة هذه المخاطر وتخفيفها، يتأكد البنك من وجود الأنظمة والموارد (المالية والموظفين) المناسبة لدعم عمليات البنك. يتم تنفيذ الفصل الصحيح بين الواجبات والضوابط الأخرى (بما في ذلك التسويات والمراقبة وإعداد التقارير) لدعم مختلف العمليات والأنشطة.

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية، يستخدم بنك البحرين للتنمية أسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية.

الإصلاحات التنظيمية

يمارس البنك أنشطته كبنك تجزئة مع إعفاءات خاصة بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي، ويقع المقر الرئيسي والفروع في مملكة البحرين. يتم احتساب متطلبات كفاية رأس المال للبنك على أساس موحد.

٣. هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تتكون المجموعة من البنك وشركاته التابعة التالية:

الاسم	بلد التأسيس
مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة ش.ش.و	مملكة البحرين
شركة مركز البحرين لتنمية التصدير ش.ش.و	مملكة البحرين
شركة الواحة لصندوق المشاريع المشتركة	مملكة البحرين
شركة ركن الشرق الأوسط للاستشارات ذ.م.م*	مملكة البحرين

* يتعرض البنك أو لديه حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركته مع شركة ركن الشرق الأوسط للخدمات الاستشارية ذ.م.م.؛ ولديه القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على شركة ركن الشرق الأوسط للخدمات الاستشارية ذ.م.م.، وبالتالي تعتبر شركة تابعة للبنك.

القيود المفروضة على رأس المال وتحويل الأموال داخل المجموعة

بما إن الشركات التابعة للبنك ليست مؤسسات مالية خاضعة للتنظيم، لذلك لا توجد عوائق تنظيمية على تحويل الأرباح المبقاة إلى البنك. إلا أن، باعتبار البنك منشأة مستقلة قانونياً، فإن تحويل رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية يتطلب الحصول على موافقة المساهمين. بصفته المساهم الرئيسي (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في المنشأة، فإن يملك البنك الحق في إتخاذ الإجراءات القانونية لتحويل رأس المال. إن الشركات التابعة للبنك مسجلة ومقرها في البحرين، ولا توجد ضوابط لعملية الصرف أو قيود أخرى على تحويل الأموال.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٤. هيكل رأس المال وكفاية رأس المال

تتكون قاعدة رأس المال التنظيمي للبنك من (أ) رأسمال الأسهم العادية فئة ١ والذي يتكون من أسهم رأس المال والاحتياطيات والأرباح المبقاة. (ب) رأس المال فئة ٢ والذي يتكون من المخصصات العامة بشأن خسائر القروض.

هيكل رأس المال والحد الأدنى لرأس المال وكفاية رأس المال

يتكون رأس المال المدفوع للبنك من الأسهم العادية فقط وليس لديه أي نوع آخر من أدوات رأس المال. مساهمو البنك هم وزارة المالية بنسبة (٨٩,٧٤٪) والهيئة العامة للتأمينات وصندوق التقاعد العسكري بنسبة (٥,١٣٪ لكل منهما).

فيما يلي أدناه تفاصيل قاعدة رأس المال التنظيمي للبنك:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رأس المال الأسهم العادية فئة ١	
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	٦٥,٠٠٠
احتياطي قانوني / إجباري	١,١٨٦
خسائر متراكمة	(٣٠٦)
احتياطيات أخرى	٤,٠٤٨
ربح الفترة الحالية	٥٦٣
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لاستثمارات (الدين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,١٤٦
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (أ)	٧١,٦٣٧
رأس المال الإضافي فئة ١	-
مجموع رأس المال الإضافي فئة ١	٧١,٦٣٧
رأس المال فئة ٢	
الخسائر الائتمانية المتوقعة	١,١٩٤
مجموع رأس المال فئة ٢ (ب)	١,١٩٤
مجموع قاعدة رأس المال (فئة ١+ فئة ٢) (ج= أ+ ب)	٧٢,٨٣١

متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة للمخاطر

	التعرضات الائتمانية قبل تقليل المخاطر الائتمانية	الضمانات المالية المؤهلة	التعرضات الائتمانية بعد تقليل المخاطر	التعرضات الموزونة للمخاطر	رأس المال التنظيمي المطلوب بنسبة ١٢,٥٪
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
بنود نقدية	١٧٧	-	١٧٧	-	-
محفظة الحكومات	٩١,٧٩٧	-	٩١,٧٩٧	-	-
بنوك	٦٢٢	-	٦٢٢	٤٠٩	٥١
شركات	١٣٧,٠٠٢	٤٣,٦٢٩	٩٣,٣٧٣	٤٩,٧٦٩	٦,٢٢١
تعرضات فات موعد استحقاقها	١٤,٧٣١	٧,٦٤١	٧,٠٩٠	٧,٦٧٨	٩٦٠
أوراق مالية استثمارية	٥,٠٠٣	-	٥,٠٠٣	٧,٨٧٨	٩٨٥
عقارات مملوكة	١٣,١٨٦	-	١٣,١٨٦	٢٥,٤١١	٣,١٧٦
موجودات أخرى	٤,٣٨٦	-	٤,٣٨٦	٤,٣٨٦	٥٤٨
مجموع تعرضات مخاطر الائتمان	٢٦٦,٩٠٤	٥١,٢٧٠	٢١٥,٦٣٤	٩٥,٥٣١	١١,٩٤١
مخاطر السوق				٧٢٥	٩١
المخاطر التشغيلية				١٧,٨٣٣	٢,٢٢٩
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر (د)				١١٤,٠٨٩	١٤,٢٦١
نسبة كفاية رأس المال (ب)/(د)				٦٣,٨٤٪	
نسبة كفاية رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (أ)/(د)				٦٢,٧٩٪	

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ه. مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين للتنمية لمخاطر الإئتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الإئتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

لدى البنك تعرضات مخاطر ائتمانية ممولة وغير ممولة متنوعة. يتم تصنيف هذه التعرضات كمحفظة موحدة وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي

وفيما يلي وصف موجز للمحفظة الموحدة المطبقة:

أ. مطالبات على محفظة الحكومات:

تتعلق هذه المخاطر بتعرضات محفظة الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. يتم وزن مخاطر المطالبات المتعلقة بجميع حكومات البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٠٪. يتم تعيين أوزان المخاطر للمطالبات على جميع الجهات الحكومية الأخرى بنسبة ٠٪ عندما تكون هذه المطالبات معروضة وممولة بالعملة المحلية ذات الصلة لتلك الجهات الحكومات. يتم وزن المخاطر المتعلقة بالمطالبات الحكومات، بخلاف تلك المذكورة أعلاه على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

ب. أوراق مالية استثمارية وصكوك:

يتم وزن مخاطر الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بنسبة ١٠٠٪ في حين سيتم وزن مخاطر استثمارات أسهم حقوق الملكية غير المدرجة بنسبة ١٥٠٪.

ج. مطالبات على البنوك:

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية (ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتل إنتلجنس). يتم تعيين وزن مخاطر للمطالبات قصيرة الأجل للبنوك التي تم تأسيسها محلياً بنسبة ٢٠٪ عندما تكون تلك المطالبات على البنوك ذات تواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل وتكون المطالبات معروضة وممولة إما بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي.

يتم تعيين وزن المخاطر التفضيلية الذي يعتبر الفئة الأكثر تفضيلاً عن فئة وزن المخاطر الموحدة للمطالبات على البنوك الأجنبية المرخصة في البحرين ذات تواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل المعروضة والممولة بالعملة المحلية ذات الصلة. يتم السماح بوزن المخاطر التفضيلية تلك للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المرخصة في ولايات قضائية أخرى فقط إذا كانت الجهة الإشرافية المعنية تسمح بوزن المخاطر التفضيلية تلك بالنسبة للمطالبات قصيرة الأجل على مصارفها.

ولن تحصل أي مطالبة على مصرف غير مصنف وزن مخاطر أقل من تلك المطبقة على المطالبات المتعلقة بالحكومة التأسيسية.

د. مطالبات على الشركات:

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الائتمانية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ لمطالبات الشركات غير المصنفة.

ه. اضمحلال الموجودات:

يقوم البنك بإجراء تقييم في تاريخ إعداد كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد. يعتبر الموجود المالي مضمحل فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر من الأحداث بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكبد على أثره "حدث الاضمحلال") وبأن وقوع حدث الاضمحلال (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي الذي يمكن تقديره بموثوقية. من الممكن أن يتضمن دليل الاضمحلال على مؤشرات بأن المقترض يواجه صعوبة مالية جوهرية، أو تعثر في السداد أو تأخر المقترض في سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو المبلغ الأصلي للقرض أو احتمال كبير على أن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي آخر وحيث توجد معلومات تشير بحدوث انخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة القابلة للقياس، أو حدوث تغيرات في المبالغ المتأخرة الدفع أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد.

و. تسهيلات تمويلية معاد هيكلتها:

يسعى البنك، كلما أمكنه ذلك، لإعادة هيكلة التسهلات التمويلية بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على تسهيل تمويلي بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة التسهيلات التمويلية المعاد تفاوضها لضمان الوفاء بجميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. تخضع التسهيلات التمويلية باستمرار لتقييم الاضمحلال، ويتم احتسابها بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للتسهيل التمويلي.

ز. تعرضات فات موعد استحقاقها:

تتضمن هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة ١٠٠٪ أو بنسبة ١٥٠٪ اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه الموجودات.

ح. محفظة الأسهم:

يتم تعيين وزن مخاطر كحد أدنى بنسبة ١٠٠٪ للأوراق المالية الاستثمارية والمنشآت المالية المدرجة أو يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٥٠٪ للمنشآت غير المدرجة، ما لم تتجاوز هذه الاستثمارات ١٠٪ من رأس المال المؤهل للمنشأة المستثمر فيها، وفي هذه الحالة يتم خصمها من رأسمال البنك.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٥. مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر الثالث (تتمة)

ط. موجودات أخرى:

يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ للموجودات الأخرى.

ي. العقارات المملوكة:

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (أي المملوكة بصورة مباشرة أو عن طرق الاستثمار في الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الاستثمار العقاري) يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة ٢٠٠٪. يتم تعيين وزن مخاطر للاستثمار في الشركات العقارية المدرجة أو الاستثمار في الشركات العقارية غير المدرجة بنسبة ٣٠٠٪ أو ٤٠٠٪ على التوالي. الممتلكات التي تشغلها المجموعة موزونة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪.

ك. معاملات وأرصدة مع الأطرف ذي العلاقة:

تعتبر الأطراف على أنها أطراف ذات علاقة إذا كان لدى إحدى الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ مؤثر على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة على المؤسسات التي يمارس عليها البنك نفوذاً مؤثراً والمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف ذات العلاقة ضمن الأعمال الاعتيادية وبمعدلات عمولات وفائدة تجارية (راجع الإيضاح رقم ١٦ حول القوائم المالية الموحدة).

أن المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة هي غير مضمونة.

ل. تعرضات مع أطراف عالية الاستدانة:

لا يقدم البنك القروض للأطراف عالية الاستدانة والأطراف الأخرى ذات المخاطر العالية على النحو المحدد في الإفصاحات العامة -١-٣-٢٤(هـ).

٦. مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

	مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	مجموع التعرضات الائتمانية غير الممولة	متوسط التعرضات الائتمانية الربع السنوي
حكومات	٥٦,٠٧٢	٣٥,١٤٨	٩٢,١٨٠
بنوك	٦٢٢	-	٢,٣٧٧
شركات	١٣١,٨٩٩	٢,٩٨٠	١٣٢,٧٨٦
تعرضات فات موعد استحقاقها	١٤,٧٣١	-	١٥,٣٢١
موجودات أخرى وبنود نقدية	٣,٥٥٠	-	٣,١٨١
مجموع مخاطر الائتمان	٢٠٦,٨٧٤	٣٨,١٢٨	٢٤٥,٨٤٥

٧. تركز مخاطر الإئتمان حسب القطاع الصناعي والإقليم الجغرافي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

		٢٠٢٠		
	الإقليم	ممولة	غير ممولة	المجموع
حكومية وقطاع عام	البحرين	٥٦,٠٧٢	٣٥,١٤٨	٩١,٢٢٠
بنوك ومؤسسات مالية	البحرين	٦٢٢	-	٦٢٢
تجاري وصناعي	البحرين	٩١,٦٣٩	٦٤١	٩٢,٢٨٠
مؤسسات تعليمة وصحية	البحرين	٨,٦٨١	١٥٠	٨,٨٣١
ضيافة ووسائل الاعلام ومواصلات	البحرين	١٤,٤٥٤	١٥٠	١٤,٦٠٤
صيد الأسماك والزراعة	البحرين	٥,٣٩٠	-	٥,٣٩٠
تجهيز الأغذية	البحرين	٨,٦٤١	١٢	٨,٦٥٣
أخرى	البحرين	٢١,٣٧٥	٢,٠٢٧	٢٣,٤٠٢
المجموع		٢٠٦,٨٧٤	٣٨,١٢٨	٢٤٥,٠٠٢

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٨. تركز مخاطر الائتمان أعلى بنسبة ١٥٪ عن الحد الإلزامي للفرد

مجموع تعرضات مخاطر الائتمان يتجاوز بنسبة ١٥٪ عن الحد الإلزامي للفرد

	٢٠٢٠
الحكومات	٩١,٣٩٠

٩. تقسيم القروض المتعثرة ومخصص الاضمحلال حسب القطاع

	قروض مضمحلة (محسوم منها مخصص)	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المخصص للفترة	مبالغ مشطوبة
تمويل المشاريع	١٣,٥٦٦	١٣,٩٧٤	٢٦٠	٧,٥٥٤
صيد الأسماك والزراعة	١,١٦٥	-	-	-
	١٤,٧٣١	١٣,٩٧٤	٢٦٠	٧,٥٥٤

١٠. الاستحقاق التعاقدي المتبقي

تحليل الاستحقاق للموجودات

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان الاستحقاق التعاقدي المتبقي لموجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠	لغاية شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٣ سنوات	من ٣ إلى ٥ سنوات	من ٥ إلى ١٠ سنوات	من ١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	٢,٣٩١	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٣٩١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,٧٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٧٢٢
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	١٦,٨٢٨	١,٤٦٠	١,٣٠١	٥,١٧١	٥٥,٨٩٢	١٤,٧٩٨	٥٠,٠٠٩	١,١٧١	-	١٤٦,٦٣٠
أوراق مالية استثمارية	٥٠,٥٨١	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٠,٥٨١
موجودات أخرى	-	-	٣,٥٥٠	-	-	-	-	-	-	٣,٥٥٠
مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	٧٣,٥٢٢	١,٤٦٠	٤,٨٥١	٥,١٧١	٥٥,٨٩٢	١٤,٧٩٨	٥٠,٠٠٩	١,١٧١	-	٢٠٦,٨٧٤
تعرضات ائتمانية غير ممولة	٥,٢٤٢	١٥,٠٢٢	٣٢٩	١٧,٢٨٩	٢٤٠	٦	-	-	-	٣٨,١٢٨
مجموع المخاطر الائتمانية	٧٨,٧٦٤	١٦,٤٨٢	٥,١٨٠	٢٢,٤٦٠	٥٦,١٣٢	١٤,٨٠٤	٥٠,٠٠٩	١,١٧١	-	٢٤٥,٠٠٢

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١١. قروض فات موعد استحقاقها ومضمحلة - التحليل الزمني

١) حسب المنطقة الجغرافية

	٢٠٢٠			
	ثلاثة شهور إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى ثلاثة سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
البحرين	١٦,٣٨٧	٣,٤٠١	١,١٠٢	٢٠,٨٩٠
المجموع	١٦,٣٨٧	٣,٤٠١	١,١٠٢	٢٠,٨٩٠

٢) حسب الطرف الآخر

	٢٠٢٠			
	ثلاثة شهور إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى ثلاثة سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
تمويل المشاريع	١٥,٨٦٨	٢,٩٥٥	٦٩٧	١٩,٥٢٠
صيد الأسماك والزراعة	٥١٩	٤٤٦	٤٠٥	١,٣٧٠
المجموع	١٦,٣٨٧	٣,٤٠١	١,١٠٢	٢٠,٨٩٠

١٢. التوزيع الجغرافي لمخصصات الاضمحلال لقروض وسلف العملاء

يعمل ويمنح البنك وشركاته التابعة القروض / التسهيلات التمويلية المحلية للمنشآت والأفراد البحرينيين فقط

	٢٠٢٠
البحرين	
مخصص اضمحلال محدد - المرحلة ٣	١٣,٩٧٤
المجموع	١٣,٩٧٤

١٣. تسوية التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة

	٢٠٢٠		
	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٢١,٢٦٨	٨٣٨	٢٢,١٠٦
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(٧,٥٥٤)	-	(٧,٥٥٤)
المخصص للسنة	١,٨٥١	١,٢١٥	٣,٠٦٦
استردادات خلال السنة	(١,٥٩١)	(٦٦٢)	(٢,٢٥٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٣,٩٧٤	١,٣٩١	١٥,٣٦٥

تسهيلات ائتمانية معاد هيكلتها

قام البنك بإعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية البالغة ٤,٠١٣ ألف دينار بحريني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وقد ارتبطت إعادة هيكلة الامتيازات بصورة رئيسية بتأجيل أقساط القروض لمساعدة العملاء في التغلب على ظروف الأزمة النقدية المؤقتة أو إعادة تنظيم عملية السداد مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترض.

لم يكن لعملية إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية أو المستقبلية وكانت بصورة أساسية لتمديد فترة القرض / التمويل.

١٤. التخفيف من مخاطر الائتمان

يتم احتساب الحد من متطلبات رأس المال التي تعزى إلى تخفيف مخاطر الائتمان بطرق مختلفة وذلك حسب نوع تخفيف مخاطر الائتمان. الضمانات الرئيسية المتخذة لتخفيف مخاطر التعرضات الائتمانية هي الودائع المحتفظ بها من قبل العملاء ورهن العقارات السكنية / التجارية والأوراق المالية الاستثمارية والضمانات المقابلة من البنوك الأخرى وضمانات تمكين وما إلى ذلك، إلا أنه لأغراض احتساب كفاية رأس المال، يتم الاخذ في الاعتبار فقط الضمانات المؤهلة المثبتة بموجب اتفاقية بازل ٣.

١٥. الرهون والضمانات المالية المؤهلة

وفيما يلي الرهون والضمانات المالية المؤهلة المعروضة حسب المحفظة الموحدة:

	إجمالي التعرضات الائتمانية	الضمانات المالية	التعرضات الائتمانية بعد تخفيف مخاطر الائتمان
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
حكومات	٩١,٧٩٧	-	٩١,٧٩٧
بنوك	٦٢٢	-	٦٢٢
شركات	١٣٧,٠٠٢	٤٣,٦٢٩	٩٣,٣٧٣
تعرضات فات موعد استحقاقها	١٤,٧٣١	٧,٦٤١	٧,٠٩٠
أوراق مالية استثمارية / صناديق	٥,٠٠٣	-	٥,٠٠٣
عقارات مملوكة	١٣,١٨٦	-	١٣,١٨٦
موجودات أخرى وبنود نقدية	٤,٥٦٣	-	٤,٥٦٣
	٢٦٦,٩٠٤	٥١,٢٧٠	٢١٥,٦٣٤

تضمن تمكين نسبة مئوية من الرصيد المستحق للتمويل الإسلامي وفقاً للاتفاقية المبرمة بين البنك وتمكين. وعلاوة على ذلك، فإن قروض الزراعة وصيد الإسماك هي مضمونة من قبل حكومة البحرين.

١٦. تحليل الحساسية - مخاطر سعر الفائدة

التأثير على صافي دخل الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	٢٠٢٠
دينار بحريني	
الموجودات	٢٤٩,٥٢٩
المطلوبات	٢٢١,٦٩١
(+) ٢٠٠ نقطة أساسية	٥٥٧
(-) ٢٠٠ نقطة أساسية	(٥٥٧)
الدولار الأمريكي	
الموجودات	٢١,٠٣٥
المطلوبات	٢٨,٨٠٩
(+) ٢٠٠ نقطة أساسية	(١٥٥)
(-) ٢٠٠ نقطة أساسية	١٥٥
الدينار الكويتي	
الموجودات	٨
المطلوبات	-
(+) ٢٠٠ نقطة أساسية	٠
(-) ٢٠٠ نقطة أساسية	(٠)
الريال السعودي	
الموجودات	٦,٨٥٥
المطلوبات	٧,٥٨٣
(+) ٢٠٠ نقطة أساسية	(١٥)
(-) ٢٠٠ نقطة أساسية	١٥

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٧. مخاطر السوق، فجوة سعر الفائدة

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها التغيرات السلبية المحتملة في القيمة العادلة أو قيمة التدفقات النقدية المستقبلية في مركز المتاجرة أو محفظة الأدوات المالية الناتجة عن الحركة في متغيرات السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم وأسعار السلع ومؤشرات السوق وكذلك التقلبات والعلاقات المترابطة بين الأسواق. وكأداة أساسية، يقيس البنك تعرضاته لمخاطر السوق باستخدام الأسلوب الموحد بموجب اتفاقية بازل ٣.

يستخدم البنك الأسلوب الموحد لاحتساب رسوم رأس المال لمخاطر السوق بالنسبة لمكونات مخاطر السوق التالية:

- مخاطر التعرض للأسهم
- مخاطر التعرض لأسعار الفائدة
- مخاطر التعرض للعملات الأجنبيه
- مخاطر السلع

تتكون رسوم رأسمال مخاطر السوق الخاصة بالبنك بشكل كبير من مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية على الاستثمارات المعروضة بالدينار الكويتي والريال السعودي والدولار الأمريكي ومخاطر أسعار الفائدة الناتجة عن محفظة السندات. فيما يلي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق باستخدام الأسلوب الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

		متطلبات رأس المال		
	٢٠٢٠	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط
نوع المخاطر				
رأسمال مخاطر الأسهم	-	-	-	-
رأسمال مخاطر صرف العملات الأجنبية	٥٨	٦٤	٥٨	٦٠
رأسمال مخاطر سعر الفائدة	-	-	-	-
رأسمال مخاطر السلع	-	-	-	-

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من إحتمال وجود تغيرات في أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة نتيجة لعدم تطابق معدل فائدة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. يتم مراقبة المراكز بصورة دورية للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة. يتم إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات فقط عند الاستحقاق.

فيما يلي مركز الحساسية لسعر الفائدة الخاص بالبنك بناءً على تواريخ الاستحقاق:

٢٠٢٠	لغاية شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	لا تستحق عليها فائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	-	-	-	٢,٣٩١	٢,٣٩١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,٧٢٢	-	-	-	-	-	-	٣,٧٢٢
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	١٦,٨٢٨	١,٤٦٠	١,٣٠١	٥,١٧١	٧٠,٦٩٠	٥١,١٨٠	-	١٤٦,٦٣٠
موجودات أخرى	٥٠,٥٨١	-	-	-	-	-	٣,٥٥٠	٥٤,١٣١
مجموع الموجودات	٧١,١٣١	١,٤٦٠	١,٣٠١	٥,١٧١	٧٠,٦٩٠	٥١,١٨٠	٥,٩٤١	٢٠٦,٨٧٤
المطلوبات								
قروض لأجل	-	٢٥١	-	٢٥١	٢٥,٨٧٥	٨,٩٢٧	-	٣٥,٣٠٤
ودائع	١٥,٢٣٣	٢,٥٤٠	١,٣١٥	٧٥٢	٤٣,٠٩٥	٥٥,٠٩٥	-	١١٨,٠٣٠
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٤,٤٤٤	٤,٤٤٤
مجموع المطلوبات	١٥,٢٣٣	٢,٧٩١	١,٣١٥	١,٠٠٣	٦٨,٩٧٠	٦٤,٠٢٢	٤,٤٤٤	١٥٧,٧٧٨
صافي فجوة السيولة	٥٥,٨٩٨	(١,٣٣١)	(١٤)	٤,١٦٨	١,٧٢٠	(١٢,٨٤٢)	١,٤٩٧	٤٩,٠٩٦

١٨. مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

	٢٠٢٠	
	صافي التعرض	متطلبات رأس المال
التداول العام للأسهم	١	٠
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة	٥,٦٥٦	٧٠٧
المجموع	٥,٦٥٧	٧٠٧

١٩. مكاسب من استثمارات أسهم حقوق الملكية

	٢٠٢٠
(١) المكاسب / الخسائر المحققة في قائمة الأرباح أو الخسائر	-
(٢) المكاسب / الخسائر المحققة في الأرباح المبقاة	-
(٣) المكاسب / الخسائر غير المحققة في رأس المال الأسهم العادية فئة ١	(٥)

لا يملك البنك أي استثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاضعة لأحكام الانتقال الإشرافي أو الأحكام الأساسية.
وليس لدى المصرف أي استثمارات في الأسهم تخضع لأحكام الانتقال الإشرافي أو الأحكام المتعلقة بالأجداد.

٢٠. المشتقات المالية

	عقود صرف العملات الأجنبية
القيمة الاعتبارية - الدفتر المصرفي	٣٥,١٤٨

٢١. المخاطر التشغيلية والقانونية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة عن الأخطاء التي يمكن أن تحدث من إصدار تعليمات بشأن المدفوعات أو تسوية المعاملات أو أو خلل في التكنولوجيا وفي نظم الرقابة الداخلية. يستخدم البنك أسلوب المؤشر الأساسي ضمن إطار عمل اتفاقيه بازل ٣ لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية. ويقوم البنك حالياً بإدارة أعماله من موقع واحد. بما أن بنك البحرين للتنمية هو بنك تجزئة مع بعض القيود، فإن عدد العلاقات مع العملاء وحجم المعاملات في بنك البحرين للتنمية معتدله في المتوسط.

يتم إجراء عمليات بنك البحرين للتنمية وفقا لإجراءات محدده، حيث تتضمن هذه الإجراءات نظاماً شاملاً للرقابة الداخلية، بما في ذلك الفصل بين الواجبات والضوابط الداخلية الأخرى، والتي تم تصميمها لمنع أخطاء الموظفين غير المقصودة أو المخالفات التي تسبق إصدار المعاملة. كما يقوم البنك بإجراء عملية رقابة لاحقة للسجلات المحاسبية والتسوية اليومية للحسابات النقدية والأوراق المالية والفحوصات الأخرى لتمكنيه من الكشف عن أي معاملات خاطئه أو غير صحيحة قد قد تكون حدثت. يتم وضع حدود معينة لتخفيف ومراقبة تعرضات البنك.

تدار المخاطر التشغيلية من قبل قسم إدارة المخاطر. يشمل نطاق قسم التدقيق الداخلي عمليات التدقيق ومراجعة لجميع وحدات الأعمال وخدمات المساندة والفروع. تركز عملية التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر والضوابط وضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المعمول بها والصلاحيات المفوضة. تتم مراجعة المنتجات والخدمات من قبل قسم التدقيق الداخلي ويتم تقييمها للمخاطر التشغيلية. قسم التدقيق الداخلي مستقل من الناحية العملية ويرفع تقاريره بشأن أوجه القصور الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال لضمان دعم الأنشطة الهامة في حالات الطوارئ. تم اعتماد خطة استمرارية الأعمال من قبل مجلس الإدارة.

وقد تم تحديد الحد الأقصى للبنك بنسبه ١٦٪ لاستيعاب أي أحداث غير متوقعة بالمقارنة مع عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تبلغ ١٢,٥٪.

المخاطر القانونية هي المخاطر الناتجة عن العقود غير القابلة للتنفيذ أو الدعاوى القضائية أو الأحكام السلبية التي قد تعطل أو تؤثر سلباً على العمليات التشغيلية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع ضوابط وإجراءات لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد أن الخسائر لن تكون جوهرية.

٢٢. غرامات ومخالفات مالية

	المبلغ الفعلي بالدينار البحريني ٢٠٢٠
غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي	١

٢٣. نسبة تغطية السيولة

وفقاً لإدارة السيولة ١١-١-٢ ضمن إطار "وحدة إدارة مخاطر السيولة" في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام البنك باحتساب نسبة تغطية السيولة، والتي بلغت ٤٩١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢٤. نسبة الرافعة المالية

وفقاً لكفاية رأس المال ١٥-٥-١ ضمن إطار وحدة "نسبة الرافعة المالية ومتطلبات الرافعة المالية" في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام البنك باحتساب نسبة الرافعة المالية، والتي بلغت ٢٧,١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢٥. إعادة الهيكلة التنظيمية

استعان مجلس الإدارة بخدمات استشاري خارجي لتقديم توصيات بشأن الهيكل التنظيمي وحزم المكافآت وهيكل الحوافز.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الخطوة ١: الإفصاح عن الميزانية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

هذه الخطوة غير قابلة للتطبيق على البنك لأن نطاق التوحيد التنظيمي والتوحيد المحاسبي متطابقان.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الخطوة ٢: تسوية الميزانية المنشورة مع التقارير التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	الميزانية حسب القوائم المالية المعلنة	البيانات النظامية الموحدة
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢,٥٦٨	٢,٥٦٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣,٧٢٢	٣,٧٢٧
أوراق مالية استثمارية	٥٦,٣٦٤	٥٦,٣٦٤
استثمارات في شركات زميلة	٣٧٤	٣٧٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٥٦,٧٣٨**	**٥٦,٧٣٨**
من ضمنها:		
استثمارات جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية تتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١		
المبلغ يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١ الذي سيتم خصمة		
المبلغ يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١ الذي سيتم خصمة في سنة الأولى		
استثمارات عقارية	١١,٠٧١	١١,٠٧١
قروض وسلف	١٤٦,٦٣٠	١٤٨,٠٢١
من ضمنها: مخصص عام لخسائر القروض المؤهلة كرأس المال	١,٣٩١	-
مبالغ مدفوعة مقدماً ودخل مستحق وموجودات أخرى	٣,٨٢٨	٣,٨٤٨
عقارات وآلات ومعدات	١,٩٢٦	١,٩٢٦
مجموع الموجودات	**٢٢٦,٤٨٣**	**٢٢٧,٨٩٩**
المطلوبات		
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-
حسابات العملاء	١١٨,٠٣٠	١١٨,٠٣٠
قروض لأجل	٣٥,٣٠٤	٣٥,٣٠٤
اتفاقيات إعادة شراء واقتراضات أخرى مضمونة مماثلة		
أدوات مالية مشتقة		
مستحقات ودخل مؤجل ومطلوبات أخرى	٤,٤٤٤	٤,٣٤٨
مجموع المطلوبات	**١٥٧,٧٧٨**	**١٥٧,٦٨٢**
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
أسهم بموجب برنامج حوافز أسهم الموظفين		
مجموع رأس المال	**٦٥,٠٠٠**	**٦٥,٠٠٠**
من ضمنه المبلغ المؤهل لرأس المال الأسهم العادية فئة ١	-	٦٥,٠٠٠
من ضمنه المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي فئة ١	-	-
خسائر متراكمة	(٢,٦٥٦)	(٢,٦٥٦)
احتياطي قانوني	١,١٨٦	١,١٨٦
احتياطي آخر	٤,٠٤٨	٤,٠٤٨
احتياطي عام		
علاوة إصدار أسهم		
تبرعات واحتياطي التبرعات للأعمال الخيرية		
مخصص عام لخسائر القروض المؤهلة كرأس المال		١,٥١٢
إحتياطي إعادة تقييم استثمارات متاحة للبيع	١,١٤٦	١,١٤٦
حصة البنك من احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع المتعلقة بالشركات الزملية التي لم تأخذ في الاعتبار في رأس المال التنظيمي		
حقوق الإقلية في رأسمال الشركات التابعة	(١٩)	(١٩)
مجموع حقوق الملكية	**٦٨,٧٠٥**	**٧٠,٢١٧**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٢٢٦,٤٨٣**	**٢٢٧,٨٩٩**

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الخطوة ٣ - النموذج الموحد لمكونات رأس المال (الانتقال) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	تكوين رأس المال ومطابقته بإعداد التقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	المصدر على أساس الأرقام / خطابات المرجعية للميزانية في إطار النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة ٢
	رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
١	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً (وما يعادلها للشركات غير المساهمة) بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	٦٥,٠٠٠	
٢	الأرباح المبقاة	٢٥٧	
٣	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	٦,٣٨٠	
٤	غير قابل للتطبيق	-	
٥	رأس المال الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأسمال الأسهم العادية فئة ١ للمجموعة)	-	
٦	**رأسمال الأسهم العادية فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	٧١,٦٣٧	
	رأسمال الأسهم العادية فئة ١: التعديلات التنظيمية		
٧	تعديلات التقييم الاحترازية	-	
٨	الشهرة (محسوم منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
٩	بنود غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمات الرهن العقاري (محسوم منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
١٠	الموجودات الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناتجة عن الفروق المؤقتة (محسوم منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
١١	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	-	
١٢	عجز في المخصصات المتعلقة بالخسائر المتوقعة	-	
١٣	مكسب التورق الناتج عن البيع (كما هو موضح في الفقرة ٥٦٢ من إطار عمل اتفاقية بازل ٢)	-	
١٤	غير قابل للتطبيق	-	
١٥	صافي الموجودات لصندوق التقاعد ذي المزايا المحددة	-	
١٦	الاستثمارات في الأسهم الخاصة (إذا لم يتم بالفعل مقاصتها من رأس المال المدفوع في الميزانية المسجلة)	-	
١٧	تبادل الملكية المشتركة في الأسهم العادية	-	
١٨	الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
١٩	الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة، (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
٢٠	حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
٢١	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى، محسوم منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
٢٢	المبلغ الذي يتجاوز ١٥٪ كحد أدنى	-	
٢٣	من ضمنه: الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	
٢٤	من ضمنه: حقوق خدمة الرهن العقاري	-	
٢٥	من ضمنه: الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة	-	
٢٦	التعديلات التنظيمية المحددة محلياً	-	

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	تكوين رأس المال ومطابقته بإعداد التقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	المصدر على أساس الأرقام / خطابات المرجعية للميزانية في إطار النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة ٢
	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة لمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	-	
٢٧	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأسمال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي فئة ١ وفئة ٢ لتغطية الخصومات	-	
٢٨	**مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الأسهم العادية فئة ١**	٧١,٦٣٧	
٢٩	**رأس المال الأسهم العادية فئة ١**		
	رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات		
٣٠	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	-	
٣١	من ضمنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-	
٣٢	من ضمنها: المصنفة كمطلوبات بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-	
٣٣	أدوات رأس المال الصادرة مباشرةً الخاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال الإضافي فئة ١	-	
٣٤	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ (وأدوات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي فئة ١ للمجموعة)	-	
٣٥	من ضمنها: الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الخاضعة للاستبعاد التدريجي	-	
٣٦	**رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	-	
	رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية		
٣٧	استثمارات في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ الخاصة	-	
٣٨	تبادل الملكية المشتركة في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١	-	
٣٩	الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
٤٠	الاستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي (محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
٤١	التعديلات التنظيمية المحددة محلياً	-	
	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الإضافي فئة ١ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	-	
٤٢	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي فئة ٢ لتغطية الخصومات	-	
٤٣	مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١	-	
٤٤	**رأس المال الإضافي فئة ١**	-	
٤٥	**رأس المال فئة ١ (رأس المال فئة ١ = رأس المال الأسهم العادية فئة ١ + رأس المال الإضافي فئة ١)**	٧١,٦٣٧	
	رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات		
٤٦	رأس المال فئة ٢ المؤهل الصادر مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	-	
٤٧	أدوات رأس المال الصادرة مباشرةً الخاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال فئة ٢	-	
٤٨	أدوات رأس المال فئة ٢ (وأدوات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ وأدوات رأس المال الإضافي فئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥ أو الصف رقم ٣٤) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال فئة ٢ للمجموعة)	-	
٤٩	من ضمنها: الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الخاضعة للاستبعاد التدريجي	-	

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	تكوين رأس المال ومطابقته بإعداد التقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	المصدر على أساس الأرقام / خطابات المرجعية للميزانية في إطار النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة ٢
٥٠	المخصصات	١,١٩٤	
٥١	**رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية**	**١,١٩٤**	
	رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية		
٥٢	استثمارات في أدوات رأس المال فئة ٢ الخاصة	-	
٥٣	تبادل الملكية المشتركة في أدوات رأس المال فئة ٢	-	
٥٤	الإستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
٥٥	الإستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي (محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
٥٦	التعديلات التنظيمية المحددة محلياً	-	
	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥		
٥٧	**مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢**	-	
٥٨	**رأس المال فئة ٢**	**١,١٩٤**	
٥٩	**مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة ١ + رأس المال فئة ٢)**	**٧٢,٨٣١**	
	مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥		
٦٠	مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر	١١٤,٠٨٩	
	نسب رأس المال		
٦١	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٦٢,٧٩٪	
٦٢	رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٦٢,٧٩٪	
٦٣	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٦٣,٨٤٪	
٦٤	متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية بالإضافة إلى متطلبات المخزون الإحتياطي لبنك التسويات الدولية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٩,٠٠٪	
٦٥	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال	٢,٥٠٪	
٦٦	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	٠,٠٠٪	
٦٧	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي لبنك التسويات الدولية	٠,٠٠٪	
٦٨	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٦٢,٧٩٪	
	الحدود الدنيا الاعتبارية بما في ذلك الاحتياطي للحفاظ على رأس المال (إذا كانت مختلفة عن اتفاقية بازل ٣)		
٦٩	نسبة الحد الأدنى رأس المال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	٩,٠٠٪	
٧٠	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	١١,٠٠٪	
٧١	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	١٢,٥٠٪	
	المبالغ أدنى من الحدود المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	تكوين رأس المال ومطابقته بإعداد التقارير التنظمية	مكون رأس المال التنظيمي	المصدر على أساس الأرقام / خطابات المرجعية للميزانية في إطار النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة ٢
٧٢	الاستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى	١,٥٢٩	
٧٣	الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	٣٧٤	
٧٤	حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
٧٥	الموجودات الضريبية	-	
	السقف بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢		
٧٦	المخصصات المؤهلة ليتم إدراجها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق السقف)	١,٥١٢	
٧٧	السقف عند إدراج المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد (١,٢٥٪ للموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية)	١,١٩٤	
٧٨	غير قابل للتطبيق	-	
٧٩	غير قابل للتطبيق	-	
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي (فقط قابلة للتطبيق ما بين ١ يناير ٢٠٢٠ و ١ يناير ٢٠٢٤)		
٨٠	السقف الحالي لأدوات الرأس المال الأسهم العادية فئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨١	المبلغ المستبعد من رأس المال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة للسقف (الفائض فوق السقف بعد الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	
٨٢	السقف الحالي لأدوات رأس المال الإضافي فئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨٣	المبلغ المستبعد من رأس المال الإضافي فئة ١ نتيجة للسقف (الفائض فوق السقف بعد الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	
٨٤	السقف الحالي لأدوات رأس المال فئة ٢ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨٥	المبلغ المستبعد من رأس المال فئة ٢ نتيجة للسقف (الفائض فوق السقف بعد الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	